تقرير

صُكوكٌ زَائفَة

تقريرٌ يُدقق في نتائج واستخلاصات الفريق المُشترَك لتقييم الحوادث التابع للتّحالف بقيادة السعودية والإمارات

مواطنة لحقوق الإنسان

PAX

نوفمبر/تشرين الثاني 2023

صُكوكٌ زَائفَة

تقريرٌ يُدقق في نتائج واستخلاصات الفريق المُشترَك لتقييم الحوادث

التابع للتّحالف بقيادة السعودية والإمارات

مواطنة لحقوق الإنسان (mwatana.org):

هي منظمة يمنية مستقلة، تُعنَى بالدفاع عن حقوق الإنسان، من خلال توثيق الانتهاكات، وتقديم الدعم القانوني للضحايا، والضغط والتوعية وبناء القدرات.

منظمة paxforpeace.nl (PAX):

هي منظمة سلام هولندية، تعمل مع المواطنين والشركاء الذين يحملون على عاتقهم حماية المدنيين في النزاعات، وإنهاء العنف المسلح، وبناء السلام. تعمل باكس (PAX) بمعزل عن المصالح السياسية.

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي 9

التوصيات 13

المنهجية 17

الفصل الأول (التمهيد) 21

- لمحة عن النزاع في اليمن وطبيعة دور التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات 22
- دور الولايات المتحدة الأمريكية في النزاع في اليمن 26
- دور المملكة المتحدة البريطانية في النزاع في اليمن..... 28
- آليات التحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني في الصراع في اليمن (تشكيل الفريق المشترك لتقييم الحوادث JIAT) 31

الفصل الثاني: أنماط انتهاكات التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات للقانون الدولي الإنساني في العمليات الجوية 35

- نماذج السلوك النمطي للتحالف الذي تقوده السعودية والإمارات في العمليات الجوية في اليمن 37
- أولًا: نماذج للقصف الجوي على الأعيان: مثل المنازل السكنية المدنية، والمدنيين، والبنية التحتية والأعيان الاقتصادية 37
  - a) نموذج قصف منازل سكنية 38
  - b) نموذج قصف البنية التحتية والمُنشآت الاقتصادية 43
- ثانيًا: نماذج لعدم اتباع الإجراءات المصممة لتقليل الضرر على المدنيين، وضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني 50
  - a) الإخفاق في تفعيل قائمة حظر القصف NSL للتحالف 51
  - b) الإخفاق في أخذ الاحتياطات عند قصف الأعيان المدنية 55
  - c) عدم الأخذ بمبدأ النسبة والتناسب 56
- ثالثا: نماذج من قصور التحقيق والإفلات من العقاب في سلوك التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات في الحرب في اليمن 58

a) الادّعاء بعدم وقوع أي قصف جوي 58

b) الادّعاء بأن الأهداف كانت مشروعة 60

c) الادّعاء بأن الهجوم مشروع دون معالجة الضرر الذي يلحق بالمدنيين 63

•رابعًا: عدم التزام التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات بتقديم تعويضات للضحايا 65

•خامسًا: الإفلات من العقاب فيما يتعلق بسلوك التحالف بقيادة السعودية والإمارات في الحرب،

ولا سيَّما دور الفريق المشترك وضمانات التحالف..... 67

الفصل الثالث: تقييم تحقيقات الفريق المشترك لتقييم الحوادث وفقًا للمعايير الدولية..... 73

الخاتمة 83

الملخص التنفيذي

تُشير طريقة إدارة التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات للعمليات العسكرية في اليمن منذ تدخله في 26 مارس/ آذار 2015 إلى أنماط بارزة للهجمات الجوية على المدنيين، وعلى المناطق السكنية، وعلى البنية التحتية، والأهداف الاقتصادية التي تعتبر حيوية لبقاء السكان المدنيين، وجميعُ الهجمات الجوية في التقرير دمَّرت ممتلكات مدنية، أو قتلت وجرحت مدنيين في انتهاكات واضحة للقانون الدولي الإنساني. وبينما وضع التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات إجراءات استهداف تسعى ظاهريًا إلى تقليل مخاطر حدوث انتهاك للقانون الدولي الإنساني، إلا أنه في حالات متكررة، يبدو أن هذه الإجراءات لم تُتَّبَع، وأن الالتزامات المتعلقة بالاحتياطات الممكنة لم تُتَّخَذ. ويسعى التحالف عبر الفريق المشترك لتقييم الحوادث (الهجمات الجوية) من خلال بيانات تُنشر عبر وكالة الأنباء السعودية إلى إزالة تهمة انتهاك القانون الدولي الإنساني في هجماته الجوية. وبالإضافة إلى مسؤولية التحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني، فإنه يتعين على أعضاء التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة التحقيق في جرائم الحرب التي يُزعم أن رعاياهم أو أفراد قواتهم المسلحة ارتكبوها، أو وقعت في الأراضي الخاضعة لولايتهم، وجبر ضرر ضحايا تلك الانتهاكات، ومحاسبة المسؤولين عنها طبقًا لقواعد القانون الدولي الإنساني.

تم إنشاء الفريق المشترك لتقييم الحوادث (JIAT) من قِبَل التحالف في عام 2016، وتم الإعلان عن نتائجه الأولى في أغسطس من ذلك العام، وللفريق ولاية التحقيق في "الادّعاءات والوقائع" الناتجة عن عمليات التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات في اليمن، وإصدار تقارير عامة عن النتائج التي توصل إليها، وتقديم توصيات تتعلق بالإجراءات القانونية، والإجراءات التأديبية، وتقديم المساعدة. [1] ويتألف الفريق من 14 فردًا من أعضاء التحالف، وهو مسؤول عن التحقيق في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني، والوفيات المزعومة للمدنيين نتيجة للغارات الجوية أو غيرها من أشكال الهجمات. ولكن ومنذ إنشائه، أعرب خبراء مستقلون في الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية عن قلقهم بشأن افتقار الفريق المشترك إلى الانفتاح، والاستقلال، والحياد، والشمول اللازم للتَّحقيق بشكلٍ موثوق في انتهاكات وجرائم القانون الدولي. [2]

يُقَدِّم هذا التقرير صورة تفصيلية للآثار المدمرة لـ (79) هجمة من الهجمات الجوية للتحالف بقيادة السعودية والإمارات، من أصل 1026 هجمة جوية وثقتها مواطنة، منذ إعلان تدخل التحالف في 26 مارس/ آذار 2015، وذلك من خلال تقديم نماذج عن الهجمات الجوية ذات النمطية المتكررة على الأهداف المدنية، وهو بحد ذاته مؤشرٌ قويٌ على عدم التزام التحالف بمبادئ التمييز، والاحتياطات، والتناسب. ففي جميع الهجمات الجوية التي وثّقتها مواطنة لحقوق الإنسان، يبدو أن الهجمات الجوية التي شنها التحالف في اليمن قد انتهكت بوضوح مبادئ القانون الدولي الإنساني وإجراءات الاستهداف المشروع، مما شكل نمطاً متكررا ومتواتراً قصف الأعيان المدنية -التي من المتوقع إدراجها ضمن قائمة حظر القصف -NSL- كالأحياء السكنية والمرافق الصحية بقنابل ذات تأثير واسع النطاق. كما استهداف التحالف مناطق مفتوحة تحتوي على أعدادٍ كبيرةٍ من المدنيين. بالإضافة إلى الهجمات الجوية المتتابعة، حيث لا يَفصل بينها سوى مدة زمنية قليلة، والتي لا تأخذ في الاعتبار وجود المستجيبين الأوائل أو المسعفين،

1 Saudi Press Agency, Joint Incidents Assessment Team (JIAT) on Yemen Responds to Claims on Coalition Forces' Violations in Decisive Storm Operations' (August 5, 2016), https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1524799 . See also: 2022 Country Reports on Human Rights Practices: Yemen US Department of State Bureau of Democracy, Human Rights and Labor. P: 15. Available at: https://www.state.gov/wp-content/uploads/2023/03/415610_YEMEN-2022-HUMAN-RIGHTS-REPORT.pdf

2 'The Struggle for Justice' The Situation of Impunity and Accountability Avenues for Violations Committed in Yemen, Mwatana for Human Rights and Ceasefire, page: 40, June 2023. Available at: https://global-uploads.webflow.com/621cfefe2b950d85b2a1e2d1/64ef0b9815eee5766b499aed_THE%20STRUGGLE%20FOR%20JUSTICE%20(4).pdf

والتي مثلت ممارسة شائعة للهجمات الجوية للتحالف. شكّلت نسبة عالية من الهجمات الجوية للتحالف استخدامًا مفرطًا غير متناسب مع الميزة العسكرية الملموسة والمباشرة والمتوقعة للأهداف التي تم استهدافها، كما كانت في كثير من الأحيان نتيجة فشل التحالف في التحقق من طبيعة الأهداف من حيث طبيعتها العسكرية أو المدنية قبل تنفيذها، وهذا النمط من عدم الامتثال له أهمية خاصة فيما يتعلق بمسألة ما إذا كانت هناك احتمالية ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني. وينبغي أن تعكس المتطلبات الإجرائية للتحقق من الأهداف متطلبات القانون الدولي الإنساني، التي تنص على "بذل كل ما هو ممكن للتحقق من أن الأهداف هي أهدافٌ عسكرية"، [3] إن فشل التحالف في القيام بكل ما هو ممكن للتحقق من الأهداف وتقييم الأضرار المدنية المحتملة ينتهك المبادئ الأساسية للتمييز والتناسب. وفي هذا التقرير، تختبر مواطنة لحقوق الإنسان بدقة الاستنتاجات والنتائج التي اعتمدها الفريق المشترك لتقييم الحوادث فيما يتعلق بهجمات التحالف الجوية ل (79) هجمة جوية، أعلن الفريق المشترك عن بيانات رسمية للتوضيح في بعضها، ومقارنة تلك الاستخلاصات والنتائج مع ما وثقته مواطنة لحقوق الإنسان، المتواجدة على الأرض في عموم اليمن، وطبقًا لمنهجية تحقق ممتثلة للمعايير الدولية، بالإضافة إلى استعراض التزام التحالف بالقانون الدولي الإنساني في هجماته الجوية، وتحديد الأضرار المدنية التي تسببت بها

وبناءً عليه، فهذا التقرير يطعن في دقة، ومصداقية، وموثوقية الخلاصات، والاستنتاجات التي نشرها الفريق المشترك، كما يطعن في منهجية عمله، وفي وجود عملية تحقيق ميداني ذات موثوقية ولو بالحد الأدنى من معايير التحقيقات، وترى مواطنة أن هجمات التحالف بقيادة السعودية والإمارات تجاه المدنيين والأهداف المدنية، والتي وثقتها المنظمة عبر باحثيها الميدانيين المستقلين والمدربين على التحقق وفق أفضل المعايير الدولية، يجب أن يتعامل معها التحالف ومع ضحاياها وآثارها كانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، والمبادرة لإنصاف ضحاياها وجبر ضررهم ومحاسبة المسؤولين عنها

لقد تجاهل الفريق المشترك في بياناته، كافة الأضرار المهولة، التي لحقت بالمدنيين والأعيان المدنية، والبنية التحتية، الناتجة عن الهجمات الجوية، ففي الأغلب الأعم من تلك البيانات، خَلُص -دون تفسير- إلى أن هجوم التحالف لم ينتهك القانون الدولي الإنساني، منحازًا إلى مزاعم التحالف بوجود هدفٍ عسكريٍ مشروع، مُقدِّمًا صكَّ براءةٍ زائف لقوات التحالف، الذي فشل في الامتثال للمتطلبات المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني لتجنب الضرر الذي يَلحق بالمدنيين وتقليله، وفي الحد من الهجمات غير المتناسبة عند الهجوم على أهداف عسكرية مشروعة. وعدم اعتراف الفريق المشترك بإلحاق أضرار بالمدنيين في كثير من الحالات، هي مؤشرٌ على أن التحالف لم يأخذ مسؤولياته تجاه مبادئ الحماية والتناسبية التي تمثل جوهر القانون الدولي الإنساني في الاعتبار مسبقًا، أو في وقت لاحق للهجمات، بما في ذلك مسؤولية التحقق من المزاعم اللاحقة لتنفيذ مئات الهجمات على امتداد سنوات الصراع، وهو ما سيكون انتهاكًا واضحًا لالتزامات القانون الدولي الإنساني من حيث الحماية والاحتياط والتناسب

وكما هو الحال مع العديد من الجوانب الأخرى لعمليات التحالف، فقد كان التعتيم سمةً بارزةً ومستمرةً للحملة الجوية في اليمن، وعلى الرغم من طلبات جهات حقوقية مستقلة. كما لم ينشر التحالف قواعد الاشتباك، أو إجراءات العمليات الموحدة، أو أساليب إجراء تقييمات التناسب ومعاييره للتمييز بين المدنيين والمقاتلين

3 ICRC Customary International Humanitarian Law Database, Rule 16. See generally, ICRC Customary International Humanitarian Law Database, Rules 15-21. See also, Article 13(1) Additional Protocol II to the Geneva Conventions. See also, Article 57(2)(a) Additional Protocol I to the Geneva Conventions.

وحين يشير الفريق المشترك إلى الالتزامات التحوطية، فإن مناقشاته تفتقر إلى الاتساق والمصداقية الأساسيين، فأحيانًا يؤكد أن بعض الاحتياطات قد اتخذت لتفادي وتقليل الأضرار التي تلحق بالمدنيين عندما تثبت أعمال التحالف بوضوح خلاف ذلك. ويذكر أنه تم استخدام "قنبلة دقيقة موجهة" في الحالات التي لا تفعل فيها هذه الحقيقة شيئًا للتخفيف من الأضرار التي تلحق بالمدنيين، كقصف أسواق مزدحمة بالمدنيين. ويدَّعي الفريق أحيانًا عدم وجود مدنيين ولكنه يوصي بعد ذلك بالتعويض عن الخسائر، أو يذكر أن جميع الاحتياطات الممكنة قد اتخذت ولكن هذا الإجراء لم يتبع، مما يؤدي إلى إلحاق أضرار واضحة بالمدنيين. كما لا يعالج الفريق على نحو مناسب حساسية توقيت بعض الهجمات الجوية كاستهداف الجسور ومحطات الوقود، إذ تتطلب الالتزامات الاحترازية الأخذ في الاعتبار بمدى تواجد مدنيين قريبين من أي هدف

وفي حالات محدودة للغاية، يبدو أن النتائج التي توصل إليها الفريق المشترك تعترف عن قصد أو غير قصد بأن التحالف فشل في الأخذ بالالتزامات الاحترازية، كواقعة الهجوم على مركز الاحتجاز في ذمار في العام 2019، والذي تسبب في مقتل وإصابة العشرات من المحتجزين، ادَّعى الفريق المشترك أن "قوات التحالف لم تكن على علم باستخدام أحد المباني" في المركز كموقع احتجاز، في حين أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد زارت الموقع قبل الهجوم وذكره فريق خبراء الأمم المتحدة PoE في تقرير 2018 باعتباره مركز احتجاز. ولذلك لا يحلل الفريق المشترك هذا الأمر باعتباره فشلًا محتملًا في الامتثال للالتزامات الاحترازية، ولكنه يؤكد بدلًا عن ذلك -كما يفعل عادة- أن التحالف امتثل للقانون الدولي الإنساني. وهناك فئة أخرى من الوقائع التي تكون فيها استنتاجات الفريق المشترك مشكوك فيها، وهي الوقائع التي تعزى فيها الخسائر في صفوف المدنيين إلى "عطل تقني". وفي هذه الحالة، يصعب تقييم الإخفاقات التقنية دون شفافية عن كشف طبيعة الإخفاق بالضبط، وقد يكون بمثابة وسيلة لصرف النظر عن الانتهاكات المحتملة للقانون الدولي الإنساني

التوصيات الرئيسية

يوصي التقرير الجهات التالية بما يلي:

إلى الدول الداعمة للتحالف بقيادة السعودية والإمارات

- الالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني الأساسية المتمثلة في التمييز والتناسب والاحتياطات.
- الامتناع عن مهاجمة أو إتلاف أو إزالة أو جعل الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة عديمة الفائدة، وتجنب شن هجمات باستخدام الأسلحة المتفجرة التي لها آثار واسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان
- التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية دون تأخير.
- تقييم عمليات التحالف العسكرية من حيث الامتثال للقانون الدولي الإنساني وضمان الالتزام به.
- اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتقليل الأضرار التي تلحق بالمدنيين، بما في ذلك إطلاق إنذارات فعالة للمدنيين قبل الهجمات
- مراجعة وتحديث إجراءات الاستهداف بانتظام لضمان اتساقها مع القانون الدولي الإنساني، ولتقليل الخسائر والأضرار المدنية
- محاكمة الأفراد العسكريين بشكل مناسب، بما في ذلك المسؤولين عن إصدار الأوامر، والمسؤولين عن الانتهاكات الواضحة للقانون الدولي الإنساني
- تقديم تعويضٍ سريعٍ وكافٍ لجميع المدنيين من ضحايا الهجمات غير القانونية، بما في ذلك الوفيات، والإصابات، والأضرار التي لحقت بالممتلكات، واعتماد آلية لتقديم مدفوعات تعزية للمدنيين من ضحايا العمليات العسكرية، بغض النظر عن قانونية الهجمات

إلى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة

- الوقف الفوري لبيع الأسلحة أو نقلها إلى أعضاء التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات إلا بشرط الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في عمليات التحالف في اليمن، والجهود الشاملة الرامية إلى المُساءلة الفعالة عن جميع الجرائم والانتهاكات المزعومة التي ارتكبت طوال فترة النزاع

- توضيح دور الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في الصراع علنًا، بما في ذلك الخطوات التي اتخذتها الدولتان لتقليل الخسائر المدنية في العمليات الجوية والتحقيق في الانتهاكات المزعومة لقوانين الحرب التي ربما شاركتا فيها

- الأخذ في الإعتبار الالتزامات التي تعهدت بها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودول أخرى بموجب الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان من أجل حماية أفضل للمدنيين من العواقب الإنسانية التي تنطوي على استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان

- التوقف الفوري عن إرسال الأسلحة إلى دول التحالف لاستخدامها في اليمن.

- التقيُّد بالالتزامات المنصوص عليها في معاهدة تجارة الأسلحة.

- إيقاف بيع الذخائر إلى الدول التي من المرجح أن تستخدمها في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وأعضاء التحالف الآخرين

إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

- دعم إنشاء آلية تحقيق جنائية دولية لها ولاية جمع الأدلة وتوحيدها وحفظها وتحليلها، وإعداد ملفات القضايا من أجل تسهيل وتسريع الإجراءات الجنائية العادلة والمستقلة

- دعم بناء قدرات منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات المحلية والدولية العاملة في مجال مراقبة حقوق الإنسان والتحقيق الجنائي، لتطوير خبراتها في مجال تقنيات جمع الأدلة والمشاركة بآليات مُساءلة عند الاقتضاء

إلى الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً

- توفير سبل إنصاف سريعة وكافية للضحايا المدنيين وعائلاتهم بسبب الوفيات والإصابات والأضرار التي لحقت بالممتلكات الناتجة عن الهجمات غير المشروعة، واعتماد آلية موحدة وشاملة ويمكن الوصول إليها بسهولة لتوفير مدفوعات على سبيل التعويض للمدنيين الذين يعانون خسائر بسبب العمليات العسكرية، بغض النظر عن قانونية الهجوم

إلى المجتمع المدني

- مواصلة التحقيق والتوثيق والإبلاغ العلني عن الأضرار التي لحقت بالمدنيين والانتهاكات والتجاوزات (المحتملة) للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. يمكن أن ترقى هذه الانتهاكات إلى مستوى الجرائم، بموجب القانون الدولي، التي ترتكبها جميع الأطراف المشاركة في النزاع المسلح المستمر في اليمن
- النظر في إنشاء آلية أو منصة مستقلة تضم قوى منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية المستقلة، لتعزيز المُساءلة والعدالة عندما يفشل المجتمع الدولي في اتخاذ إجراءات لسد فجوة الإفلات من العقاب في اليمن

بني الحارث - أمانة العاصمة_ 30 مارس 2020

المنهجية

محددات مواطنة في توثيق انتهاكات أطراف النزاع في اليمن

تستند مواطنة لحقوق الإنسان في مختلف جوانب عملها على أبحاث استقصائية ميدانية يقوم بها فريق وحدة الأبحاث والدراسات في مختلف المناطق اليمنية. تقوم هذه الأبحاث على التحقيق في وقائع انتهاكات حقوق الإنسان، من أجل الوصول إلى معلومات دقيقة حول تفاصيل الوقائع وملابساتها، وهوية الضحايا، والأطراف المنتهكة، كما توثق الشهادات والإفادات والأدلة والقرائن والسجلات والوثائق ذات الصلة لفحصها والتحقق منها

في كل مستويات ومراحل عملها، تنتهج "مواطنة" مبدأ الشفافية مع الضحايا والشهود والمصادر ذات العلاقة بكل واقعة، حيث تقدم العاملات والعاملون في المنظمة هوياتهم بوضوح، ويشرحون طبيعة عمل المنظمة ومهمتها في توثيق الانتهاكات ومساندة ومناصرة ضحاياها بوسائل ووسائط متنوعة، وكيفية استخدام المعلومات والإفادات، وتبين العاملات والعاملون في "مواطنة" للضحايا أو الشهود أو مصادر المعلومات حقهم في إخفاء أو إظهار هوياتهم

لا تقدم "مواطنة" للضحايا أو الشهود أو المصادر أي وعود، كما لا تقدم لهم أي مقابل مادي أو عيني نظير إفاداتهم وشهاداتهم

للمعلومات في "مواطنة" دورة حياة كاملة، حيث لا تُجاز أي معلومة تتعلق بواقعة انتهاك دون المرور بعدة مستويات من المراجعة والتدقيق، تبدأ العملية من البحث الاستقصائي الميداني في مسرح الوقائع من قبل الباحثات والباحثين في الميدان والذي يعمل على توثيق الشهادات والأدلة والقرائن من مصادرها الأساسية، ثم المراجعة والتدقيق من قبل الباحثين والباحثات في المركز، ولاحقًا يقوم أحد ضباط أو ضابطات البحث باستكمال الفحص والتدقيق ثم اعتماد المعلومات وإجازتها. بالإضافة لذلك، ترسل "مواطنة" بعثات إلى مناطق مختلفة في اليمن بغرض تقديم الدعم لفريقها الميداني، ومن أجل التحقق والتقصي المعمق لنماذج من وقائع انتهاكات حقوق الإنسان في هذه المناطق

وعند العمل على دراسة أو تقرير أو بيان حقوقي عن نمط من أنماط الانتهاكات، يساند عملية المراجعة خبراء وخبيرات لفحص المعلومات التي تم جمعها، وتحليلها ومقاربتها مع القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ذات الصلة، والوصول إلى توصيفات قانونية وموضوعية دقيقة. كما تستعين المنظمة أيضًا بخبراء أسلحة لتحليل بقايا الأسلحة المستخدمة لا سيَّما في وقائع الهجمات الجوية والبرية على مدنيين أو أعيان مدنية وفي وقائع الألغام

تعتمد "مواطنة" اللغة العربية عند أخذ الشهادات، وعند مرحلة المراجعة والتدقيق والتواصل مع خبراء وخبيرات يتم التعامل باللغتين العربية والإنجليزية حسب الحاجة، وتصدر المنظمة تقاريرها ودراساتها وبياناتها ورسائلها ومدوناتها، والمواد الفيلمية وغيرها من الوسائط باللغة العربية بصورة أساسية، ومن ثم ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية بعد استيفائها لكافة الشروط المهنية والموضوعية والفنية، وبما يضمن المصلحة الفضلى للضحايا. كما تستخدم المنظمة وسائل متنوعة لرفع أصوات الضحايا ولفت الانتباه لقضايا حقوق الإنسان والضغط على الأطراف الفاعلة، بهدف خلق أثر إيجابي لصالح الضحايا ولصالح قضايا حقوق الإنسان في اليمن

كل إصدار أو وثيقة حقوقية من "مواطنة" لا يفيد الحصر بأي حال، بل يَعرض نماذج لوقائع وأنماط انتهاكات تحقق منها ووثقها فريق المنظمة، ويثبت موضوع الإصدار أو الوثيقة وجود نمط محدد لانتهاك محدد ضمن إطار موضوعي وجغرافي وزمني محدد، وتحرص "مواطنة" في إصداراتها ومختلف أعمالها على تقديم صورة واضحة للسياقات العامة المحيطة بوقائع انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن وبمنهجية عملها.

في هذا التقرير، تُدقق مواطنة لحقوق الإنسان في أعمال واستنتاجات الفريق المشترك لتقييم الحوادث، بشأن التزام التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات بقواعد القانون الدولي الإنساني، والضرر اللاحق بالمدنيين، والبنية التحتية، والمنشآت الاقتصادية في اليمن منذ تدخل التحالف في اليمن، من خلال التدقيق في نتائج واستنتاجات الفريق المشترك بشأن (مجموعة عشوائية) من الهجمات الجوية، ومقارنة بيانات ونتائج الفريق المشترك مع تحقيقات مواطنة الميدانية، حيث وجد هذا التقرير -أثناء تحليل مجموعة من الوقائع التي وثقتها مواطنة وما يقابلها من بيانات للتحالف- أن النتائج العلنية التي توصل إليها الفريق منذ انطلاق تحقيقاته في غارات التحالف، تؤكد وجود العديد من المشاكل الأساسية البنيوية في منهجية عمل الفريق في التحليل. كما تبرز المعلومات القليلة المتاحة للعموم عجز الفريق المشترك بشكل عام -لأسباب غير واضحة- عن إجراء تحقيقات موثوقة ومحايدة وشفافة في انتهاكات قوانين النزاع المسلح المزعومة للتحالف في اليمن

في هذا التقرير، تُدقق مواطنة لحقوق الإنسان في أعمال واستنتاجات الفريق المشترك لتقييم الحوادث، بشأن التزام التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات بقواعد القانون الدولي الإنساني، والضرر اللاحق بالمدنيين، والبنية التحتية، والمنشآت الاقتصادية في اليمن منذ تدخل التحالف في اليمن، من خلال التدقيق في نتائج واستنتاجات الفريق المشترك بشأن (مجموعة عشوائية) من الهجمات الجوية، ومقارنة بيانات ونتائج الفريق المشترك مع تحقيقات مواطنة الميدانية، حيث وجد هذا التقرير -أثناء تحليل مجموعة من الوقائع التي وثقتها مواطنة وما يقابلها من بيانات متاحة ومنشورة للتحالف- أن النتائج العلنية التي توصل إليها الفريق منذ انطلاق تحقيقاته في غارات التحالف، تؤكد وجود العديد من المشاكل الأساسية البنيوية في منهجية عمل الفريق في التحليل. كما تبرز المعلومات القليلة المتاحة للعموم عجز الفريق المشترك بشكل عام -لأسباب غير واضحة- عن إجراء تحقيقات موثوقة ومحايدة وشفافة في انتهاكات قوانين النزاع المسلح المزعومة للتحالف في اليمن

والوقائع المدرجة في هذا التقرير لا تتوافق مع التطبيق المنسق لإجراءات الاستهداف التي يزعم التحالف اتباعها، ولا تُتخذ جميع الاحتياطات الممكنة، وبالنظر إلى عدد المرات المتكررة التي تم فيها تنفيذ مئات الهجمات الجوية المتماثلة والتي طالت أهداف مدنية صرفة، وقتلت وجرحت آلاف المدنيات والمدنيين في مراحل مختلفة من الصراع، في تواتر يحول دون أي إمكانية لاعتبارها أخطاء عرضية ارتكبت لمرة واحدة أو لعددٍ محدودٍ من المرات، ما يؤكد أن الهجمات الجوية للتحالف المتكررة والتي طالت أهداف مدنية، تمثل نمط انتهاكٍ واسع النطاق، وعليه، لم يساهم إنشاء الفريق المشترك لتقييم الحوادث في التقليل بدرجة كافية من خطر قيام التحالف بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، كما أن العديد من تحليلات الفريق المشترك لا يبدو أنها تتعامل مع مسألة الاحتياطات، أو التناسب، أو التمييز، وحتى في الحالات التي يتبع فيها الفريق المشترك تلك الإجراءات؛ فإنها تتم بطريقة تثير مخاوفَ عن مدى التزامه بآلية منهجية واضحة

الثورة - امانة العاصمة- 10 ابرايل 2019

صنعاء-بني مطر-17 يناير 2015

الفصل الأول

التمهيد

لمحة عن النزاع في اليمن وطبيعة دور التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات

بدأت الحرب الراهنة في اليمن، مع سيطرة جماعة أنصار الله المسلحة على العاصمة اليمنية صنعاء بالقوة، في 21 سبتمبر2014، بالتحالف مع القوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح، الذي أطيح به من السلطة في أعقاب الانتفاضة الشعبية الواسعة النطاق عام 2011، بعد أكثر من ثلاثة عقود من الحكم. وفي أوائل عام 2015، وضعت جماعة أنصار الله (الحوثيين) حكومة الرئيس آنذاك عبد ربه منصور هادي قيد الإقامة الجبرية، وأعلنوا حلّ البرلمان طبقًا لـ "إعلان دستوري". فر الرئيس هادي إلى عدن، جنوب اليمن، التي أُعلنت عاصمة مؤقتة للبلاد، وغزت قوات "الحوثي صالح" عدن في نهاية المطاف، مما أجبر الرئيس هادي على اللجوء إلى الرياض، المملكة العربية السعودية في مارس/ آذار 2015.

في 26 مارس/ آذار 2015، دخل النزاع المسلح غير الدولي[4] مرحلة جديدة، مع إعلان بدء عملية عسكرية واسعة للتحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ضم ذلك التحالف في ذلك الوقت الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، ومصر، والأردن، والكويت، والمغرب، وقطر، والسودان، وفتحت الصومال مجالها الجوي ومياهها الإقليمية وقواعدها العسكرية للتحالف للاستخدام في العمليات العسكرية.[5] ووفرت باكستان سفنًا حربية لمساعدة التحالف في فرض حظرٍ على الأسلحة لمنع وصولها إلى الحوثيين.[6] وقد بدأ التحالف بشن عمليات عسكرية لدعم الحكومة اليمنية، فيما أسمي بـ "عملية عاصفة الحزم" والتي استمرت أقل من شهر واحد، وركزت على اكتساب التفوق الجوي واستهداف قدرات الحوثيين في مجال الصواريخ الباليستية وتجمعات القوات ومواقع القيادة والمعسكرات ومستودعات الأسلحة.[7] وحين انطلقت هذه العمليات، قالت المملكة العربية السعودية إنها "ستكون محدودة بطبيعتها، وهي مصممة لحماية الشعب اليمني وحكومته الشرعية من سيطرة مليشيا الحوثيين العنيفة المتطرفة".[8] تُعزّى الغارات الجوية المؤكدة في مناطق شاسعة من اليمن إلى التحالف (على عكس الهجمات البرية)، وكانت الهجمات على أهداف مدنية وفي مناطق مدنية مكتظة بالسكان سمة متكررة لعمليات التحالف في اليمن. وفي 22 أبريل/ نيسان 2015، أعلن التحالف عن عملية "إعادة الأمل"، مع تحول في التركيز من العمليات العسكرية إلى العملية السياسية،[9] على الرغم من أنها لا تزال تنطوي على استخدام القوة المميتة، وخاصة القصف الجوي

4 الصراع المسلح غير الدولي في اليمن، الذي بدأ بين جماعة أنصار الله (الحوثيين) والحكومة اليمنية، يشمل الآن عدة دول متحاربة وجماعات مسلحة غير حكومية. وينطبق القانون الدولي الإنساني على النزاع المسلح الدائر في اليمن. ويشتمل هذا القانون المطبق على المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، والبروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977، فضلا عن القانون الدولي IHL. مستمراً جنباً إلى جنب القانون الدولي الإنساني IHRL الإنساني العرفي. كما يستمر القانون الدولي لحقوق الانسان

5 Somalia lends support to Saudi-led fight against Houthis in Yemen, The Gurdian, 7 April 2015. https://www. theguardian.com/world/2015/apr/07/somalia-aids-saudi-led-fight-against-houthis-yemen

6 Pakistan agrees to send ships to block arms shipments to Yemen rebels, McClatchy DC, 17 April 2015, https:// web.archive.org/web/20150507203336/http://www.mcclatchydc.com:80/2015/04/17/263508/pakistan-agrees- to-send-ships.html

7 Assiri announces the end of Operation "Storm of Firmness" after successfully achieving its objectives and beginning Operation "Restore Hope", www.youtube.com/watch?v=3EGe51MjqOk.

8 Statement by Saudi Ambassador to the United States, 25 March 2015, available at: https://www.saudiembassy.net/press-release/statement-saudi-ambassador-al-jubeirmilitary-operations-yemen

9 Operation Decisive Storm Ends, Operation Renewal of Hope Begins, See: www.operationrenewalofhope.com/operation-decisive-storm-ends-operation-renewal-of-hope-begins/#sthash.p0HaZrz6.dpbs.

لعبت السعودية والإمارات على وجه الخصوص، أدوارًا رئيسية في الحملة العسكرية للتحالف، إذ يشير القرار الأممي 2216 في الديباجة الطويلة إلى طلب الرئيس اليمني السابق عبد ربه منصور هادي في 24 مارس/ آذار 2015 من مجلس التعاون وجامعة الدول العربية التدخل العسكري في التصدي للحوثيين [10]، الذين سيطروا على أجزاء كبيرة من المناطق اليمنية حينها -بما في ذلك العاصمة صنعاء- بعد سيطرتهم على السلطة في 21 سبتمبر 2014، وطبقًا لذلك أكد السفير السعودي في الولايات المتحدة الأمريكية حينها، عادل بن أحمد الجبير، أن التحالف شن عملياته العسكرية بناءً على طلب من الرئيس هادي،[11] الذي استمرت قوات التحالف بالاعتراف به رئيسًا لليمن حتى انتقال السلطة إلى المجلس الرئاسي اليمني والذي تشكل في 7 أبريل/ نيسان 2022، وعلى الرغم من توقف القصف الجوي للتحالف بقيادة السعودية والإمارات على اليمن منذ أبريل/ نيسان 2022،[12] إلا أنه من المحتمل أن يستعيد التحالف القيام بعملياته الجوية المعهودة.

وبذلك تتقاسم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة النصيب الأكبر من أعباء الحرب الدائرة في اليمن، وخاصة بعد أن تقلص حجم الدول المشاركة في التحالف.[13] وتناطُ بكل من السعودية والإمارات تحديدًا أدوارٌ مختلفة في المهام، ومسارح العمليات، فقد وجد تقرير للجنة خبراء الأمم المتحدة أن السعودية "على المستوى التشغيلي" تقود التحالف، كما "تجرى الأنشطة العسكرية للتحالف تحت سيطرة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة... تجرى العمليات الجوية في اليمن تحت السيطرة التشغيلية لمقرٍ مشتركٍ تقوده المملكة في العاصمة الرياض، مع خلية استهداف ومراقبة تُشرف على عمليات تحديد الأهداف وإسناد المهام". [14]

وكقوة صاعدة في الخليج العربي، تتبع الإمارات العربية المتحدة أجندة استراتيجية طموحة نقلتها إلى جنوب اليمن، وبحر العرب، ومنطقة باب المندب عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر.[15] وللإمارات أهدافٌ واضحة في اليمن، يساهم كل واحدٍ منها في سياستها الاستراتيجية الإقليمية الأوسع؛ فهي ترغب في تدريب جيشها على القتال

10 See: Security Council Demands End to Yemen Violence, Adopting Resolution 2216 (2015), with Russian Federation Abstaining, United Nations Security Council, 14 April 2015. https://press.un.org/en/2015/sc11859.doc.htm

11 Transcript of News Conference, Saudi Arabia Ambassador to the United States Adel bin Ahmed al-Jubeir, Washington DC, March 25, 2015, https://www.saudiembassy.net/press-releases/press03251501.aspx

12 The last airstrike incident committed by Saudi-UAE led coalition, documented by Mwatana for Human Rights, was in Hajjah governorate in April 3, 2022.

13 The Saudi-UAE led Coalition ended Qatar's participation in the military operation on 5 June 2017 see: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/gulf/2017/06/05/. On 28 June 2018 Malaysia's defense minister announced that his country's new government will withdraw its troops from Saudi Arabia, https://www.aljazeera.com/news/2018/6/28/malaysia-to-withdraw-troops-stationed-in-saudi-arabia. Since 8 February 2019, Morocco is not currently taking part in military interventions in the Saudi-UAE led coalition, https://apnews.com/general-news-a24362ce0f5841c0bf76e5d157b3f94d. In April 2015, Pakistan's parliament decided that Islamabad would stay neutral in the Yemen crisis, https://www.trtworld.com/middle-east/is-pakistan-shifting-from-its-neutral-stance-in-the-yemen-conflict-24846

14 UN Security Council Committee Established Pursuant to Resolution 2140, "Final report of the Panel of Experts on Yemen," S/2018/193, January 31, 2017, https://undocs.org/S/2018/193 , para 30.
(أن العمليات البرية في مأرب تخضع للسيطرة العملياتية السعودية، وفي عدن وحول المكلا تحت السيطرة PoE لاحظ فريق خبراء الأمم المتحدة العملياتية للإمارات، وفي تعز تحت السيطرة العملياتية المضافة للجيش اليمني، وأن العمليات البحرية تخضع للقيادة الوطنية).

15 Strategic Considerations of the UAE's Role in Yemen, Abdulwahab Al-Qassab, Arab center Washington DC, 9 March 2018. Available at: https://arabcenterdc.org/resource/strategic-considerations-of-the-uaes-role-in-yemen/

الفعلي.[16] كما أرادت الإمارات إضعاف حزب الإصلاح في اليمن في سياق إضعاف جماعة الإخوان المسلمين في الشرق الأوسط.[17] إلى جانب ذلك كانت ترغب في أن تكون حليفًا وشريكًا جيدًا للسعودية، ويُعدُّ التحالف مع السعودية دافعًا أساسيًا ومهمًا لتعزيز المحور البراغماتي لها، بالإضافة إلى مساعدتها للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على تنظيم القاعدة وداعش[18]. وكجزء من استراتيجيتها في تقديم ذاتها كمركزٍ نشاطٍ تجاري ولوجستي، ومنحت الإمارات الأولوية للخطوط الساحلية الاستراتيجية وطرق النقل البحري في كل المنطقة.[19] وأيضًا لأن اليمن تقع في جنوب شبه الجزيرة العربية، على طول طرق النقل البحري الرئيسية في البحر الأحمر

بين مارس/ آذار 2015 وحتى مارس/ آذار 2022، وثقت "مواطنة" ما يقرب من 1026 هجمة جوية غير قانونية من قبل التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات في اليمن، تسببت في مقتل 3599 مدنيًا، من بينهم 493 امرأة و1201 من الأطفال، وجرح 3622 مدنيًا، بينهم 459 امرأة و711 طفلًا[20] في معظم المحافظات اليمنية. لقد أصابت هذه الغارات الجوية الموثقة للتحالف بقيادة السعودية والإمارات منشآت طبية،[21] ومنشآت تعليمية،[22] ومنازل مدنية، وبنية تحتية، وأحياء سكنية مدنية حيوية، وأسواق، ومنشآت خدمية وتجارية، وقوارب صيد، ومزارع، ونقاط مياه بشكلٍ متكرر، بالإضافة إلى دور التحالف في عرقلة وإعاقة العمل الإنساني في اليمن، بما في ذلك إعاقة دخول البضائع المنقذة للحياة إلى البلاد،[23] وبالرغم من العدد الكبير للهجمات الجوية التي حققت فيها منظمة مواطنة ووثقتها، فإنها لا تمثل بيانًا شاملًا لعدد الغارات الجوية التي وقعت في اليمن، ولا الأعداد الإجمالية للغارات الجوية التي تسببت في أضرار مدنية، وقد ترقى العديد من هذه الحالات إلى انتهاكات للحق في الحياة والصحة والتعليم ومستوى معيشي لائق، كما قد ترقى أيضًا إلى جرائم بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك جرائم الحرب، ولم تحقق المملكة العربية السعودية ولا التحالف بعد في هذه الانتهاكات بطريقة موثوقة وشفافة، أو تقدم معلومات كافية حول التحقيقات التي أجرتها بالفعل.

16 What is the UAE looking for in Yemen? Haaretz, 2 February 2022. Available at: https://www.haaretz.co.il/blogs/mitvim/2022-02-02/ty-article/0000017f-f8b7-d887-a7ff-f8f774310000

17 Mohammed bin Zayed's Dark Vision of the Middle East's Future, Robert F. Worth, The Network Times Magazine, 14 July 2020. Available at: https://www.nytimes.com/2020/01/09/magazine/united-arab-emirates-mohammed-bin-zayed.html

18 The UAE's Three Strategic Interests in Yemen, Gregory D. Johnsen, The Arab Gulf States Institute in Washington (AGSIW), 24 February 2022. Available at: https://agsiw.org/ar/the-uaes-three-strategic-interests-in-yemen-arabic/

19 Ibid.

20 Mwatana, Thousands of Victims Waiting for Justice and Redress, eight years have passed since the Saudi/UAE-led Coalition began its military operations in Yemen, 26 March 2023. https://mwatana.org/en/march-26-2023/.

21 Mwatana for Human Rights, I Ripped the IV Out and Started Running, March 2020, available at; https://mwatana.org/en/i-ripped-iv-out-of-my-arm/.

22 Mwatana for Human Rights, Undermining the Future, August 2020, available at: https://mwatana.org/en/undermining-future/.

23 Mwatana, Annual Report 2019, at 72-73, available at: https://mwatana.org/wpcontent/uploads/2020/10/2019-Human-Rights-in-Yemen.pdf. See also, Human Rights Watch, Yemen: Coalition Blockade Imperils Civilians, 7 December 2017, available at: https://www.hrw.org/news/2017/12/07/yemen-coalition-blockade-imperils-civilians. See also; United Nations, Human Rights Council, Situation of human rights in Yemen, including violations and abuses since September 2014, A/HRC/45/6, 28 September 2020; United Nations Security Council Panel of Experts, Letter dated 26 January 2018 to the President of the Security Council, at 3, available at: https://www.undocs.org/en/S/2018/594.

يخضع النزاع المسلح غير الدولي بين قوات التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات وحلفائها اليمنيين، وقوات الحوثي وحلفائه اليمنيين للقانون الدولي الإنساني المنصوص عليه في المعاهدات وقواعد القانون الدولي العرفي، وأهم قانون للمعاهدات هو المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف لعام 1949، وتعتبر دول التحالف واليمن أعضاء فيها. وتحدد المادة الثالثة المشتركة المعايير الدنيا لجميع الأطراف في نزاعٍ مسلحٍ غير دولي، وجميع أطراف النزاع اليمني المسلح بما فيها الجماعات المسلحة غير الحكومية مسؤولة عن الامتثال لشروط القانون الدولي الإنساني، أي أن على كل طرف أن يحترم قوانين الحرب وأن يضمن احترامها.[24]

وقد وقّعت المملكة العربية السعودية وصدَّقت على العديد من الصكوك والاتفاقيات لحماية المدنيين في حالات الصراع، وفي 21 أغسطس/ آب 1987 صدَّقت على البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخة 12 أغسطس/ آب 1949 والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول) 8 يونيو/ حزيران/ 1977، وأعقب ذلك التصديق على البروتوكول الثاني في 28 أغسطس/ آب 2001 الذي يوفر مزيدًا من الحماية للمقاتلين والمدنيين أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية. وصدَّقت أيضًا على اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 في (كانون الثاني/يناير 1996).[25] ومع ذلك، وبغض النظر عن التزاماتها بهذه الاتفاقيات المعمول بها، فإن انضمام المملكة العربية السعودية إليها كان موضع شكٍّ في كثيرٍ من الأحيان

ومنذ 26 مارس/ آذار 2015 والتحالف بقيادة السعودية والإمارات يسيطر على المجال الجوي لليمن، وقد أعلن التحالف أن المجال الجوي اليمني منطقة محظورة، وأن القوات الجوية للتحالف هي المسيطرة بشكل كلي على المنطقة. [26] وعندما أعلن التحالف نهاية عملية عاصفة الحزم في 21 أبريل 2015، أعلن "... أن عملية عاصفة الحزم ركزت على أهداف محددة للغاية، بما في ذلك السيطرة على المجال الجوي اليمني ومنع مليشيات الحوثي وأنصارها من استخدام القوات الجوية اليمنية، وتمكن التحالف من السيطرة الكاملة على المجال الجوي اليمني خلال أول 15 دقيقة من العملية". [27]

ومنذ ذلك الحين تفتقر القوات الحوثية لقدرات جوية، ولذلك تُعْزى الغارات الجوية المؤكدة (على عكس الهجمات البرية) في مساحات شاسعة من اليمن إلى التحالف. وكانت الهجمات على الأهداف المدنية وفي المناطق المدنية المكتظة بالسكان سمة منتظمة لعمليات التحالف في اليمن، وقد أثرت هذه الهجمات الجوية على المدنيين والأعيان المدنية المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني

وتقدم دول أخرى متواطئة، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، الدعم اللوجستي والعملياتي وتبيع الأسلحة المستخدمة في قتل وإصابة المدنيين، فضلاً عن تدمير البنية التحتية الحيوية. وبالتالي فإن هذه الدول مسؤولة عن المساهمة في الانتهاكات التي يرتكبها التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات من خلال الغارات

24 Q & A on The Conflict in Yemen and International Law, Human Rights Watch, 6 April 2015. Available at: https://www.hrw.org/news/2015/04/06/q-conflict-yemen-and-international-law

25 See, ICRC, 'Treaties, States Parties and Commentaries: Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts (Protocol I), 8 June 1977'. https://ihl-databases.icrc.org/applic/ihl/ihl.nsf/States.xsp?xp_viewStates=XPages_NORMStatesParties&xp_treatySelected=470

26 "Saudi warplanes bomb Houthi positions in Yemen". Al Arabiya English. 25 March 2015. https://english.alarabiya.net/en/News/middle-east/2015/03/26/GCC-states-to-repel-Houthi-aggression-in-Yemen-statement-.html. See also: "Yemen Data Project," ACLED, https://yemendataproject.org/data.html

27 Saudi Ministry of Defense Daily Briefing: Operation Decisive Storm, 21 April 2015. https://www.saudiembassy.net/press-release/saudi-ministry-defense-daily-briefing-operation-decisive-storm

دور الولايات المتحدة الأمريكية في النزاع في اليمن

الولايات المتحدة ليست عضوًا في التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات، لكنها أعلنت أنها توفر له الدعم اللوجستي والاستخباري، ولذلك تعتبر من الأطراف المنخرطة في النزاع، ففي يونيو/حزيران 2015 ذكر متحدثٌ باسم وزارة الدفاع الأمريكية أن الولايات المتحدة تعاون التحالف بـ "دعم استخباراتي ومعلومات استخباراتية، ومساعدة في تحديد الأهداف، ودعم استشاري ولوجستي يشمل تزويد الطائرات بالوقود جوًا بحدٍ أقصى شحنتي وقود يوميًا".[28] وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2015، ذكر الجنرال "تشارلز براون" قائد القيادة المركزية للقوات الجوية الأمريكية أن الجيش الأمريكي أرسل موظفين إلى خلية التخطيط والعمليات المشتركة السعودية للمساعدة في "تنسيق الأنشطة".[29]

تتمتع الولايات المتحدة بتاريخٍ طويلٍ من التعاون العسكري مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة منذ خمسينيات القرن الماضي، بما في ذلك إنشاء بعثة التدريب العسكري الأمريكية في المملكة العربية السعودية وبرنامج تحديث الحرس الوطني السعودي.[30] وتستخدم الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة الظفرة الجوية، وميناء جبل علي، وقاعدة الفجيرة البحرية في الإمارات العربية المتحدة لمهام عسكرية.[31]

انخرطت المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة في صفقات أسلحة منذ عقود، بما في ذلك مشتريات كبيرة في العقد الماضي، وباعت الولايات المتحدة ذخائر عنقودية للمملكة العربية السعودية، بما في ذلك 1300 قطعة سلاح مستشعر CBU-105 في عام 2013، وأخطرت الكونجرس بخمس صفقات أسلحة مقترحة في عام 2018.[32] وبين عامي 2009 و2017 تلقت الإمارات العربية المتحدة أكثر من 27 مليار دولار من المبيعات العسكرية الأجنبية من الولايات المتحدة، بما في ذلك 7.2 مليار دولار للأسلحة التي يستخدمها التحالف بقيادة السعودية والإمارات في اليمن، وتعتمد الإمارات بشكل كبير على الولايات المتحدة في أُسطولها الجوي وقد اشترت العديد

28 "Pressure mounting on Saudis' coalition in Yemen," Somini Sengupta, New York Times, June 30, 2015, http://www.nytimes.com/2015/07/01/world/middleeast/pressure-mounting-on-saudis-coalition-in-yemen.html?_r=0

29 "U.S Military Working to Prevent Weapons Shortfall in Islamic State, Yemen Strikes," Robert Wall, The Wall Street Journal, 10 November 2015, https://www.wsj.com/articles/u-s-military-working-to-prevent-weapons-shortfall-in-islamic-state-yemen-strikes-1447143660#livefyre-comment

30 'Day of Judgment', The Role of the US and Europe in Civilian Death, Destruction, and Trauma in Yemen, Mwatana for Human Rights, P: 14-16.

31 U.S. Military Bases and Facilities in the Middle East, Fact Sheet, Matthew Wallin, June 2018. https://www.americansecurityproject.org/wp-content/uploads/2018/06/Ref-0213-US-Military-Bases-and-Facilities-Middle-East.pdf

32 Day of Judgment, p 17-19.

من الطائرات والصواريخ بما في ذلك الذخائر العنقودية.[33]

تم استخدام الذخائر الأمريكية الصنع، بما في ذلك القنابل العنقودية، وقنابل سلسلة Mark 80، والقنابل الموجهة الدقيقة من سلسلة Paveway، وقنابل JDAM GBU-31، في الهجمات الجوية غير القانونية للتحالف بقيادة السعودية والإمارات في اليمن، مع استفادة كبيرة لشركة "لوكهيد مارتن".[34] وتتضمن عملية بيع الأسلحة الأمريكية المبيعات بين الحكومات والمبيعات العسكرية الأجنبية، حيث يتقدم التجار للحصول على تراخيص التصدير، ويتلقى الكونجرس إخطارات بالمبيعات التي تزيد عن 14 مليون دولار.[35]

وبمراجعة المبيعات منذ بدء حملة القصف التي شنها التحالف بقيادة السعودية والإمارات في اليمن وحتى الذكرى السنوية السابعة لها في 26 مارس/آذار من العام 2022، نشرت واشنطن بوست تحقيقًا ذكرت فيه موافقة الولايات المتحدة على عقود الطائرات والذخائر والمعدات التي يستخدمها 38 سربًا من أصل 39 سربًا قادرٍ على شن غارات جوية.[36] وعلى الرغم من إعلان نهاية الدعم الأمريكي للحرب في اليمن في 4 فبراير 2021،[37] تعهد الرئيس "جو بايدن" بإنهاء الدعم الأمريكي للحرب، ومحاسبة المملكة العربية السعودية على انتهاكاتها لحقوق الإنسان، إلا أن إجمالي المبيعات العسكرية التي تمت الموافقة عليها في ظل إدارة "بايدن" أكثر من مليار دولار.[38] وكما يظهر تحقيق لـ Post-Monitor، فإن العقود والمبيعات الأمريكية التي وافقت عليها إدارة "بايدن" ستستمر خلال 2024 لتوريد قطع الغيار والمعدات لأسراب القوات الجوية لأعضاء التحالف التي شاركت أو تواصل المشاركة في الحرب في اليمن، بما في ذلك سبعة من أسراب الهجوم الجوي العشرة في المملكة العربية السعودي، وتواصل الإدارة أيضًا تقديم الدعم العسكري الأمريكي للمقاتلات الإماراتية من طراز F-16 المشاركة في الحرب، بالإضافة إلى بيع المعدَّات، بما في ذلك معدَّات الطائرات الهجومية المختلفة لأعضاء التحالف الآخرين بعقودٍ تمتد حتى عام 2029.[39]

يقول "بروس ريدل"، مدير مشروع الاستخبارات في معهد بروكينغز: "إذا قررت الولايات المتحدة اليوم أنها ستقطع الإمدادات وقطع الغيار والذخائر والاستخبارات وكل شيء آخر عن القوات الجوية الملكية السعودية؛ فسوف يتم إيقافها عن الطيران غدًا".[40] كما أن أعضاء آخرين في التحالف يعتمدون بالمثل على الصيانة الأمريكية لدعم قواتهم الجوية

33 Ibid, p 22.

34 Ibid, p 16.

35 Ibid, p 17.

36 Saudi-led airstrikes in Yemen have been called war crimes. Many relied on U.S. support, Washington Post, 4 June 2022. (Footnote 26) https://www.washingtonpost.com/investigations/interactive/2022/saudi-war-crimes-yemen/

37 Biden announces the end of U.S. support to Saudi war in Yemen and a tougher line on Russia and China, The New York Times, 4 February 2021. https://www.nytimes.com/2021/02/04/us/biden-yemen-saudi-arabia.html

38 Biden administration notifies Congress of $650 million arms sale to Saudi Arabia, CNN, 4 November 2021. https://edition.cnn.com/2021/11/04/politics/us-saudi-arabia-arms-sale/index.html

39 Connecting US Sales to the Saudi-Emeriti Led Coalition, Security Force Monitor, 4 June 2022. https://securityforcemonitor.org/2022/06/04/methodology-connecting-us-sales-to-the-saudi-emirati-coalition/

40 The American Bombs Falling on Yemen, The New Yorker, 23 March 2018, https://www.newyorker.com/podcast/the-new-yorker-radio-hour/the-american-bombs-falling-on-yemen

لقد باعت الولايات المتحدة منذ وقتٍ طويلٍ طائراتٍ مقاتلةٍ وغيرها من الأسلحة المتطورة إلى السعودية، واستمرت تلك المبيعات رغم وجود أدلة متزايدة على استخدام السعوديين وشركائهم لتلك الأسلحة في هجمات غير مشروعة أسفرت عن قتل وجرح مدنيين في اليمن. [41] لقد تم بيع قنبلة استخدمها التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات في هجوم مدمر على حافلة مدرسية في اليمن في 9 أغسطس/ آب 2018 كجزءٍ من صفقة أسلحة أقرتها وزارة الخارجية الأمريكية مع المملكة العربية السعودية، [42] ووجدت شبكة CNN الإخبارية أن السلاح الذي خلف العديد من القتلى من الأطفال كان قنبلة MK 82 موجهة بالليزر تزن 500 رطل من صنع شركة "لوكهيد مارتن" وتم تصدير أسلحة شركة "لوكهيد مارتن" وغيرها على نطاقٍ واسعٍ إلى المملكة. [43] وبحسب وزارة الدفاع الأمريكية، فما بين 2015 و2020، وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على مبيعات عسكرية خارجية للمملكة العربية السعودية بقيمة 48.7 مليار دولار أمريكي تقريبًا، وإلى الإمارات العربية المتحدة بقيمة 11.6 مليار تقريبا. [44]

دور المملكة المتحدة البريطانية في النزاع في اليمن

المملكة المتحدة هي مورد أسلحة مهم للغاية للمملكة العربية السعودية والتحالف في اليمن ككل، وفي الواقع تم تصنيف المملكة العربية السعودية على أنها "سوق ذات أولوية" من قبل حكومة المملكة المتحدة،[45] والتي بدورها "توفر دعمًا تقنيًا وأسلحة موجهة بدقة، وتتبادل المعلومات مع القوات المسلحة السعودية من خلال ترتيبات مسبقة". [46] وهي أحد المصدرين الرئيسين للأسلحة لكل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة

وقد سلط وزير الخارجية آنذاك، "فيليب هاموند"، الضوء على مدى دعم المملكة المتحدة لعمليات المملكة العربية السعودية في اليمن: "لدينا علاقة طويلة الأمد مع القوات المسلحة السعودية، وخاصة القوات الجوية الملكية السعودية. السعوديون يستخدمون طائرات بريطانية الصنع في الحملة على اليمن، ولدينا بنية تحتية مهمة تدعم القوات الجوية السعودية بشكل عام، وإذا طلب منا أن نقدم لهم دعمًا معززًا -قطع الغيار والصيانة

41 See: Yemen: Embargo Arms to Saudi Arabia, Human Rights Watch, 21 March 2016, https://www.hrw.org/news/2016/03/21/yemen-embargo-arms-saudi-arabia

42 'Yemen: Coalition Bus Bombing Apparent War Crime', Human Rights Watch, 02 September 2018. https://www.hrw.org/news/2018/09/02/yemen-coalition-bus-bombing-apparent-war-crime

43 CNN, Bomb that killed 40 children in Yemen was supplied by the US, August 17, 2018. Available at: https://edition.cnn.com/2018/08/17/middleeast/us-saudi-yemen-bus-strike-intl/index.html#:~:text=Munitions%20experts%20confirmed%20that%20the,%2C%20a%20laser%2Dguided%20bomb

44 US Defense Security Cooperation Agency, Major Arms Sales. Available at: https://www.dsca.mil/major-arms-sales

45 See For Example: Both sides of Gulf crisis listed as 'priority markets' for UK arms export push, Middle East Eye, 10 September 2017, https://www.middleeasteye.net/news/revealed-both-sides-gulf-crisis-listed-priority-markets-uk-arms-export-push

46 Bombs Made in The UK Are Being Used to Slaughter Civilians in Yemen and Gaza, Stop The Coalition, 16 September 2015, https://www.stopwar.org.uk/article/bombs-made-in-the-uk-used-to-slaughter-civilians-in-yemen-and-gaza/

والمشورة الفنية، إعادة الإمداد- سنسعى للقيام بذلك، سندعم السعوديين بكل الطرق العملية باستثناء الانخراط في القتال".[47]

وقد أكدت وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة في مارس 2016، أنه كجزءٍ من عملية عاصفة الحزم: "تم نشر طائرات تايفون وتورنادو البريطانية الصنع والمرخصة كذلك لسلاح الجو الملكي السعودي في مهام قتالية في الحملة العسكرية في اليمن، كما تم استخدام أسلحة مصدرها المملكة المتحدة (بما في ذلك قنابل Paveway الموجهة بدقة، وأعداد صغيرة من صواريخ Dual Mode Brimstone وStorm Shadow)، بالإضافة إلى تزويد الإمارات العربية المتحدة بقنابل دقيقة التوجيه من طراز PGM 500 (المعروفة أيضًا باسم الحكيم 2) والتي تم استخدامها أيضًا في النزاع"، [48] ومنذ 2015 وحتى 2020 تم ترخيص أسلحة بريطانية بقيمة تفوق 11 مليار جنيه إسترليني للسعودية. [49]

ولأن قوات التحالف تفتقر إلى الخبرة اللازمة لاستخدام الأسلحة لخوض حرب جوية مستمرة، فإن "ضباط اتصال" تابعين لسلاح الجو الملكي البريطاني يتواجدون داخل مركز القيادة والسيطرة، وبالإضافة إلى ذلك فإنه وبموجب عقود مع شركات أسلحة بريطانية؛ يتواجد حوالي 6300 عنصرٍ بريطانيٍ يتمركزون في قواعد العمليات الأمامية في المملكة العربية السعودية، وهناك يقومون بتدريب طياري التحالف وإجراء الصيانة الأساسية على الطائرات، كما يشرفون على جنود التحالف في تحميل القنابل على الطائرات وضبط فتيلها لقصف الأهداف المقصودة، ويعمل حوالي 80 من أفراد سلاح الجو الملكي البريطاني داخل المملكة العربية السعودية كمدققين للتأكد من أن بعض الشركات كـ BAE تفي بعقود وزارة الدفاع، ولذلك يقول الموظف السابق في وزارة الدفاع والملحق الدفاعي لدى المملكة العربية السعودية واليمن "جون ديفيريل": "إنه لولا الاعتماد المطلق على شركة BAE Systems، فإن قوات التحالف لن تتمكن من القيام بعملياتها العسكرية". [50]

لقد لعبت أسلحة المملكة المتحدة دورًا مركزيًا في الحرب في اليمن، فبحسب "حملة مكافحة الاتجار بالأسلحة فإن أكثر من نصف الطائرات المقاتلة مثل التايفون والتورنادو، وقنابل بيفواي، وصواريخ بريمستون وستورم "CAAT شادو للتحالف الذي تقوده السعودية والإمارات المستخدمة في غارات القصف على اليمن تأتي من المملكة المتحدة.[51] لقد تقدمت أكثر من 80 شركة، في أكثر من 350 موقعًا في المملكة المتحدة بطلبات لتصدير المعدات العسكرية إلى المملكة العربية السعودية في إطار التحالف العسكري الذي تقوده على اليمن، من بينها BAE System، MBDA، Raytheon، Leonardo، Hidden Technology، Rolls Royce، Boeing، Lockheed

47 The Daily Telegraph, UK 'will support Saudi-led assault on Yemeni rebels - but not engaging in combat', 27 March 2015, available at https://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/yemen/11500518/UK-willsupport-Saudi-led-assault-on-Yemeni-rebels-but-not-engaging-in-combat.html

48 Foreign and Commonwealth Office, 'Written Evidence from the Foreign and Commonwealth Office (UKY 13)', March 2016. http://data.parliament.uk/writtenevidence/committeeevidence.svc/evidencedocument/committees-on-arms-export-controls/use-of-ukmanufactured-arms-in-yemen/written/31698.html

49 Bonyan Jamal & Dearbhla Minogue, Open Democracy, The UK must immediately stop selling arms that are killing Yemeni civilians, 20 May 2020. Available at: https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/uk-must-immediately-stop-selling-arms-are-killing-yemeni-civilians/

50 The Saudis couldn't do it without us': the UK's true role in Yemen's deadly war, Aron Merat, The Gurdian, 18 June 2019, https://www.theguardian.com/world/2019/jun/18/the-saudis-couldnt-do-it-without-us-the-uks-true-role-in-yemens-deadly-war

51 UK Arms Used IN Yemen, CAAT, Updated 13 July 2023, https://caat.org.uk/homepage/stop-arming-saudi-arabia/uk-arms-used-in-the-war-on-yemen/

Martin، General Dynamics. [52]

ونظرًا لهذا الدور المركزي لأسلحة المملكة المتحدة، فمن المؤكد أنها لعبت دورًا في سياق انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان في مئات حالات الهجمات على أهداف مدنية ارتكبها التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات في اليمن، وفي وقتٍ سابقٍ اعترفت المملكة العربية السعودية باستخدام ذخائر عنقودية BL-755 عشوائية صنعتها المملكة المتحدة، [53] رغم أنها تؤكد أنها توقفت عن استخدام مثل هذه الأسلحة بحلول نهاية عام 2016. [54]

يجعل تقديم الدعم المباشر للعمليات العسكرية -مثل تقديم المعلومات حول الأهداف- الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أطرافا مشاركة في النزاع المسلح في اليمن، ولذلك فهما ملزمتان بتطبيق قوانين الحرب، ويعتبر هذا النوع من المشاركة بمثابةِ انخراطٍ في الأعمال القتالية، ومشاركةً في عمليات عسكرية محددة مثل هجمات القصف الجوي، وهو ما قد يترتب عليه تحمل الدولتين مسؤولية انتهاكات قوات التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات في اليمن لقوانين الحرب. وعلى الرغم أنه يُحظر على الولايات المتحدة تقديم المساعدة الأمنية لوحداتِ قواتِ الأمنِ الأجنبية المتورطةِ بشكلٍ موثوقٍ في ارتكاب انتهاكٍ جسيم لحقوق الإنسان، وفقًا لقانونين يعرفان باسم "قوانين ليهي" على اسم الراعي الرئيسي لهما، السيناتور "باتريك ج. ليهي"، [55] وقال مسؤولون سابقون في وزارة الخارجية الأمريكية لصحيفة واشنطن بوست: إن الأدلة على انتهاكات سابقة لحقوق الإنسان نادرًا ما تكون كافية لوقف المبيعات، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن الحجم الهائل للعقود يطغى على مخاوف حقوق الإنسان في عملية التدقيق. [56]

ولذلك قد يكون المسؤولون والأفراد في القوات المسلحة للدول الداعمة للتحالف مسؤولين عن المساعدة والتحريض على جرائم الحرب، ونظرًا لمستوى الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة للعمليات العسكرية للتحالف، فمن المرجح أن يواجه المسؤولون في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرهما من الدول هذا الخطر إذا تم

52 See: Arms Companies Map, CAAT, https://caat.org.uk/data/companies/?export=destination,saudi-arabia. See also: Forensic Architecture's interactive "Time Map" uses graphic and cartographic techniques to combine information from extensive field research, open-source investigation, and legal analysis to create an interactive tool that exposes the patterns of documented airstrikes in Yemen and the contribution of the European arms trade to it, as well as governments' and companies' awareness of the crimes committed by the coalition in Yemen since March 20, https://yemen.forensic-architecture.org/.

53 Saudi Press Agency, 'Coalition Forces supporting legitimacy in Yemen confirm that all Coalition countries aren't members to the Convention on Cluster Munitions', 19 December 2016. https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1571875

54 See: Yemen: Children among civilians killed and maimed in cluster bomb 'minefields', Amnesty, 23 May 2016. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2016/05/yemen-children-among-civilians-killed-and-maimed-in-cluster-bomb-minefields/

لم تنضم المملكة العربية السعودية ولا أي من أعضاء تحالفها في اليمن إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية لعام 2008. ومع ذلك، بموجب القانون الدولي الإنساني العرفي، يجب على أعضاء التحالف عدم استخدام أسلحة عشوائية في طبيعتها، والتي تشكل دائماً تهديداً للمدنيين. وفي في 11 يناير/ كانون الثاني 2016، نفى المتحدث باسم القوات العسكرية للتحالف، اللواء أحمد العسيري، بشكل قاطع استخدام CNN مقابلة مع التحالف للذخائر العنقودية في هجماته في أي مكان في اليمن بخلاف حالة واحدة، ووصف استخدام الذخائر العنقودية في اليمن بأنه مجرد .تم استخدامها على هدف عسكري في محافظة حجة في أبريل/ نيسان 2015 CBU-105 أسلحة استشعار

55 See: About the Leahy Law, Fact Sheet, 20 January 2021, available at: https://www.state.gov/key-topics-bureau-of-democracy-human-rights-and-labor/human-rights/leahy-law-fact-sheet/

56 Saudi-led airstrikes in Yemen have been called war crimes. Many relied on U.S. support, Washington Post, 4 June 2022. https://www.washingtonpost.com/investigations/interactive/2022/saudi-war-crimes-yemen/

نقل هذه الأسلحة بعد أن أصبحت انتهاكات التحالف لقوانين الحرب واضحة، فإن هذه الدول التي تقدم الأسلحة يمكن أن تتقاسم المسؤولية عن الهجمات غير القانونية على ما يبدو.[57] وقد يتعرّض الأشخاص الذين يرتكبون انتهاكات خطيرة لقوانين الحرب بقصد إجرامي، أي بشكل متعمد أو بتهور، إلى الملاحقة القضائية بتهمة ارتكاب جرائم حرب، وقد يتحملون المسؤولية الجنائية المترتبة عن الشروع في ارتكاب جريمة حرب، أو تسهيلها، أو المساعدة فيها، أو التحريض عليها. وعليه، على الحكومات المشاركة في نزاعات مسلحة التحقيق في المزاعم المتعلقة بحصول جرائم حرب على يد عناصر قواتها المسلحة.[58]

ونتيجة لذلك، فمن المحتمل أن الأفراد الذين يقاتلون نيابةً عن التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات العربية المتحدة قد ارتكبوا جرائم حرب، مما يعني أن الدول والمسؤولين الذين يواصلون تقديم هذه النوع من الدعم كانوا يدركون بشكلٍ شبهِ مؤكد أن المساعدة المستمرة من المرجح أن تساهم في ارتكاب جرائم حرب. ومع ذلك، على الرغم من الخسائر الكبيرة في صفوف المدنيين والأضرار المختلفة المترتبة على ذلك في اليمن الناجمة عن هذه الأسلحة المدمرة، تواصل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الموافقة على مبيعات الأسلحة والتي كثيراً ما يستخدمها التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات في هجمات غير قانونية على ما يبدو

آليات التحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني في الصراع في اليمن (تشكيل الفريق المشترك لتقييم الحوادث JIAT)

تم إنشاء الفريق المشترك لتقييم الحوادث (JIAT) من قِبل التحالف في عام 2016 وتم الإعلان عن نتائجه الأولى في أغسطس من ذلك العام، وللفريق ولاية التحقيق في "الادّعاءات والوقائع" الناتجة عن عمليات التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات في اليمن، وإصدار تقارير عامة عن النتائج التي توصل إليها، وتقديم توصيات تتعلق بالإجراءات القانونية، والإجراءات التأديبية، وتقديم المساعدة.[59] ويتألف الفريق من 14 فردًا من أعضاء التحالف، وتقع على عاتقه المسؤولية المعلنة عن التحقيق في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني، والوقائع التي يُزعم

57 State Responsibility for US Support of the Saudi-led Coalition in Yemen, Oona Hathaway et al., Just Security, 25 April 2018, https://www.justsecurity.org/55367/

58 'Day if Judgment', Mwatana for Human Rights, p: 116, 117. See also: International Committee of the Red Cross (ICRC), Customary International Humanitarian Law (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), Rule 158, citing First Geneva Convention, art. 49; Second Geneva Convention, art. 50; Third Geneva Convention, art. 129; Fourth Geneva Convention, art. 146. See also Rule 156.

بموجب القانون الدولي العرفي، هناك ثلاثة عناصر لتهمة المساعدة والتحريض على ارتكاب جريمة حرب: (1) جريمة حرب ارتكبتها جهة فاعلة رئيسية؛ (2) تصرف من جانب جهة فاعلة أخرى كان له أثر كبير على ارتكاب جريمة حرب؛ و (3) علم الجهة الفاعلة غير الرئيسية بأن تصرفا ما من المرجح أن يساعد مساعدة كبيرة في ارتكاب جريمة حرب. لا يتطلب معيار "المعرفة" هذا من الشريك المنتهك الرغبة في ارتكاب جريمة حرب. ويشترط نظام روما الأساسي وحكم المحكمة الجنائية الدولية ارتكاب فعل المساعدة "بغرض تيسير ارتكاب مثل هذه الجريمة"، ولكن القانون الدولي العرفي لا يشترط هذا المعيار "الغرض". وقد استخدمت الولايات المتحدة معيار المعرفة في محاكماتها.

59 Saudi Press Agency, Joint Incidents Assessment Team (JIAT) on Yemen Responds to Claims on Coalition Forces' Violations in Decisive Storm Operations' (August 5, 2016), https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1524799 . See also: 2022 Country Reports on Human Rights Practices: Yemen US Department of State Bureau of Democracy, Human Rights and Labor. P: 15. Available at: https://www.state.gov/wp-content/uploads/2023/03/415610_YEMEN-2022-HUMAN-RIGHTS-REPORT.pdf

أن مدنيين قتلوا فيها نتيجة الغارات الجوية وغيرها من أشكال الهجوم. [60]ومنذ إنشائه، أعرب خبراء مستقلون في الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية عن قلقهم بشأن افتقار الفريق المشترك إلى الانفتاح، والاستقلال، والحياد، والشمول اللازم للتحقيق بشكل موثوق في انتهاكات وجرائم القانون الدولي. [61]

ولذلك، فإن نتائج واستنتاجات الفريق المشترك تثير مخاوف جدية. فالفريق يخلص في كثير من الأحيان إلى أن هجمات التحالف لم تنتهك القانون الدولي الإنساني بناء على مزاعم التحالف بوجود أهدافٍ عسكريةٍ مشروعة، متجاهلاً بشكلٍ روتيني الأضرار الكبيرة التي لحقت بالمدنيين الناجمة عن مثل هذه الهجمات. ويبدو أنه فشل في الالتزام بمتطلبات القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالاحتياطات والتناسب لتجنب وتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين والأعيان المدنية أيضاً. وعندما يشير الفريق إلى التدابير الاحترازية، فإن مناقشاته تفتقر إلى التماسك والشفافية والمصداقية. في بعض الأحيان، على سبيل المثال، يؤكد الفريق المشترك أنه تم اتخاذ احتياطات معينة لتجنب وتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين، في حين أن تصرفات التحالف تشير بوضوح إلى خلاف ذلك

إن طريقة إدارة التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات للعمليات في اليمن تشير إلى أنماط بارزة للهجمات على المدنيين، وعلى المناطق السكنية، وعلى البنية التحتية، والأهداف الاقتصادية التي تعتبر حيوية لبقاء السكان المدنيين. جميع الوقائع في التقرير دمرت ممتلكات مدنية أو قتلت وجرحت مدنيين في انتهاكات واضحة للقانون الدولي الإنساني، وتم التأكيد على أن التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات قد وضع إجراءات استهداف تسعى ظاهريًا إلى تقليل مخاطر حدوث انتهاك للقانون الدولي الإنساني، إلا أنه في حالات متكررة، يبدو أن هذه الإجراءات لم تُتَّبَع، وأن الالتزامات المتعلقة بالاحتياطات الممكنة لم تُتَّخَذ. ويسعى التحالف عبر الفريق المشترك لتقييم الحوادث من خلال بيانات تُنشر عبر وكالة الأنباء السعودية إلى تبرير هجماته الجوية التي تنتهك القانون الدولي الإنساني، وبطبيعة الحال يتعين على أعضاء التحالف -بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة- التحقيق في الجرائم الدولية التي يُزعم أن رعاياهم أو أفراد قواتهم المسلحة ارتكبوها في الأراضي الخاضعة لولايتهم القضائية ومحاكمتهم عند الإقتضاء. [62]

ما سبق يشير إلى قضايا خطيرة يجب أخذها بعين الاعتبار في أي تقييم عقلاني لنوايا التحالف وقدرته على الالتزام بالقانون الدولي الإنساني. من خلال الطريقة التي يتم بها عرض تحقيقات الفريق المشترك، والتي يبدو أنها فشلت في تحليل العديد من الجوانب الأساسية للقانون الدولي الإنساني، فإن مواطنة لحقوق الإنسان لديها أسباب جوهرية للشك في نوايا التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات وقدرته على الالتزام. لمتطلبات القانون الدولي الإنساني

في أكتوبر 2020، أبلغ الفريق المشترك خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن PoE أن المحكمة العسكرية السعودية قد فصلت في ثمان قضايا تتعلق بالهجمات الجوية للتحالف. [63] وبحلول سبتمبر 2021 أصدر الفريق

60 في مزاعم وقوع حوادث في العمليات العسكرية، وفقاً للوائح JIAT وفقاً للبيان الصادر في 8 أغسطس 2016: "حقق الفريق المشترك المهام الداخلية. ويعتمد الفريق المشترك على الإجراءات العرفية، والقانون الإنساني الدولي، والمعايير، وقواعد الاشتباك، وتقييم الحوادث، وآليات الاستهداف. كما يستدعي الفريق المشترك الشهود وتحافظ على استقلاليتها ونزاهتها. ويعد الفريق المشترك تقارير عن كل حالة، بما في ذلك الوقائع والظروف والخلفيات والتوقيتات والدروس المستفادة والتوصيات والإجراءات المستقبلية".

61 'The Struggle for Justice', page: 40.

62 Ibid, P: 39.

63 Letter dated 22 January 2021 from the Panel of Experts on Yemen addressed to the President of the Security Council, UN Doc, S/2021/79, para. 122.

المشترك معلومات محدودة بشأن النتائج التي توصل إليها في حوالي 200 تحقيق.[64] وفي سياق تحديث الوضع العام للمُساءلة لعام 2021، أفاد فريق الخبراء البارزين GEE، أن الفريق المشترك أكمل ما مجموعه 200 تحقيق منذ إنشائه في عام 2016.[65] ومن بين 18 تحقيقًا أجري في دورة الإبلاغ تلك، تم الإبلاغ عن ثمان قضايا فقط من الغارات الجوية تم الفصل فيها من قبل المحكمة العسكرية في المملكة العربية السعودية.[66] ومن بين القضايا الثماني أنجزت المرحلة الأولى من المحاكمة العسكرية في قضيةٍ واحدةٍ فقط، وقيل إن قضيتين أخريين على وشك الانتهاء، وقيل إن قضية أخرى أحيلت إلى المدعين العامين العسكريين.[67] وطلب الفريق مزيدًا من المعلومات عن طبيعة إحالات الفريق وطبيعة الإجراءات الوطنية وحالتها، لكنه لم يتلق أي رد بحلول 31 تموز/يوليه 2021.[68]

وقبل أشهر قليلة من حلّه في أكتوبر 2021، أعرب فريق الخبراء البارزين GEE، عن قلقهم من أن "أعضاء التحالف، ولا سيَّما المملكة العربية السعودية...، لا يتصرفون بالسرعة المناسبة أو العناية أو الشفافية في متابعة التحقيقات والملاحقات القضائية، وأن الملاحقات القضائية قد لا تعكس خطورة انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي يحتمل أن تنطوي عليها".[69]

ولذلك يتسق هذا القلق بمخاوف "لاري لويس"، مستشار وزارة الخارجية الأمريكية، الذي كلف بإسداء المشورة إلى التحالف حول كيفية الحد من الإصابات في صفوف المدنيين والمساعدة في إنشاء الفريق المشترك لتقييم الحوادث: "كان الفريق مسؤولا عن تحديد أوجه القصور -ومن الناحية المثالية، الأنماط التي تزيد من المخاطر على المدنيين- لكن هذه الأفكار كانت بحاجة إلى القبول بها من قبل التحالف، الذي كان بحاجة إلى إجراء تعديلات عملياتية لتقليل المخاطر المحددة. في عملي المبكر مع الفريق، لم يكونوا مثاليين بأي حال من الأحوال، لكنهم كانوا قادرين على تحديد بعض عوامل الخطر، ومع ذلك، فقد أعربوا عن أسفهم إزاء افتقار التحالف إلى التقبل لتفعيل حلول لأوجه القصور هذه".[70]

وفضلًا عن ذلك، وفي حالتين إضافيتين أوصى بهما الفريق المشترك من أجل "إجراءات المُساءلة"، لاحظ فريق الخبراء البارزين GEE، أن الأفراد الذين تم تحديدهم للمحاكمة المحتملة هم فقط من يشغلون مناصب صغرى في سلم القيادة. وقد وُصف الخطأ ذو الصلة الذي ارتكبه الأفراد في هاتين الحالتين بأنه تقييد لقواعد الاشتباك بدلًا من انتهاكٍ محتملٍ للقانون الدولي الإنساني، وتحديدًا الالتزام باحترام مبادئ التمييز والتناسب والاحتياطات في الهجوم.[71] وكما هو الحال مع العديد من الجوانب الأخرى لعمليات التحالف، كان التعتيم سمةً بارزةً ومستمرةً للحملة الجوية في اليمن، وحتى الآن، وعلى الرغم من طلبات جهات حقوقية، لم ينشر التحالف قواعد الاشتباك أو إجراءات العمليات الموحدة أو أساليب إجراء تقييمات التناسب ومعاييره للتمييز بين المدنيين والمقاتلين

64 UNGEE, 'Accountability Update' UN Doc A/HRC/48/CRP.4 (September 14, 2021) para 14. https://www.ohchr.org/sites/default/files/2021-12/A_HRC_48_CRP4_En.pdf

65 UNGEE Accountability Update, para 14.

66 Id.

67 Id.

68 Id. Para 19.

69 Id. Para 20.

70 One American's Failed Quest to Protect Civilians in Yemen, The Atlantic, 17 August 2018. https://www.theatlantic.com/international/archive/2018/08/yemen-saudi-airstrike-school-bus/567799/

71 UNGEE Accountability Update, para 16.

كانت غالبية المعلومات المتاحة للجمهور التي يقدمها الفريق المشترك، هي محاولة لدحض مزاعم انتهاكات التحالف للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي قدمتها هيئات الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان.[72] وتقتصر التحقيقات التي يجريها الفريق المشترك في معظمها على الادّعاءات المتعلقة بالقصف الجوي للتحالف ولا تعالج طائفة الانتهاكات الأخرى التي يرتكبها التحالف، ودائمًا يخلُص الفريق تقريبًا إلى أن التحالف امتثل للقانون الدولي الإنساني، لكن وعلى الرغم من الأدلة على تجاهل التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات للقانون الدولي الإنساني بشكل متكرر؛ فإن الجهود المبذولة لتعزيز المُساءلة كانت غير واضحة أو سطحية إلى حدٍ كبير. كما أن الفريق لا يزال يفتقر إلى الاستقلالية، ولا تتضمن استنتاجاته العامة تفاصيل كافية، ولا توجد آلية لضمان تنفيذ توصياته، وهي محاولة مزعومة لإنشاء آلية تحقيق. وكان إنشاء هذا الفريق بناءً على المشورة المقدمة للتحالف من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، كما تلقى الفريق المشترك بعض التدريب من مستشاري وزارة الخارجية الأمريكية، [73] وجلسات من مستشاري المملكة المتحدة في المملكة العربية السعودية، [74] ويتم الإعلان عن نتائج تحقيقات الفريق المشترك في بيانات صحفية تُنشر عبر وكالة الأنباء السعودية

وقد طلب فريق الخبراء البارزين التابعين لمجلس حقوق الإنسان GEE، الحصول على معلومات ذات صلة بتحقيقات الفريق المشترك، إلا أنه لم يتلق أي معلومات من التحالف من شأنها أن تسمح له بالقيام بتقييم كيفية ضمان الاستقلال والحياد من قبل الفريق المشترك لتقييم الحوادث، [75]وفي سبتمبر 2017 -على سبيل المثال- علق مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان زيد رعد الحسين قائلًا: "إن الحد الأدنى من الجهود المبذولة نحو المُساءلة -خلال العام الماضي- غير كافٍ للاستجابة لخطورة الانتهاكات المستمرة واليومية التي ينطوي عليها هذا الصراع، وسيكون للدمار الذي لحق باليمن والمعاناة المروعة لشعبه تداعيات هائلة ودائمة في جميع أنحاء المنطقة".[76]

72 "Returned to Zero," Mwatana for Human Rights and the Allard K. Lowenstein International Human Rights Clinic at Yale Law School, (June, 2022), 84, https://mwatana.org/wp-content/uploads/2022/06/Returned-To-Zero-Report-2022-En_2.pdf

73 One American's Failed Quest to Protect Civilians in Yemen, The Atlantic, 17 August 2018. https://www.theatlantic.com/international/archive/2018/08/yemen-saudi-airstrike-school-bus/567799/

74 Revealed: The UK is training Saudi pilots amid accusations of war crimes in Yemen, Independent, 22 October 2016. https://www.independent.co.uk/news/uk/politics/saudi-arabia-yemen-conflict-bombing-latest-uk-training-pilots-alleged-war-crimes-a7375551.html

75 UNGEE 2019 Detailed Findings, para 889, 892.

76 'U.N. rights chief urges Yemen inquiry after 'minimal' effort for justice', Reuters, 11 September 2017. https://af.reuters.com/article/worldNews/idAFKCN1BM0U7

الفصل الثاني

أنماط انتهاكات التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات للقانون الدولي الإنساني في العمليات الجوية

تعتبر الهجمات الجوية المتكررة على المدنيين والأعيان المدنية في حد ذاتها مؤشراً قوياً على فشل التحالف في الالتزام بمبادئ التمييز والحيطة والتناسب. وبناءً على الأمثلة التالية، يبدو من الواضح أن التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات العربية المتحدة قد انتهك القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك عن طريق شن هجمات عشوائية متكررة وغير متناسبة على المدنيين والأعيان المدنية، وفشل في اتخاذ الاحتياطات اللازمة قبل شن الهجوم، بما في ذلك التحقق من أن الأهداف هي فعلاً أهدافاً عسكرية

وبموجب القانون الدولي الإنساني؛ فمن غير القانوني مهاجمة أو تدمير أو إزالة الأعيان الضرورية لبقاء المدنيين على قيد الحياة، بما في ذلك المناطق الزراعية لإنتاج المواد الغذائية والمحاصيل ومنشآت وإمدادات مياه الشرب،[77] كما يضمن القانون الدولي لحقوق الإنسان للأفراد الحق في مستوى معيشي لائق من أجل صحتهم ورفاههم، بما في ذلك الغذاء والسكن والرعاية الطبية وكذلك الحق في التعليم. [78]

وجدت التحقيقات التي أجرتها مواطنة ومنظمات أخرى أن الهجمات الجوية بقيادة السعودية والإمارات في اليمن لم تتسبب فقط في خسائر فادحة في أرواح المدنيين، ولكنها أدت أيضًا إلى أضرارٍ مدمرة للبنية التحتية المدنية الحيوية في جميع أنحاء البلاد. وتشير هذه النتائج إلى حدوث انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، [79] وقد وثقت "مواطنة" منذ مارس/ آذار العام 2015 وحتى مارس/ آذار 2022 ما لا يقل عن 1026 هجمةٍ جويةٍ استهدفت مدنيين أو أعيانًا مدنية، وتسببت في مقتل 3599 مدنيًا، من بينهم 493 امرأة و1201 من الأطفال، وجرح 3622 مدنيًا، بينهم 459 امرأة و711 طفلًا، وأتت الهجمات الجوية على أحياء سكنية، ومستشفيات، وقرى، وأسواق، وجسور، ومدارس، ومنشآت خدمية وتجارية، وأعيان مدنية أخرى. [80]

وبحسب البنك الدولي، فلم يعد يعمل من المرافق الصحية في اليمن إلا نصفها اعتبارًا من عام 2021، [81] وعلاوة على ذلك، تم تدمير ما يقرب من 3000 مدرسة أو تضررها أو استخدامها لأغراض غير تعليمية منذ عام 2021، [82] ويعاني أكثر من 80 في المائة من سكان البلاد الآن من الوصول إلى الغذاء والخدمات الصحية الكافية.[83] أخيرًا، وبسبب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للمياه في اليمن، يعمل النظام بكفاءة أقل من 5٪، مما يحد من وصول الناس إلى المياه والصرف الصحي.[84]

77 Additional Protocol II to the Geneva Conventions (ratified by Saudi Arabia on August 21, 1987), art. 14.

78 G.A. Res. 217 (III) A Universal Declaration of Human Rights (Dec. 10, 1948), arts. 25-26.

79 Mwatana," I ripped the IV out of my arm and started running," P: 9.

80 See: Mwatana for Human Rights, Thousands of Victims Waiting for Justice and Redress, eight years have passed since the Saudi/UAE-led Coalition began its military operations in Yemen, 26 March, 2023. https://www.mwatana.org/posts-en/march-26-2023

81 The World Bank, 'Health Sector in Yemen – Policy Note', 14 September 2021, http://www.worldbank.org/en/country/yemen/publication/health-sector-in-yemen-policy-note

82 UNOCHA, 'Humanitarian Needs Overview Yemen', April 2022, https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-humanitarian-needs-overview-2022-april-2022.

83 Mwatana and PAX,' Not a Single Body in One Piece', P: 12, https://mwatana.org/wp-content/uploads/2022/12/Not-a-single-body-in-one-piece-En.pdf

84 Id.

نماذج السلوك النمطي للتحالف الذي تقوده السعودية والإمارات في العمليات الجوية في اليمن

هنالك عددٌ كبيرٌ من الهجمات الجوية غير المشروعة والتي ألحقت أضرارًا جسيمة بالمدنيين والممتلكات المدنية، وهنالك أدلة عديدة لعدد كبير من الهجمات الجوية التي تشير إلى أن التحالف لا يتبع إجراءاته المعلنة من حيث اتخاذ الاحتياطات اللازمة عند الاستهداف. وفي كثير من الحالات، لم تحدد مواطنة لحقوق الإنسان أي أهدافٍ عسكرية على الإطلاق، وفي هذا إثباتٌ للنمطية الواضحة لاستهداف المدنيين والأعيان المدنية بشكلٍ متكرر

وفي هذا السياق، سنستعرض هنا نماذج توضيحية أو مجموعة من الوقائع التي حققتها ووثقتها مواطنة لحقوق الإنسان على أرض الواقع، والتي تشكك في مصداقية وموثوقية التحقيقات التي يجريها الفريق المشترك لتقييم الحوادث، من حيث الادّعاء بمشروعية الهجمات الجوية على اعتبار أنها تصيب أهدافًا عسكرية، وكيف فشل الفريق في إجراء تحليلٍ سليمٍ يتناول جميع الجوانب الأساسية للامتثال للقانون الدولي الإنساني مثل شرط تقليل الأضرار المدنية إلى أدنى حد، ومبدأ التناسب

أولًا: نماذج للقصف الجوي على الأعيان: مثل المنازل السكنية المدنية، والمدنيين، والبنية التحتية والأعيان الاقتصادية

من وجهة نظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ينبغي تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة ذات التأثير الواسع النطاق في المناطق المأهولة بالسكان، بسبب الاحتمال الكبير لتأثيراتها العشوائية، حتى على الرغم من عدم وجود حظرٍ قانوني صريح لأنواع محددة من الأسلحة المتفجرة. [85] استخدام الأسلحة المتفجرة ذات التأثير الواسع النطاق في المناطق المأهولة بالسكان، غالبًا ما تتأثر به البنية التحتية اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية عن قصدٍ أو عرضًا، وتنبع نسبة كبيرة من معاناة المدنيين الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة الثقيلة من انقطاع وتدهور الخدمات الأساسية التي يعتمد عليها المدنيون من أجل بقائهم. [86] وبالتالي، عندما تتضرر أو تدمر البنية التحتية المدنية الحيوية الواقعة داخل المنطقة المدنية المأهولة، فإنه يولد مجموعة من الآثار المرتدة على حياة المدنيين وصحتهم وسبل عيشهم والتي يمكن أن تمتد عبر الزمان والمكان. [87]

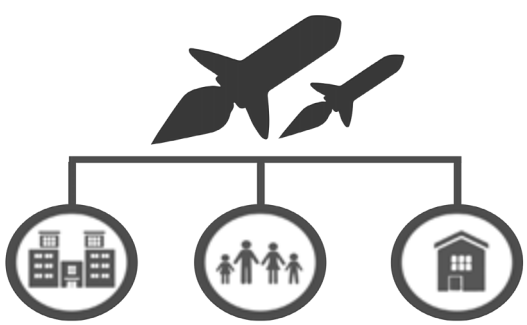

85 Explosive Weapons with Wide Area Effects: A Deadly choice in Populated Areas, ICRC, P: 22, https://www.icrc.org/ en/document/civilians-protected-against-explosive-weapons

86 Ibid, P: 42.

87 Ibid, P: 43.

A. نموذج قصف للمنازل:

i. في 20 أغسطس/ آب 2025، قصف طيران التحالف منازل مكتظة بالسكان بالقرب من القصر الرئاسي في تعز، والذي أسفر عن مقتل حوالي 50 مدنيًا، وخَلُص الفريق المشترك إلى أنه لم تقع غارة جوية. [88] ومع ذلك، جمعت مواطنة شهادات الشهود التي وصفت الغارات الجوية المتكررة وهي تقع واحدة تلو الأخرى في المنطقة المزدحمة. [89]

ii. في 19 سبتمبر/ أيلول 2015، تعرض منزلٌ سكني في حي الفليحي في مدينة صنعاء القديمة -المحمية من قِبَل منظمة اليونسكو- لقصفٍ بقنبلة لقوات التحالف ليلًا، دمرت القنبلة المنزل وقتلت 13 مدنيًا، بينهم رجل وزوجته وأطفالهم أثناء تناولهم العشاء. كما تسببت في أضرار جسيمة للمنازل المحيطة، والتي هي أيضًا محمية من قبل اليونسكو، وتم التعرف على بقايا ذخيرة عُثِرَ عليها في الموقع من قبل خبير أسلحة على أنها من نوع قنبلة مارك 80، وقال الشهود الذين تحدثوا إلى مواطنة: إن الرجل الذي قُتل كان فقيرًا ولا علاقة له بالنزاع. [90] ومع ذلك ادَّعى الفريق المشترك، أن التحالف لم ينفذ الهجوم على اعتبار أن المكان ضمن قائمة حظر القصف. [91]

iii. حوالي الساعة 1:30 من صباح يوم السبت 6 فبراير/ شباط 2016 عندما كان السكان نائمين، ألقت طائرات التحالف قنبلة82-Mk أمريكية الصنع على منزل في قرية المقصاص، مديرية التعزية، محافظة تعز. وقتلت زوجة صاحب المنزل وابنته البالغة من العمر 14 عامًا في الهجوم، ودمر نصف المنزل. كان أقرب موقع عسكري تم تحديده من قبل مواطنة على بعد حوالي 3 كيلومترات إلى الشرق، [92] ولم ينشر الفريق المشترك أي معلومات حول تقييمه للضرر المدني الناجم عن الهجوم

ii. في 16 مارس 2017، تعرض قاربٌ يحمل حوالي 140 شخصًا (معظمهم مواطنون صوماليون، بما في ذلك النساء والأطفال) لهجوم من قِبَل مروحيةٍ تابعة للتحالف، وقُتِل أو فُقِد حوالي 41 شخصًا بعد الهجوم، وأصيب 37 آخرون. ووقع الهجوم بعد حوالي خمسة عشر ساعة من إبحار القارب من اليمن. وحاول ركاب القارب إثبات أنهم مدنيون، لكن ذلك لم يردع الهجوم [93] . ادَّعى الفريق المشترك أن طائرة هليكوبتر من طراز أباتشي تابعة للتحالف، قد رصدت القارب، ولكن لطبيعته المدنية غير العسكرية، فإنها لم تستهدفه. [94]

v.i. في حوالي الساعة الثامنة مساءً، قصفت قوات التحالف يوم الأربعاء الموافق 21 سبتمبر/ أيلول 2016 حي الهنود السكني بمديرية الحوك، بمحافظة الحديدة خلال تشييع جنازة أحد سكان الحي، أسفر الهجوم على حي

88 Coalition's air strikes accurate, says Spokesman of JIAT in Yemen, 6 March 2018. Available at: http://wam.ae/en/details/1395302672258.

89 Blind Air Strikes, Mwatana. P: 41, 42.

90 Interviews Conducted by Mwatana for Human Rights in 1 April 2016.

91 JIAT confirms soundness of procedures followed by coalition forces in targeting operations 5 Riyadh, 7 June 2018. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1774226

92 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 21 June 2017.

93 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 17 March 2017.

94 Spokesman of Joint Accident Assessment Team in Yemen reviews results of team assessment 4 Riyadh, 26 September 2018. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1819002. See also: Statement of Armed Forces official source on refugee boat incident, UAE News Agency (WAM), 20 March 2017. https://wam.ae/en/details/1395302603973

الهنود عن مقتل نحو عشرين مدنيًا، وإصابة نحو أربعة، وتدمير ما يصل إلى 15 منزلًا، ولحقت أضرارًا جسيمة بالشارع. وتم العثور على بقايا ما يبدو أنه قنبلة أمريكية الصنع GBU-16 (قنبلة 1000 رطل) في مكان الهجمة، في حين أن الغارة أعقبت هجومًا على القصر الرئاسي، ولم تحدد مواطنة أي أهداف عسكرية في الحي السكني. [95] ادَّعى الفريق المشترك أن التحالف لم ينفذ الهجوم على اعتبار أن نظام تسليح القنابل المستخدم يقوم بتعطيل المفجر لضمان عدم انفجار القنبلة عندما لا يتم العثور على ذخائر متفجرة. [96]

ii. في مساء يوم 24 سبتمبر/ أيلول 2016 قصفت قوات التحالف مبنًى سكنيًا في مديرية جبلة بمحافظة إب، مما أسفر عن مقتل 6 أشخاص، بينهم ثلاثة أطفال وامرأة، وإصابة امرأة أخرى، ولم تحدد مواطنة أي أهداف عسكرية، حيث أجرت مقابلات بعد يومين من الغارة. [97] ادَّعى الفريق المشترك، أن التحالف لم ينفذ الهجوم، لأن المبنى السكني "المزعوم" كان يبعد عن الهجمة الجوية التي نفذت حينها على مجمع بن لادن والذي "يُمثل هدفًا عسكريًا مشروعًا"، يقع على بعد (1070) متر. [98]

iii. الغارة الجوية التي وقعت في 24 سبتمبر/أيلول 2016، على منطقة سكنية في محافظة إب والتي أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 6 مدنيين، خَلُص الفريق المشترك إلى أنه لم تقع غارةٌ جويةٌ في تلك المنطقة المجاورة في ذلك اليوم، [99] وجمعت "مواطنة" صورًا لبقايا القنابل المستخدمة والتي تم التعرف عليها على أنها ناجمة عن قنبلة Mk-82 للأغراض العامة التي يمتلكها التحالف، كما تم توثيق هذه الغارة من قبل فريق خبراء مجلس الأمن PoE، الذي عثر أيضًا على بقايا القنبلة. [100]

iv. عند قرابة الساعة 6:30 من صباح يوم السبت 27 يناير/ كانون الثاني 2018 قصفت طائرات التحالف منزلًا في قرية الركب بمديرية التعزية بمحافظة تعز، وأكد تحقيق مواطنة أن الهجوم أسفر عن مقتل طفلين ووالدتهما، وإصابة طفلين آخرين، بالإضافة إلى والدهم. [101] كما لم تحدد مواطنة أي هدفٍ عسكري في موقع الهجوم أو بالقرب منه

v. في 22 أبريل 2018، في قرية الرقة بمحافظة حجة، تعرض تجمع للرجال في حفل زفاف حضره العديد من الأطفال لضربة جوية. قُتل ما لا يقل عن 21 مدنياً، وأصيب 97 آخرون. وعثرت منظمة مواطنة على بقايا قنبلة GBU-12 في مكان الحادث، ولم تحدد أي أهداف عسكرية أو عسكريين في المنطقة. [102] وكان تفسير التحالف لهذه الغارة الجوية هو أن ثلاثة أفراد (من بينهم خبير أسلحة مشتبه به) ومركبتان شوهدوا خارج أحد المنازل.

95 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 24 September 2016.

96 JIAT Official Spokesman Holds Press Conference 2, 3 July 2019. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1941246;%20https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1941247

97 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 29 August 2018.

98 JIAT Holds Press Conference 2, 19 November 2017. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1689418.

99 JIAT Holds Press Conference 2, 19 November 2017. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1689418

100 Letter dated 27 January 2017 from the Panel of Experts on Yemen addressed to the President of the Security Council, UN Doc. S/2017/81. P: 48.

101 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 28 January 2018.

102 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights on April 24, 2018.

وزعم التحالف أنه لم يكن هناك حفل زفاف أو خيمة مرئية. [103] ويبدو أن الفريق المشترك لتقييم الحوادث يعترف بأن الأضرار التي لحقت بالخيمة ناجمة عن غارة جوية للتحالف، على الرغم من ادعائه أيضا أن قوات التحالف "لم تستهدف خيمة الزفاف المزعومة". وتظهر الصور الملتقطة في مكان الحادث بتاريخ 24 أبريل 2018، بقايا خيمة/ مظلة، من بين أمور أخرى تشير إلى حفل زفاف. وكانت الطائرات تحلق في سماء المنطقة طوال فترة ما بعد الظهر، وخلال هذه الفترة انخفض عدد المدعوين في حفل الزفاف من حوالي 500 إلى حوالي 200، وفقا لشهود عيان. قبل الغارة الجوية مباشرة، قال عدد قليل من الضيوف إنهم تلقوا مكالمات تخبرهم بأنه سيتم قصف حفل الزفاف

vi. نفذت طائرات التحالف يوم الاثنين 25 يونيو/ حزيران 2018، حوالي الساعة 2:30 فجرًا، هجومًا على منزل في حي الاتصالات وسط مدينة عمران شمال العاصمة صنعاء. أدى الهجوم إلى تدمير المنزل بالكامل وإلحاق أضرار جسيمة بخمسة منازل أخرى، وأكد تحقيق مواطنة أن الهجوم أسفر عن مقتل 9 أشخاص، بينهم امرأتان وأربعة أطفال، وإصابة 19 آخرين، بينهم خمسة أطفال وخمس نساء، [104] ولم ينشر الفريق المشترك أي معلومات حول تقييمه للضرر المدني الناجم عن الهجوم

vii. في 10 يناير/ كانون الثاني 2019، قرابة الساعة 6:30 صباحًا في قرية الفراش، حجة، أصابت غارة جوية منزلًا بينما كان ستة أفراد من العائلة داخل المجلس، وهو غرفة للزوار، على بعد حوالي 35 مترًا من غرفة المعيشة الرئيسية، يتناولون الإفطار. حدد تحقيق مواطنة مقتل رجلين وإصابة أربعة أشخاص، بينهم طفلان، ولم يحدد أي هدف عسكري في موقع الهجوم أو بالقرب منه، [105] ولم ينشر الفريق المشترك أي معلومات حول تقييمه للضرر المدني الناجم عن الهجوم

viii. في 16 مايو/ أيّار 2019، قُصفت منطقة مكتظة بالسكان في صنعاء، شارع الرقاص، بقنبلة لقوات التحالف، مما أسفر عن مقتل خمسة أطفال وإصابة حوالي 77 مدنيًا آخر، من بينهم ما يقرب من 30 طفلًا. كما وجدت "مواطنة" أن المنزل والمباني المحيطة، التي تضررت أو دمرت أيضًا كانت مأهولة بالسكان المدنيين. [106] وأصدر الفريق المشترك بيانًا صحفيًا مع النتائج التي توصل إليها، معترفًا بأن التحالف أصاب منزلًا مدنيًا، لكنه زعم أنه كان خطأً بسبب "عيبٍ تقني" في القنبلة. [107]

ix. في حوالي الساعة 8:30 مساءً، شنت طائرات التحالف يوم السبت 9 مارس/ آذار 2019 غارتين جويتين على منزل في منطقة كُشَّر في حجة. دخلت مجموعة من النساء والأطفال إلى المنزل، هاربين من منزلهم، حيث كانوا يخشون أن يكونوا غير آمنين بسبب غارة جوية هبطت في مكان قريب. حددت مواطنة مقتل 12 مدنيًا في الغارة، سبع نساء وخمسة أطفال، وإصابة ثمانية مدنيين في الغارة، من بينهم امرأتان وستة أطفال، [108] وزعم الفريق

103 JIAT is independent and stands at same distance from all parties to Yemeni conflict, 12 September 2018. Available at: http://wam.ae/en/details/1395302707813.

104 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 28 June 2018.

105 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 15 January 2019.

106 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 16 May 2019.

107 Joint Incidents Assessment Team (JIAT) issues statement 2 Riyadh, 31 October 2019. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1992025.

108 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 12 March 2019.

المشترك أن الهدف كان منزلًا دخل إليه مقاتلو الحوثي مؤخرًا، [109] إلا أن "مواطنة لم تتمكن من التحقق في ذلك

x. قصف التحالف، يوم الجمعة، 14 فبراير/ شباط 2020 حوالي الساعة 11:45 مساءً، منازل مدنيين في قرية آل صيدة في منطقة الهيجة بمديرية المصلوب بمحافظة الجوف، بأربع غارات متتالية. أسفر الهجوم عن مقتل 32 مدنيًا معظمهم من الأطفال والنساء، وجرح 21 مدنيًا. [110] وأصدر الفريق المشترك في 25 نوفمبر 2020، نتائجه فيما يتعلق بهذه الواقعة، مدَّعيًا وجود هدف عسكري مشروع. [111] ومع ذلك لم يجد تحقيق مواطنة الميداني أي هدف عسكري في موقع الهجوم أو بالقرب منه.

xi. قصفت طائرات التحالف، يوم الأحد الموافق 7 يونيو/ حزيران 2020، حوالي الساعة 9:00 فجرًا، قطعة أرض فارغة بالقرب من منزل سكني في قرية نواه، بمديرية بكيل المير، بمحافظة حجة. كانت طفلة تبلغ من العمر سبع سنوات تقريبًا تلعب بالقرب من منزلها، وأصيبت بشظايا أصابت أسفل ظهرها. ولم تحدد "مواطنة" أي مواقع عسكرية قريبة من موقع الاستهداف. [112]

xii. في يوم الأحد الموافق 12 يوليو/ تموز 2020، قرابة الساعة 1:00 ظهرًا، أسفرت غارة جوية لقوات التحالف على منزل في قرية الجاسم في العصرة، بمديرية الوشحة، بمحافظة حجة، عن مقتل تسعة مدنيين وستة أطفال وثلاث سيدات، وإصابة أربعة مدنيين، ثلاثة أطفال وامرأة، ولم تحدد مواطنة هدفًا عسكريًا، باستثناء أن المنزل يعود لعضوٍ من جماعة أنصار الله (الحوثيين) في المنطقة قاتل مع الجماعة، لكنه لم يكن في المنزل وقت وقوع الغارة؛ وكان هناك حاجز عسكري على بعد 300 متر من المنزل. [113] في 25 نوفمبر 2020، أصدر الفريق المشترك نتائجه فيما يتعلق بهذه الواقعة، مدعيًا أن هناك هدفًا عسكريًا مقصودًا على بُعد 780 مترًا، وهو مركز قيادة وسيطرة مزعوم لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، ولكن بسبب سوء الأحوال الجوية، خرجت القنبلة عن مسارها وأصابت المنزل بالخطأ. [114]

xiii. قتلت غارة جوية لقوات التحالف، يوم الأربعاء 15 يوليو / تموز 2020 حوالي الساعة 7:00 صباحًا، على قرية المساعفة التابعة لمديرية الحزم بمحافظة الجوف، 12 مدنيًا، بينهم 7 أطفال وامرأتان، وأصابت ستة آخرين بينهم خمسة أطفال وامرأة. أصابت الغارة الجوية منزلًا مدنيًا خلال حفل ختان عائلي لأحد الأطفال، وألحقت أضرارًا كبيرة بالمنزل ومحيطه. وبعد دقائق سقطت قنبلة ثانية على منزل مدني آخر يقع على بعد حوالي 100 متر شمال المنزل الأول، مما أدى إلى تدمير المنزل الذي كان خاليًا في ذلك الوقت،[115] ولم تحدد مواطنة أي هدفٍ عسكري في موقع الهجوم أو قريبٍ منه، ولم ينشر الفريق المشترك أي معلومات حول تقييمه للضرر المدني الناجم عن الهجوم

109 Arab Coalition did not commit rights violations in Yemen: Joint assessment team, 9 July 2020. Available at: https://saudigazette.com.sa/article/595286/SAUDI-ARABIA/Arab-Coalition-did-not-commit-rights-violations-in-Yemen-Joint-assessment-team.

110 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 16 February 2020.

111 Joint Incidents Assessment Team Refutes Allegations against Coalition Forces, 25 November 2020. Available at; https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=2161530#2161530.

112 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 22 June 2020.

113 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 15 July 2020.

114 Joint Incidents Assessment Team Refutes Allegations against Coalition Forces, 25 November 2020. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=2161530#2161530.

115 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 19 July 2020.

xiv. في 6 أغسطس/آب 2020، حوالي الساعة 9:30 صباحاً، نفذ التحالف ثلاث غارات جوية متتالية، استهدفت ثلاث سيارات مدنية في منطقة حرض بمديرية خب والشعف بمحافظة الجوف. وأسفر الهجوم عن مقتل ثمانية مدنيين جميعهم أطفال، وإصابة 15 مدنياً، بينهم ثمانية أطفال وأربع سيدات. وكان المدنيون المستهدفون عائلات تسافر معاً لزيارة أقاربها خلال العطلة. لم تحدد مواطنة أي أهداف عسكرية قريبة، ووجدت أنه لسنوات عديدة، اضطر المدنيون في المنطقة إلى الاعتماد على الطرق البعيدة للتنقل، حيث تم إغلاق العديد من الطرق الرئيسية من قبل الأطراف المتحاربة و/أو تلوثها بالألغام الأرضية.[116] وزعم الفريق المشترك لتقييم الحوادث "أن التحالف لاحظ مركبات ومقاتلين حوثيين على طريق حوثي معروف وأن مركبة مدنية اصطدمت عن غير قصد بالمجموعة المزعومة من المركبات العسكرية، وبسبب ضغط الوقت والضغط على ضابط الاستهداف والحاجة إلى اتخاذ قرار سريع، فقد فشل الطيار بالخطأ في إعادة تقييم الهدف بعد التزود بالوقود واستهدف سيارة مدنية واحدة".[117]

xv. في يوم الأحد 23 أغسطس/ آب 2020، حوالي الساعة 10:30 مساءً، في منطقة العشاش، بمديرية كتاف بمحافظة صعدة، أصابت غارة جوية للتحالف خيمةً مما أسفر عن مقتل سيدتين مدنيتين - ابنة صاحب الخيمة وشقيقتها. تمزقت أجساد النساء، كما ألحقت الغارة أضراراً بسيارة صاحب الخيمة، ولم تحدد مواطنة مواقع عسكرية قرب موقع الهجوم، إلا أنه وبحسب شهود عيان كان صاحب الخيمة داعمًا لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، لكن هذا وحده لا يجعل الرجل هدفًا مشروعًا للاستهداف.[118]

xvi. في أواخر يناير/كانون الثاني 2022، نفذ التحالف ثلاث هجمات في اليمن، أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 80 مدنيًا، بينهم ثلاثة أطفال، وإصابة 156 آخرين، بينهم طفلان. استهدفت إحدى الهجمات الجوية التي نُفذت في 20 يناير/كانون الثاني، البنية التحتية الحيوية؛ أصابت ودمرت مبنى للاتصالات في الحديدة، مما تسبب في انقطاع شبه كامل للإنترنت لمدة خمسة أيام، وأدى الهجوم إلى مقتل خمسة مدنيين، بينهم ثلاثة أطفال، وإصابة 20 آخرين. وفي اليوم التالي، 21 يناير/كانون الثاني، يبدو أن التحالف استخدم صاروخًا موجهًا بالليزر من صنع شركة "رايثيون" لاستهداف منشأة احتجاز في صعدة.[119] وأفاد العاملون الطبيون في المستشفيات التي تستقبل المصابين، لمواطنة لحقوق الإنسان، أنهم عالجوا 162 جريحًا، وأن 82 شخصًا قتلوا،[120] وفي المقابل لم ينشر الفريق المشترك أي معلومات حول تقييمه للضرر المدني الناجم عن الهجوم

إن نمط الأذى الذي يلحق بالمدنيين والذي لوحظ في العينات السابقة من نماذج العمليات العسكرية العشوائية للتحالف الذي تقوده السعودية والإمارات في المناطق المأهولة بالسكان في اليمن، يثير الشكوك حول ما إذا كانت قوات التحالف تأخذ في الاعتبار بشكل كاف مثل هذه الآثار الانعكاسية في عمليات التخطيط وصنع القرار، فالهجمات التي قام الفريق المشترك لتقييم الحوادث بتقييمها على أنها متناسبة قد تعتبر في الواقع غير متناسبة إذا تم أخذ جميع الآثار الانعكاسية المتوقعة بشكل معقول في الاعتبار

116 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights on August 10, 2020.

117 Joint Incidents Assessment Team Refutes Allegations against Coalition Forces, 20 January 2021. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=2182319

118 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 12 November 2020.

119 An investigation conducted by the Saudi/UAE-led coalition stating that the attack was on a military facility, but neither Mwatana for Human Rights nor Human Rights Watch has found any evidence to support this claim. "Yemen: Latest Round of Saudi-UAE-Led Attacks Targets Civilians," Human Rights Watch (Apr. 18, 2022), https://www.hrw.org/news/2022/04/18/yemen-latest-round-saudi-uae-led-attacks-targets-civilians.

120 Ibid.

وحتى لو قام طرفُ نزاعٍ معينٍ بتعريض المدنيين والأعيان المدنية للخطر من خلال الاختلاط مع السكان المدنيين، أو حتى انتهاك القانون الدولي الإنساني، فلا يُعفي هذا الطرف الآخر من التزاماته بموجب القانون الدولي الإنساني،[121] وعلى وجه الخصوص، فإنه لا يبرر اللجوء إلى وسائل أو أساليب الحرب، بما في ذلك استخدام الأسلحة الثقيلة المتفجرة عندما يكون هذا الاستخدام غير قانوني.[122]

B. نموذج قصف البنية التحتية والمنشئات الاقتصادية:

يحظر القانون الدولي الإنساني صراحة تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب. [123] علاوة على ذلك، أوضح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أنه سواء في النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية، فإن استخدام تجويع المدنيين كأسلوب حرب قد يشكل جريمة حرب،[124] وبالمثل، في حين أن المملكة العربية السعودية ليست طرفًا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن المادة الثامنة تُعَرِّف الاستخدام المتعمد لتجويع المدنيين على أنه جريمة حرب، تتمتع المحكمة الجنائية الدولية بولاية قضائية لمقاضاتها. [125]

تعتبر اليمن واحدة من أكثر البلدان التي تعاني من ندرة المياه في العالم، [126] وهي -حتى في وقت السلم- تعتمد بشكل كبير على هياكل الري التي طورتها لتعظيم استخدام ما تجمعه من مياه أثناء هطول الأمطار. إن الهجمات الجوية على مثل هذه الهياكل لها تأثير عميق على وصول المدنيين إلى المياه، يقال إن نقص المياه المرتبط بالنزاع مسؤول إلى حدٍ كبيرٍ عن تفشي الكوليرا الحاد الذي أثر على أكثر من مليون شخص وأودى بحياة الآلاف، وهناك حاجةٌ إلى الوقود لتشغيل هذا الإمداد بالمياه ونقل الإمدادات الحيوية. قام التحالف بشكل متكرر بقصف جسور مهمة لنقل الإمدادات الحيوية المنقذة للحياة، كما أن الهجمات على البنية التحتية للنقل تزيد من تكلفة نقل الغذاء والماء والوقود، وتعرضت الأسواق أيضًا لأعدادٍ كبيرةٍ جدًا من الهجمات الجوية، وغالبًا ما تؤدي إلى خسائر كبيرة في صفوف المدنيين. [127] والهجمات على الآبار والمضخات مُدَمِّرٌ بشكلٍ خاص؛ لأن معظم إمدادات المياه المحلية في اليمن مستمدة من طبقات المياه الجوفية التي يتم الوصول إلى احتياطياتها المائية عن طريق الضخ والآبار، و"هذا يتطلب استخدام مضخات تعمل بالديزل... مما يعني أن تكلفة استخراج المياه تتأثر

121 Third Geneva Convention, Article 23, first paragraph (cited in Vol. II, Ch. 32, 2251); Fourth Geneva Convention, Article 28 (ibid., 2252); Additional Protocol I, Article 51(7) (adopted by consensus) (ibid., 2254).

122 Explosive Weapons with Wide Area Effects: A Deadly choice in Populated Area, P: 85.

123 تنص المادة 14 من البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف الأربع على أنه "يحظر مهاجمة الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، مثل المواد الغذائية والمناطق الزراعية والمحاصيل والماشية ومنشآت وإمدادات مياه الشرب وأعمال الري، أو تدميرها أو نقلها أو جعلها عديمة الفائدة".

124 UNSC Res. 2417.

125 Rome Statute of the ICC, Art. 8(2)(b)(xxv).

126 Starvation Makers, P 147. See also: "Bled Dry: How war in the Middle East is bringing the region's water supplies to breaking point," ICRC (March 2015), https://www.icrc.org/en/download/file/5508/full_report-water-middle-east-icrc.pdf.
See also: "Yemen, Water, Conflict and Cholera," Centre for International Governance Innovation (May 24, 2017), https://www.cigionline.org/articles/yemen-water-conflict-and-cholera. See also: https://mphdegree.arizona.edu/resources/articles/five-countries-with-the-greatest-water-scarcity-issues/

127 Cholera Epidemic in Yemen, The Lancet Global Health, 10 October 2018. https://www.thelancet.com/journals/langlo/article/PIIS2214-109X(18)30393-0/fulltext

بشدة بتكلفة وتوافر الديزل ".[128]

إن مدى تعرض البنية التحتية والمنشئات الاقتصادية للهجوم بما في ذلك المواقع الزراعية والمصانع والبنية التحتية للمياه والبنية التحتية للطاقة والوقود والأسواق والنقل من قبل التحالف مقلقٌ للغاية، لا سيَّما بالنظر إلى الأزمة الإنسانية المستمرة في اليمن. ومما يثير القلق بوجه خاص احتمال أن تكون هذه المرافق قد أُستهدفت عمدًا لمعاقبة السكان المدنيين، ولا سيَّما أولئك الذين يعيشون في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون

نفذ التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات عدة آلاف من الهجمات الجوية التي ألحقت أضرارًا جسيمة بالبنية التحتية المدنية، بما في ذلك أعيان لا غنى عنها للبقاء على قيد الحياة في اليمن ، [129]وذكر تقرير صادر عن مشروع بيانات اليمن YDP، في مارس/ آذار 2020، أن من بين الهجمات الجوية التي شنها التحالف منذ آذار/مارس 2015 هجماتٌ استهدفت "مواقع مدنية غير عسكرية"، من بينها مزارع ومواقع لتخزين الأغذية، والمياه، والكهرباء، والنفط، والغاز، ومناطق سكنية، ومخيمات للنازحين داخليًا.[130]

في الهجوم الأكثر وضوحًا على البنية التحتية الاقتصادية في اليمن، والذي لا تزال آثاره المترتبة على السكان المدنيين محسوسة حتى اليوم، قصف التحالف ميناء الحديدة البحري في أغسطس/ آب 2015، وكذلك دمرت الغارات الجوية الرافعات الهامة والمستودعات الضرورية في نقطة الدخول الرئيسية للإمدادات التجارية والإسعافات إلى شمال اليمن، حيث يعيش غالبية السكان

تعتبر الهجمات على البنية التحتية بشكل عام ذات صلةٍ أيضًا بسلوكٍ متكرر للتحالف، حيث إنها تزيد من تكلفة نقل الغذاء والماء والوقود، وعلى سبيل المثال، الغارة على جسرٍ بين الحديدة وصنعاء، في 11 أغسطس/ آب 2016. قصف هذا الجسر بغارتين جويتين، مما أدى إلى تدميره بالكامل. وفي سبتمبر 2015، تم تدمير جسر الدليل بغارتين جويتين للتحالف، وخلص الفريق المشترك إلى أن هذه الغارات مشروعة بزعم استخدام الحوثيين لها لأغراض عسكرية، [131] لكن من الواضح أن موقع الجسر مهم للوصول بين محافظة إب والعاصمة صنعاء، وفي 6 مايو 2018، تم تدمير جسر يربط مدينة حجة ببني قيس على ما يبدو بغارة جوية، وفي 26 مايو 2018، دمرت قنبلتان للتحالف محطة وقود في صنعاء

أدت الهجمات الجوية التي شنها التحالف بقيادة السعودية والإمارات على الأعيان الزراعية والبنية التحتية للمياه في المزارع، إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي في اليمن، وكان لمثل هذه الهجمات آثارٌ مدمرة بشكلٍ خاصٍ على المناطق الريفية التي تعتمد على الزراعة، وفقد مزارعون وعمالُ مزارع في هذه المناطق مصادر رزقهم وإمكانية الحصول على الغذاء بعد تلك الهجمات الجوية، فالبعض منهم تركوا منازلهم بعد وقوع هجمات التحالف، وهم يعيشون الآن كنازحين يعتمدون على ما يتلقونه من مساعدات إنسانية والتي لا تكون دائماً متاحةً وربما لا تكون كافية لتلبية احتياجاتهم، وإذا كان هناك مزارع تبيع ما تنتجه من غذاء، بما في ذلك إلى الأسواق

128 Yemen's Economy: Oil, Imports and Elites, Peter Salisbury, Chatham House, October 2011, available at https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/1011pp_yemeneconomy.pdf

129 الأشياء التي لا غنى عنها للبقاء على قيد الحياة (OIS) تشمل أشياء أوسع من مجرد الغذاء، وتشمل المياه (بما في ذلك منشآت المياه والإمدادات وأعمال الري) والأدوية والملابس والمأوى والوقود والكهرباء. ومن المرجح أن يتم تفسير وسائل الحفاظ على الحياة ومصطلح OIS على نطاق واسع. ولا تخضع لقائمة محددة مسبقاً. أنظر: تقرير "صناع الجوع"، مواطنة لحقوق الإنسان، ص: 36.

130 Yemen Data Project, https://yemendataproject.org/data.html

131 Spokesman of JIAT in Yemen Refutes Claims on 14 Incidents 6 Riyadh, 5 March 2018. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1733473.

المحلية، فقد أثرت هذه الهجمات أيضًا على توافر الغذاء وإمداداته وأسعاره لغيرهم من اليمنيين. [132] وعند دراسة هذا النموذج من الاستهداف للبنية التحتية والأهداف التجارية معًا، فإن ذلك يثير مخاوف جدية بشأن مهاجمة الأهداف التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة ومدى التزام التحالف بعدم استهدافها

أمثلة:

i. في 26 أبريل/ نيسان 2015، ألقت طائرات التحالف قنبلتين متتاليتين، في هجوم من "الموجة الثانية"، على جسر الدليل في محافظة إب. وأكد تحقيق مواطنة أن الهجوم أسفر عن مقتل عشرات المدنيين بينهم أطفال وإصابة العشرات. [133] وزعم الفريق المشترك "أن الجسر كان هدفًا عسكريًا حيث كانت هناك ضرورة عسكرية لقطع طرق إمداد الحوثيين، وأنه لم يكن هناك مدنيون وقت القصف. [134]

ii. في 12 مايو/ أيّار 2015، عند حوالي الساعة 4:00 مساءً، قصف التحالف سوق شاجع في مديرية زبيد بالحديدة، عندما كان السوق مكتظًا بالناس يتسوقون ويتناولون الغداء. وثقت مواطنة ما يقرب من 80 قتيلًا وجريحًا في الغارة، بينهم تسعة أطفال وخمس نساء، ووصف شهود عيان انفجار قنبلتين وسقوط الثالثة دون انفجار. [135] إلا أن الفريق المشترك زعم "أنه لم تحدث أي غارة جوية في ذلك الموقع في ذلك التاريخ" [136]

iii. في 14 أيلول / سبتمبر 2015، أصابت خمس إلى ست قنابل لقوات التحالف مجمع وعلان الزراعي، في بلاد الروس، محافظة صنعاء، وهو مبنًى مكونٌ من 5 شققٍ سكنية يعيش فيها مهندسون زراعيون مع عائلاتهم، وغرفة إدارة، وغرفة حراسة، وغرفة للمولدات. وثقت مواطنة مقتل 8 مواطنين في الغارة، بينهم طفلان وأربع سيدات، وإصابة 12 آخرين، بينهم 6 أطفال وامرأتان، وفي سياق تحقيقها، لم تحدد مواطنة أي هدف عسكري.[137] ولم يقدم الفريق المشترك أي معلومات حول تقييم الأضرار المدنية الناتجة عن الهجوم.

iv. في 12 نوفمبر/ شباط 2015، عند حوالي الساعة 2 بعد الظهر، ألقت طائرات التحالف قنبلة -من المحتمل أن تكون قنبلة عنقودية CBU-58 أمريكية الصنع- على مزرعة مدنية عمرها 65 عامًا في قرية العسيلة، مديرية حرض، محافظة حجة، التي كان بها مجموعة من الشبان كانوا يعملون على إصلاح مضخة مياه في المزرعة. أكد تحقيق مواطنة أن الغارة قتلت اثنين من الرجال الخمسة، وأصابت الثلاثة الباقين، وأضرمت النيران في المزرعة.[138] في المقابل، لم يقدم الفريق المشترك أي معلومات حول تقييم الأضرار المدنية الناتجة عن الهجوم.

132 'Starvation Makers', Mwatana, P: 125-195.

133 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 25 August 2015.

134 Spokesman of JIAT in Yemen Refutes Claims on 14 Incidents 6 Riyadh, 5 March 2018. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1733473.

135 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 25 August 2015.

136 Counselor Al-Mansour: JIAT is Independent and stands at same distance from all parties to Yemeni conflict, 12 September 2018. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1812901.

137 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 16 November 2016.

138 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 19 March 2017.

v. في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015، حوالي الساعة 10:30 مساءً، أصابت ثلاث قنابل لقوات التحالف مصنع الكهلاني لمستحضرات التجميل وشركة تهامة لأدوات التغليف في كيلو 16 بمحافظة الحديدة. خَلُص تحقيق مواطنة إلى أن الهجوم ألحق أضرارًا بمصنع الكهلاني، واضطرت العديد من العائلات التي تعيش في الجوار إلى النزوح، كما لم تحدد مواطنة وجود أي هدف عسكري بالقرب من موقع الهجوم.[139] في المقابل، لم يقدم الفريق المشترك أي معلومات حول تقييمه للهجوم

vi. في 6 يناير/ كانون الثاني 2016، عند حوالي الساعة 12:30 من صباح يوم الأربعاء أصابت قنبلتان للتحالف مستودع المقبلي في كيلو 7 بمحافظة الحديدة، مما أدى إلى اشتعال النيران في المستودع، ولم تحدد "مواطنة" التي زارت مكان الواقعة أي هدف عسكري ،[140] وزعم الفريق المشترك "أن الهدف كان مستودع أسلحة وذخيرة وبالتالي فاستهدافه مشروعٌ وتدميره يمثل ميزةً عسكرية" [141] . حدد خبير أسلحة من خلال تفحص بقايا الأسلحة، على أن قنبلة واحدة على الأقل استخدمت في الهجوم، وهي قنبلة موجهة بالليزر من طراز Paveway IV من صنع المملكة المتحدة برأس حربي Mk-82 أمريكي الصنع. [142]

vii. في 6 يناير/ كانون الثاني 2016، في الساعات الأولى من يوم الأربعاء، وبعد أقل من ساعة من الهجوم على مستودع المقبلي القريب؛ ألقت طائرات التحالف أربع قنابل على منشأة الدرهم الصناعية بالقرب من المراوعة بمحافظة الحديدة، مما أدى إلى اشتعال النيران في المصنع، ويبدو أن قنبلة بيفواي 4 المصنعة من قبل شركة "رايثيون" قد استخدمت في الهجوم. [143] ولم تحدد "مواطنة" التي زارت مكان الواقعة أي هدف عسكري، [144] بينما ادَّعى الفريق المشترك "أن الهدف كان مستودع أسلحة". [145]

viii. في 12 سبتمبر/ أيلول 2016، بعد منتصف ليل الاثنين، ألقى التحالف أربع قنابل على مجمع مصانع السنيدار في مديرية بني الحارث بأمانة العاصمة. استخدم التحالف قنبلة بيفواي 4 المصنعة من قبل شركة "رايثيون" في الهجوم. [146] في غضون حوالي 5 دقائق، أصابت القنابل 3 مصانع مختلفة في المجمع وألحقت أضرارًا بمنزلٍ واحد على الأقل في الجوار، وزعم الفريق المشترك "أن هناك هدفًا عسكريًا مشروعًا"، [147] وفي المقابل لم تجد

139 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 17 April 2016.

140 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 10 July 2017.

141 JIAT Reviews a Number of Incidents and Refutes Allegations, 2 May 2019. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1919945.

142 Day of Judgment, The Role of the US and Europe in Civilian Death, Destruction, and Trauma in Yemen, Mwatana for Human Rights, P: 95.

143 Ibid, 97.

144 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 5 April 2016.

145 JIAT Reviews a Number of Incidents and Refutes Allegations, 2 May 2019. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1919945

146 'Day of Judgment', P: 101.

147 JIAT Holds Press Conference 3, 19 November 2019. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1689419.

مواطنة أي دليلٍ على وجود نشاطٍ عسكريٍ في الموقع.[148]

ix. في 20 سبتمبر/ أيلول 2016، عند حوالي الساعة الثامنة صباحًا، تعرضت شاحنة مدنية صغيرة تنقل النساء والأطفال لحصاد المحاصيل في مزرعتهم في منطقة المنصاف، بمديرية المطمة، بمحافظة الجوف، لقصف مباشر بقنبلة أسفرت عن مقتل 15 مدنيًا و12 طفلًا وثلاث نساء، وإصابة ثلاثة أطفال. ما صرح به الفريق المشترك يتناقضُ بشكلٍ مباشرٍ مع الأدلة، إذ يذكرُ الفريق المشترك أن لقطات الفيديو لم تظهر أي مدنيين على ظهر الشاحنة، والتي كانت قيد المراقبة،[149] ومع ذلك تشير أدلة مواطنة إلى أن 15 امرأةً وطفلًا كانوا يستقلون الشاحنة الصغيرة، ولم تحدد مواطنة أي هدفٍ عسكريٍ أو عناصرَ مسلحةٍ تابعةٍ لجماعة أنصار الله. تم العثور على بقايا ما يبدو أنها قنبلة أمريكية الصنع من طراز GBU-12 Paveway II موجهة بالليزر في موقع الهجوم.[150]

x. في 10 مارس/ آذار 2017، حوالي الساعة 5:30 مساءً، نفذ التحالف غارةً جويةً على سوق للقات في الخوخة بمحافظة الحديدة عندما كان مزدحمًا للغاية، وبحسب تحقيق "مواطنة" أسفر الهجوم عن مقتل 21 مدنيًا، بينهم 3 أطفال، وإصابة 7 آخرين. وجاء القصف على السوق في أعقاب غارتين استهدفتا معسكرًا قريبًا للجيش، وزعم الفريق المشترك "أن التحالف قصف أهدافًا عسكرية مشروعة في ذلك التاريخ ولم يقصف السوق".[151]

xi. في 26 ديسمبر/ كانون الأول 2017، عند قرابة الساعة 8:00 صباحًا، استهدفت غارةٌ جويةٌ لقوات التحالف سوقًا شعبيًا في قرية الحيمة السفلى، بمديرية التعزية بمحافظة تعز. وأكد توثيق لمواطنة، مقتل 27 مدنيًا، بينهم ستة أطفال، وإصابة ثمانية آخرين.[152] زعم الفريق المشترك "أن الهدف كان تجمعًا لمليشيا الحوثي وأنه لم يكن هناك مدنيون".[153]

xii. في 22 مارس/ آذار 2018، أسقطت طائرةٌ تابعةٌ للتحالف بقيادة السعودية والإمارات قنبلةً واحدة على الأقل على مرفقِ مشروع مياه النشور، وأدت الهجمة إلى تدمير مضخة المياه وغرفة الحراسة في المرفق.[154] بعد ذلك قامت منظمة اليونيسف بشراء مضخة جديدة وبعدها بدأ المرفق بالعمل بكامل طاقته مرة أخرى في يونيو/ حزيران 2018، والذي يزود حوالي 10500 شخص بمياه الشرب الصالحة للشرب مياه الشرب

148 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 19 September 2016.

149 المتحدث باسم الفريق المشترك لتقييم الحوادث في اليمن: نتبع الشفافية في الإعلان عن النتائج ونستشعر المسؤولية الواقعة على عاتق الفريق في إيضاح الحقائق، 31 يوليو 2018. متاح على الرابط: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=1792215

150 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 28 September 2016.

151 Counselor Al-Mansour: The process of assessing incidents is based on established norms and standards in the international humanitarian law system 5 Riyadh, 13 November 2018. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1841104.

152 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 16 August 2018.

153 Spokesman of the Joint Incidents Assessment Team (JIAT) in Yemen: JIAT assigns a team to follow-up the investigation measures in Saada incident which took place last Thursday to verify details 2 Riyadh, 12 August 2018. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1797113

154 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 14 March 2020.

الآمنة. [155] وبعد شهر واحد، في يوم الاثنين 23 يوليو 2018، حوالي الساعة 11:00 مساءً، أسقطت طائرة تابعة للتحالف بقيادة السعودية والإمارات أربع قنابل، وكانت الفترة الزمنية بين كل قنبلة تتراوح من خمس إلى عشر دقائق. سقطت القنابل مباشرة على مرفق مياه النشور، ودمرت إحدى مضخات المياه وأحد الآبار، وألحقت أضرارًا بشبكة توزيع المياه ومنظومة الطاقة الشمسية. [156] وفي المقابل لم تحدد مواطنة وجود أي هدف عسكري عند وقوع الهجمتين،[157] كما لم ينشر الفريق المشترك أي معلومات حول تقييمه للضرر المدني الناجم عن الهجوم، على الرغم أن فريق خبراء مجلس الأمن PoE، أجرى تحقيقًا في هذا الهجوم وأبلغه مصدر سري أن المشروع مدرج في قائمة التحالف بحظر الاستهداف. [158]

xiii. في 26 مايو/ أيّار 2018، دمرت قنبلتان لقوات التحالف محطة وقود في مديرية الوحدة جنوب غرب مدينة صنعاء، وأكدت مواطنة أن الهجوم أسفر عن مقتل أربعة أشخاص، بينهم امرأة وطفل، وإصابة نحو 12 آخرين.[159] وزعم الفريق المشترك "أن الغارة كانت مشروعة بزعم استخدام الحوثيين لها". [160]

xiv. في 13 فبراير/ شباط 2019، حوالي الساعة 3:30 من فجر يوم الأربعاء، هاجمت طائرات التحالف 13 صيادًا أثناء تواجدهم في البحر شمال جزيرة بضيع بمديرية اللحية بمحافظة الحديدة، ووثقت مواطنة ثمانية أشخاص إمَّا قتلوا أو فقدوا بعد الهجوم، بينهم قاصران، وخمسة جرحى آخرين. تسيطر قوات الحوثيين على المنطقة التي وقع فيها الهجوم، لكن من أجريت معهم المقابلات قالوا إنه لا توجد قوات أو مواقع عسكرية تابعة للحوثيين بالقرب من المنطقة المتضررة، والتي كان الصيادون يصطادون فيها بانتظام. [161] . لم يقدم الفريق المشترك أي معلومات حول تقييمه للهجوم

xv. في 4 يوليو/ تموز 2019، نفذ التحالف بقيادة السعودية والإمارات غارة جوية على مزرعة الطويل التي تبلغ مساحتها 374 ألف متر مربع، الواقعة في قرية بني عذاب، منطقة الجار، مديرية عبس، محافظة حجة. دمر الهجوم مضخة مياه المزرعة وشبكة الري وخلايا النحل، وقد كانت مصدرًا للغذاء والدخل لحوالي 172 فردًا. لم تحدد مواطنة أي أهداف عسكرية في المزرعة أو بالقرب منها أثناء الهجوم، وكان أقربُ هدفٍ عسكري تم التعرف عليه هو جبهة قتال تبعُد حوالي 3 كيلو متر تقريبًا. أُصيب مربي النحل بحروقٍ خطيرة نتيجة للهجمة، وأصيبَ بشظايا في أطرافه وجروحٍ أُخرى في مناطق متفرقة من جسده. وأسفر الهجوم عن تدمير مضخة المياه وشبكة الري

155 "Access to water continues to be jeopardized for millions of children in war-torn Yemen," UNICEF (July 24, 2018), https://mailchi.mp/unicef/statement-on-situation-in-yemen-by-unicef-executive-director-anthonylake-englisharabic-1097775?e=2d3fbcf058.

156 Field Investigations Conducted by Mwatana for Human Rights on July 26 and 29, December 14, 2020. See: 'Starvation Makers', P: 164-166.

157 See 'starvation Makers', P: 170.

158 Letter dated 25 January 2019 from the Panel of Experts on Yemen addressed to the President of the Security Council, UN Doc. S/2019/83. Appendix 33. P: 185.

159 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 27 May 2018.

160 الفريق المشترك في تقييم الحوادث يفند بعض الادّعاءات بشأن الحوادث في اليمن، 23 مايو 2019. متاح على الرابط: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=1927044

161 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 20 February 2019.

وخلايا النحل في المزرعة.[162] لم يقدم الفريق المشترك أي معلومات حول تقييمه للهجوم

xvi. في 3 مارس/ آذار 2020، أصابت غارتان جويتان لقواتِ التحالف بقيادة السعودية والإمارات، تفصل بينهما مسافة نصف ساعة، سيارتين مدنيتين على نفس الطريق في منطقة اللبنات بمديرية الحزم بمحافظة الجوف، ما أسفر عن مقتل خمسة مدنيين وإصابة آخر، كان الستة جميعهم مدنيون يعملون في تجارة القات، وكانوا ينقلون القات عندما وقعت الغارة الجوية، ووقعت الهجمات على الطريق الرئيسي في منطقة صحراوية يبلغ طولها حوالي 3 كيلومترات وعرضها كيلومترين وتحيط بها التلال. استخدم الرجال هذا الطريق بانتظام لنقل القات، كما فعل مدنيون آخرون، حيث تم إغلاق طرق أخرى بسبب النزاع.[163]

xvii. في 7 أبريل/ نيسان 2020، عند حوالي الساعة 10:00 صباحًا، أصيبت مزرعة مدنية في قرية بغطة، مديرية عبس في محافظة حجة، بقنبلة واحدة على الأقل في غارة جوية لقوات التحالف، قتلت الغارة مدنيًا وجرحت آخر، وكلاهما كانا يعملان في المزرعة. توقفت المزرعة عن العمل بعد الغارة الجوية، ولم تحدد مواطنة أي هدفٍ عسكريٍ في المزرعة أو بالقرب منها.[164] ولم ينشر الفريق المشترك أي معلومات حول تقييمه للضرر المدني الناجم عن الهجوم

xviii. في 8 أبريل/ نيسان 2020، حوالي الساعة 4:00 فجرًا، تعرضت سيارتان من (طراز هايلوكس) محملة بالقات لغارتين جويتين في منطقة اللبنات بمديرية الحزم بمحافظة الجوف، ما أسفر عن مقتل أحد السائقين. كان هو والشخصان الآخران معه من المدنيين الذين يعملون في تجارة القات، والمنطقة التي وقعت فيها الغارتان عبارة عن شريط صحراوي بين محافظتي مأرب والجوف. بعد إغلاق الطريق الرئيسي بين المحافظتين بسبب الاشتباكات بين الحوثيين والحكومة اليمنية المدعومة من التحالف، أصبح الطريق الذي وقعت فيه الغارة هو الطريق الوحيد بين المحافظتين بحيث اضطر المدنيون إلى استخدامه.[165]

xix. في 4 سبتمبر/ أيلول 2020 حوالي الساعة 12:00 ظهرًا، قصف التحالف عددًا من المحلات التجارية في الشارع الرئيسي لقرية العرضية التابعة لمديرية ماهلية بمحافظة مأرب، مما أدى إلى إصابة أربعة أطفال ورجل بالغ، جميعهم من المدنيين. لم تحدد مواطنة أي هدفٍ عسكريٍ وقت الهجوم. وقال أحد الشهود: "إن مقاتلًا أو اثنين من الحوثيين كانوا في المنطقة، لكن سيارةً نقلتهم قبل ساعات قليلة من الغارة".[166] ولم يقدم الفريق المشترك أي معلومات بشأن تقييمه للأضرار التي لحقت بالمدنيين نتيجة الهجوم

xxiii. في 12 سبتمبر/ أيلول 2020، قرابة الساعة 1:00 فجرًا، أصابت غارة جوية لقوات التحالف مزرعة دواجن في قرية الذيب بمديرية أرحب بصنعاء، مما أدى إلى إصابة مدنيين اثنين، أحدهما صبيٌ يبلغ من العمر 16 عامًا.

162 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 14December 2020. See also: Starvation Makers, p. 139-144

163 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 7 March 2020.

164 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 9 April 2020.

165 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 13 August 2020.

166 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 13 September 2020.

ودمرت مزرعة الدجاج. كان أقربُ هدفٍ عسكريٍ حددته مواطنة هو مجموعة من المسلحين على بعد 200 مترٍ تقريبًا من مكان الواقعة، وكان هناك حاجزٌ عسكريٌ على بعد 300 مترٍ من المزرعة.[167] ولم يقدم الفريق المشترك أي معلومات بشأن تقييمه للأضرار التي لحقت بالمدنيين نتيجة الهجوم

xxi. في 13 سبتمبر/ أيلول 2020، قُرابة الساعة 8:00 مساءً، أصابت غارةٌ جويةٌ لقوات التحالف محطةَ وقودٍ في قرية الفرش، التابعة لمديرية ماهلية في محافظة مأرب. قتلت الغارة الجوية خمسة مدنيين بينهم طفل وثلاثة مهاجرين أفارقة، وأصابت رجلًا بالغًا، كما ألحقت الغارة أضرارًا بمحطة الوقود، وثلاثة مخازن، وشاحنة محملة بأسطوانات الغاز الفارغة، والمنازل المجاورة،[168] ولم تحدد مواطنة أي هدفٍ عسكريٍ بالقرب من موقع الهجوم. ولم يقدم الفريق المشترك أي معلومات بشأن تقييمه للأضرار التي لحقت بالمدنيين نتيجة الهجوم

xxii. في 24 ديسمبر 2021، حوالي الساعة 9:45 مساءً تعرض مجمع فرع الإنشاءات والتركيبات التابع للمؤسسة العامة للاتصالات في مدينة المحويت بمحافظة المحويت، لقصفٍ جوي شنه التحالف بقيادة السعودية والإمارات بأربعة قنابل، استهدفت القنبلة الأولى مستودعًا يحتوي على معدات ومواد اتصالات وتركيبات ودمرته بالكامل، فيما سقطت القنبلة الثانية على مستودعٍ آخرَ مجاورٍ دون أن تنفجر، واستهدفت القنبلة الثالثة مبنى السكن والاستراحة شرق المجمع، مما أدى إلى أضرارٍ جسيمةٍ في الطابق الأول وأضرارٍ جزئيةٍ في الطابق الثاني، وتحطيم الأبواب والنوافذ، بالإضافة إلى ذلك، أصابت القنبلة الرابعة مبنى الحراسة شمال المجمع، مما أدى إلى أضرار جسيمة في الطابق الأول وأضرار جزئية في الطابق الثاني، وأدى الهجوم الجوي إلى مقتل ثلاثة مدنيين بينهم طفل، وإصابة سبعة مدنيين آخرين بينهم ثلاثة أطفال وامرأتين.[169] لم تحدد مواطنة أي دليلٍ يشير إلى وجودِ أي نشاطٍ عسكريٍ في موقع الهجوم. كما لم ينشر الفريق المشترك أي معلوماتٍ حول تقييمه للضرر المدني الناجم عن الهجوم.[170] كما لم ينشر الفريق المشترك أي معلوماتٍ حول تقييمه للضرر المدني الناجم عن الهجوم

ثانيًا: نماذج لعدم اتباع الإجراءات المصممة لتقليل الضرر على المدنيين وضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني

يسلط هذا القسم الضوء على الوقائع التي يبدو أن صناع القرار في التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات فشلوا في الامتثال للإجراءات المصممة لتقليل الضرر على المدنيين وضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني. في فبراير/شباط 2016، وصف بيان المملكة العربية السعودية أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إجراءات الاستهداف التي يتبعها التحالف بأنها "تتضمن تحديد واختيار وتحليل الأهداف العسكرية في اليمن، ويتم التحقق منها من خلال مصادر متعددة. قائمة المواقع المحظورة، "بما في ذلك الوجود المدني والأحياء الدبلوماسية

167 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights on 24 September 2020.

168 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights on 27 September 2020.

169 A Country Falling a Part", Mwatana, P 47.

170 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights, on December 28, 2021.

والمواقع الثقافية، يتم تطويرها بشكل مستمر. وتستخدم قوات التحالف أسلحةً دقيقةً وموجهة على الرغم من التكاليف الباهظة وغياب الالتزام القانوني الدولي لتجنب الأخطاء والأضرار الجانبية والإصابات". [171]

ويبدو أن الإجراءات، كما وردت في بيان المملكة العربية السعودية، تهدف إلى الامتثال لمتطلبات القانون الدولي الإنساني. ويُعَدُّ إجراء الاستهداف المناسب والمصمم وفقًا لمبادئ القانون الدولي الإنساني ذات الصلة شرطًا أساسيًا للامتثال، لا سيَّما مع متطلبات اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة. ومع ذلك، عندما تحليل "مواطنة" للعديد من الوقائع ذات الصلة، يظهر بوضوح أن عمليات التحالف في الممارسة العملية لم تسفر عن انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني فحسب، بل فشلت أيضًا في التوافق مع الإجراءات التي حددتها المملكة العربية السعودية أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويشير القصف المتكرر للأعيان المتوقع ظهورها على قائمة التحالف للمناطق غير المستهدفة إلى الفشل في دمج الاحتياطات المقصودة من خلال اعتماد القائمة وتطويرها (المستمر)

كما تُظهر تحقيقات "مواطنة" أنه في عدد كبير من الحالات يبدو أن الغارات الجوية للتحالف كانت عشوائية و/ أو غير متناسبة كالغارات الجوية العديدة التي عادة لا تجد "مواطنة" أي هدف عسكري معروف. وحتى لو تم تحديد هدف عسكري، فإن هنالك أضرارًا مدنية جسيمة، مما يشير غالباً إلى هجوم غير متناسب

وعليه يشير الحجم الهائل لغارات التحالف التي يبدو أنها تنتهك مبادئ القانون الدولي الإنساني المتعلقة بالتناسب والتمييز بهذه الطريقة إلى أن الإجراءات المصممة لضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك تقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين، لا يتبعها التحالف. وبالإضافة إلى ذلك، هناك بعض المؤشرات المحددة لعدم اتباع تلك الإجراءات

A. الإخفاق في تفعيل قائمة حظر القصف NSL للتحالف

أعلنت المملكة العربية السعودية في عام 2018 أن لدى التحالف قائمة بحظر القصف، تشمل أكثر من 40 ألف موقع مدني يجري تحديثها باستمرار استنادًا إلى المعلومات المقدمة من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين. [172] وتزود المنظمات التحالف باستمرار بإحداثيات منشآتها وتحركاتها. ويشمل تجنب الأضرار التي تلحق بالأعيان الحرجة الامتناع عن قصف الأهداف القريبة منها لدرجة تعرضها للخطر

وعلى الرغم من الحماية الخاصة الممنوحة أيضًا للمرافق الطبية والمواقع التعليمية والثقافية والدينية بموجب القانون الدولي الإنساني، فإن العديد من هذه المرافق والمواقع قد تضررت أو تدمرت بسبب الهجمات الجوية

171 See: Coalition Command in Yemen Issues Statement, SPA. https://www.sauress.com/en/alriyadhen/1153015

172 Embassy of Saudi Arabia, Coalition Investigating Claims of a Strike in Bani Qais, 23 April 2018, available at: https://www.saudiembassy.net/news/coalition-investigating-claims-strike-baniqais.

للتحالف طوال فترة النزاع، واستعرض فريق الخبراء البارزين GEE المعلومات المتعلقة بأكثر من 30 واقعة من هذه الوقائع، وتلقت معلومات موثوقة تفيد بأن "قائمة حظر القصف" (NSL) للمباني والبنية التحتية المحمية لا يتم مشاركتها بشكل صحيح داخل سلسلة القيادة داخل التحالف، [173] وعلى الرغم أنه ليس لدى فريق الخبراء البارزين GEE معلومات كافية لاستنتاج أن هذه الهجمات كانت موجهة إلى المستشفيات، إلا أنه وجد "أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن هذه الهجمات كانت -كحد أدنى- هجماتٍ عشوائيةٍ محظورة بسبب عدم دقة طبيعة الأسلحة المستخدمة أو نشرها".[174]

30
واقعة تضرر للمرافق الطبية والمواقع التعليمية والدينية والثقافية

بحسب مستشار وزارة الخارجية الأمريكية السابق "لاري لويس"، فإن "قائمة حظر القصف" غير متاحةٍ لطياري المقاتلات في سياق الأعمال العدائية، وهو أمر يمثل مشكلةً عندما يتخذ الطيار قرار شن غارة جوية بناءً على المعلومات الاستخبارية العاجلة. [175] وقائمة حظر القصف هي مؤشرٌ للمواقع الإنسانية غير المتضاربة بشكل دائم في اليمن التي يديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واعترفت بها خلية الإخلاء والعمليات الإنسانية. [176]

يشير القصف المتكرر للأعيان التي يُتوقع ظهورها في قائمة حظر القصف للتحالف إلى الإخفاق في الإدماج الفعال للاحتياطات عمومًا من خلال تبني وتطوير قائمة حظر القصف، ويحدد بيان المملكة العربية السعودية[177]، على وجه التحديد "المواقع الثقافية" على أنها مناسبة للإدراج في قائمة حظر القصف، بما يتفق مع حظر توجيه الهجمات ضد المباني ذات الأهمية الثقافية الخاصة. علاوة على ذلك، زودت الولايات المتحدة المملكة العربية السعودية بقوائم حظر القصف بالأهداف التي يجب تجنبها، بما في ذلك مرافق المياه والكهرباء والبنية التحتية الحيوية لتقديم المساعدات الإنسانية. [178]

وهنا أمثلةٌ لمواقعِ أعيانٍ مدنيةٍ يُتوقعُ أن تكونَ مدرجةٌ على قوائمِ عدم القصف (NSL)، ومع ذلك قام التحالف بقصفها

173 Annual report of the United Nations High Commissioner for Human Rights and reports of the Office of the High Commissioner and the Secretary-General Technical assistance and capacity-building, 'Situation of human rights in Yemen, including violations and abuses since September 2014', Human Rights Council, A/HRC/39/43, 17 August 2018. P: 6 https://www.ohchr.org/Documents/Countries/YE/A_HRC_39_43_EN.pdf

174 United Nations, Human Rights Council, Situation of human rights in Yemen, including violations and abuses since September 2014, A/HRC/45/6, 28 September 2020, para 38.

175 Saudi Warplanes, Most Made in America, Still Bomb Civilians in Yemen, The New York Times. 22 May 2019, https://www.nytimes.com/2019/05/22/world/middleeast/saudi-yemen-airstrikes-civilians.html

176 See, The Humanitarian Notification System Humanitarian Response, 'Deconfliction, https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/yemen/deconfliction

177 Coalition Command in Yemen Issues Statement, SPA. https://www.sauress.com/en/alriyadhen/1153015 (See footnote 169).

178 Reuters, As Saudis bombed Yemen, U.S. worried about legal blowback, 10 October 2010, available at: https://www.reuters.com/article/us-usa-saudi-yemen-idUSKCN12A0BQ

i. في حالة الغارة الجوية التي وقعت في 19سبتمبر/أيلول 2015 على منزل عائلي في حي الفليحي المحمي، في مدينة صنعاء القديمة، من قبل اليونسكو والتي أسفرت عن مقتل 13 مدنيًا، وجد الفريق المشترك أن التحالف لم ينفذ هذه الغارة الجوية. [179] بينما وجدت "مواطنة" أدلة فوتوغرافية لآثار الغارة الجوية، وإلى وجود كميات كبيرة من شظايا القنابل الموجودة في مكان الواقعة تشير إلى وقوع غارة جوية لقوات التحالف

ii. الجسر الرئيسي بين الحديدة وصنعاء، والذي ورد أنه كان على قائمة حظر القصف للتحالف، والذي تم قصفه في 11 أغسطس/ آب 2016. وقد أصدرت منظمة أوكسفام بيانًا على موقعها الإلكتروني من مديرها القطري تضمن ما يلي: "هذا الطريق هو طريق الإمداد الرئيسي لمدينة صنعاء حيث ينقل 90٪ من أغذية برنامج الأغذية العالمي القادمة من الحديدة إلى العاصمة. ويهدد تدميرها بترك المزيد من الناس غير قادرين على إطعام أنفسهم، مما يؤدي إلى تفاقم الوضع الكارثي بالفعل في البلاد". [180] ومن المحتمل جدًا أن يكون هذا الجسر مدرجًا في قائمة حظر القصف التي قدمتها وزارة الخارجية الأمريكية إلى التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات في أواخر عام 2015، بالنظر إلى حقيقة أن الجسر يمثل بنية تحتية حيوية بارزة المعالم. بالإضافة إلى إفادة "ذا أتلانتيك"، أن المسؤولين الأمريكيين قد أكدوا وجود الجسر ضمن قائمة حظر القصف. [181]

iii. تم قصف العديد من المرافق الصحية، [182] بما في ذلك عيادة الكوليرا التابعة لمنظمة أطباء بلا حدود في عبس، والتي تم تزويد التحالف بإحداثياتها اثني عشر مرة، والتي كان هلالها الأحمر ظاهرًا بوضوح في صور الأقمار الصناعية، في 11 يونيو/ حزيران 2018.

iv. محطة معالجة المياه في وادي النشور، مديرية الصفراء، محافظة صعدة، التي تعرضت للقصف بشكل متكرر، بما في ذلك في 23 يوليو/ تموز 2018، وأكدها فريق خبراء مجلس الأمن PoE، أنها كانت موجودة في قائمة حظر القصف. [183]

v. مركز احتجاز تابع للحوثيين في ذمار يضم حوالي 170 مدنيًا ومقاتلًا معتقلًا، تم استهدافه في 31 أغسطس/ آب 2019، على الرغم من كونه مركز احتجازٍ معروف، وكون الصليب الأحمر يزوره بانتظام. ومما يثير القلق أيضًا، أن الفريق المشترك ادَّعى أن التحالف لم يكن على علم بأن الموقع كان مركز احتجاز، [184] مما يشير إلى أنه لم يكن مدرجًا في قائمة حظر القصف، عندما كان من الواضح أنه كان يجب أن يكون مُدرجًا

179 JIAT confirms soundness of procedures followed by coalition forces in targeting operations 5 Riyadh, 7 June 2018. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1774226.

180 Yemen airstrikes target main food supply rout to Sana'a, Oxfam, 12 August 2016, https://www.oxfam.org/en/press-releases/yemen-airstrikes-target-main-food-supply-route-sanaa

181 One American's Failed Quest to Protect Civilians in Yemen, The Atlantic, 17 August 2018. https://www.theatlantic.com/international/archive/2018/08/yemen-saudi-airstrike-school-bus/567799/

182 Mwatana, I Ripped the IV Out and Started Running, March 2020, P: 67-73.

183 Letter dated 25 January 2019 from the Panel of Experts on Yemen addressed to the President of the Security Council, UN Doc. S/2019/83. Appendix 33. P: 183.

184 A statement issued by the Joint Incidents Assessment Team (JIAT) refutes some claims regarding incidents in Yemen 2 Riyadh, 10 October 2020. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=2045274.

vi. في حالة الغارة الجوية التي حدثت في 12 مايو/أيّار 2015، في سوق زبيد، محافظة الحديدة، والتي أسفرت عن مقتل حوالي 80 مدنيًا، خَلُص الفريق المشترك إلى أنه لم تحدث غارة جوية، [185] وتصف شهادات الشهود لـ "مواطنة" قنبلتين انفجرتا والثالثة لم تنفجر

vii. في حالة الغارة الجوية في 12 مايو/أيّار 2015 على سجن عبس،خَلُص الفريق المشترك إلى أن الغارات الجوية التي نفذت في ذلك اليوم لم تستهدف السجن في عبس.[186] ومع ذلك، تُظهر أدلة هيومن رايتس ووتش أن المبنى المدمر هو في الواقع سجنٌ محلي، وأن الغارة قتلت وجرحت الأشخاص المحتجزين هناك. [187]

viii. في حالة الغارة الجوية التي وقعت في 12 يونيو/حزيران 2015، في حي القاسمي، في مدينة صنعاء القديمة المحمية من قبل اليونسكو، والتي أودت بحياة خمسة مدنيين ودمرت أربعة منازل، خَلُص الفريق المشترك إلى أن التحالف لم ينفذ هذا الهجوم، [188] وتشير روايات الشهود، إلى جانب تقارير منظمة العفو الدولية؛ بأن بقايا الأسلحة التي تم استعادتها، تشير بقوة إلى أن هذه قنبلة تم إطلاقها من الجو، ورغم أنها لم تنفجر، إلا أنها كانت من حيث الأثر ثقيلةً بما يكفي لتتسبب في انهيار أربعة مبانٍ منفصلة. [189]

ix. في حالة هجوم 11 أبريل/ نيسان 2015 على منزل بالقرب من مكتب عمران التعليمي، وجدت هيومن رايتس ووتش أن الهجوم قتل أربعة أفراد من نفس العائلة، وخَلُص الفريق المشترك إلى أن التحالف لم يقم بهجوم جوي. [190] ومع ذلك، فقد وثقت هيومن رايتس ووتش الضرر ويمكن رؤيته من خلال صور الأقمار الصناعية، وعلاوة على ذلك، فإن الأدلة الفوتوغرافية المصاحبة لتقرير هيومن رايتس ووتش تدل على آثار الغارة الجوية. [191]

x. في حالة تفجير سوق الهنود في مدينة الحديدة في 21 سبتمبر/ أيلول 2016، خَلُص الفريق المشترك، إلى أن الضرر لم يكن نتيجة غارة جوية. [192] بينما حددت مواطنة مخلفات قنابل كذخائر للتحالف.

185 Fact-finding team presents results of 7 incidents in Yemeni conflict, Arab News, 12 September 2018. Available at: https://www.arabnews.com/node/1370781/saudi-arabia

186 JIAT: https://www.spa.gov.sa/1595427?lang=ar&newsid=1595427

187 What Military Target Was in My Brother's House? Unlawful Coalition Airstrikes in Yemen, Human Rights Watch, November 2015, https://www.hrw.org/report/2015/11/27/what-military-target-was-my-brothers-house/unlawful-coalition-airstrikes-yemen

188 Spokesman of JIAT in Yemen Refutes Claims on 14 Incidents 6 Riyadh, 5 March 2018. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1733473.

189 Yemen: Airstrike and weapon analysis shows Saudi Arabia-led forces killed scores of civilians, Amnesty International, 2 July 2015. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2015/07/yemen-airstrike-analysis-shows-saudi-arabia-killed-scores-of-civilians/. See also: Blind Air Strikes, Civilian Victims of Saudi-Led Coalition' airstrikes in Yemen, Mwatana for Human Rights, 15 December 2015, P: 20. https://mwatana.org/en/blind_air_strikes/

190 JIAT confirms soundness of procedures followed by coalition forces in targeting operations, Riyadh Daily, 7 Jun, 2018. Available at: http://www.alriyadhdaily.com/article/14cf562756ff4fcbacf590f6700d108d.

191 What Military Target Was in My Brother's House? HRW.

192 JIAT Official Spokesman Holds Press Conference 2, 3 July 2019. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1941246;%20https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1941247

xi. في حالة الغارة الجوية التي وقعت في 10 مارس/ آذار 2017، في سوق القات في دوار الخوخة. خَلُص الفريق المشترك إلى "أن قوات التحالف قصفت عددًا من الأهداف العسكرية المشروعة، وكان أقرب هدفٍ على بعد 10 كيلومترات من مدينة الخوخة في الحديدة، ولم تقصف قوات التحالف السوق". [193]بينما أخبر شهودُ عيانٍ مواطنة أن قنبلتين أصابتا معسكرًا قريبًا، وتلتهما قنبلةٌ ثالثة أصابت السوق، وقتلت 21 مدنيًا

xii. في حالة الغارة الجوية التي وقعت في 3 أبريل/ نيسان 2018، على مجمعٍ سكني للنازحين في مدينة الصالح، مدينة الحديدة، والتي حقق فيها فريق خبراء مجلس الأمن PoE، وعلى الرغم من تلقي اللجنة الأممية رسالة من التحالف في 27 يوليو 2018، بعدم قصفه للموقع المذكور، وأن القصف استهدف موقعًا آخر على بعد مسافة 3288 مترًا من الموقع المذكور، إلا أن اللجنة خلصت إلى مسؤولية التحالف عن هذه الواقعة استنادًا إلى التحليل الفني. [194]

تعكس الهجمات الجوية المتكررة على المواقع المستهدفة والتي من المتوقع أن تكون مدرجة على قائمة عدم القصف NSL، فشل التحالف بقيادة السعودية والإمارات في دمج الاحتياطات اللازمة بشكل فعال عبر اعتماد وتطوير قائمة عدم القصف

B. الإخفاق في أخذ الاحتياطات عند قصف الأعيان المدنية

إن قصف الأفراد والأعيان التي تبدو من الجو أنها مدنية بطبيعتها، يوحي بأن الاحتياطات للتحقق من الهدف لم تُتخذ، وإذا ما أخذت في الاعتبار، فإن الاحتياطات لتقليل الضرر أو إلغاء الهجمات أو تحذير المدنيين لم تؤخذ بعين الاعتبار، على سبيل المثال الأعيان المدنية والتي كانت تظهر عناصر إرشادية تدل على طبيعتها المدنية

i. وجود مدنيين وأراجيح أطفال وحياة نشطة في مجمع المخا السكني عندما تعرض لما يصل إلى ست غارات جوية متتالية في 24 يوليو 2016.

ii. وجود علامات على أسطح عيادة الكوليرا التابعة لمنظمة أطباء بلا حدود في عبس تم التقاطها في صور الأقمار الصناعية

iii. وجود 15 امرأة وطفلًا في سيارة صغيرة في محافظة الجوف.

iv. وجود مئات المدنيين في حفل زفاف بني قيس قبل الهجوم عليه.

193 JIAT: https://youtu.be/WuZnNtbEkf8?t=1246 (referred to as incident number 105 by JIAT)

194 Letter dated 25 January 2019 from the Panel of Experts on Yemen addressed to the President of the Security Council, UN Doc. S/2019/83. Appendix 33. P: 177.

v. وجود أعداد كبيرة من المدنيين في مختلف الأسواق التي تعرضت للهجوم بقنابل متعددة، على سبيل المثال، ما تعرض له سوق الخميس المليء بالمدنيين في قرية مستباء محافظة حجة، من هجمة جوية للتحالف في يوم الثلاثاء 15 مارس/ آذار 2016، والتي أسفرت عن مقتل 97 مدنياً. لكن الفريق المشترك "إدعى بأنه في وقت الهجوم كان هنالك مجموعة من المقاتلين، وأن السوق مخصص ليوم الخميس فقط"[195] . في حين أنه ذكر في نفس البيان بأن المنطقة معروفة ببيع وشراء القات

vi. الغارة الجوية في 14 مايو / أيّار 2018، التي استهدفت خيامًا في محافظة صعدة، والتي كانت تؤوي "عائلة مسودة" التي يزيد عدد أفرادها عن 12 مدنيًا، بينهم تسعة أطفال، وأفادت The Intercept أن وثيقة عسكرية أمريكية مسربة وصفت أن قرار القصف أُتخذ بعد أقل من 50 دقيقة من تحديد طائرة بدون طيار للهدف لأول مرة، وبدون أي معلومات استخبارية لتبرير القصف. كما ذكرت الوثيقة الأمريكية أن الضباط السعوديين اعترفوا سرًا بعدم اتباعهم لإجراءاتهم الخاصة وفشلوا في تأكيد الهدف بمصادر استخباراتية إضافية، أو موازنة عدم حساسية الوقت مع قرار القصف على الفور.[196]

C. عدم الأخذ بمبدأ النسبة والتناسب

إن قصف المناطق السكنية المأهولة بالمدنيين باستخدام ذخائر واسعة النطاق واستخدام الهجمات "المتتابعة" يوحي بعدم وجود بعض الاحتياطات الممكنة، ومن الواضح أنه يهدد بانتهاك مبدأ التمييز بموجب القانون الدولي الإنساني. وتشمل الاحتياطات في هذا السياق اختيار الأسلحة المناسبة لتقليل الضرر أو إلغاء الهجمات التي قد يُنظر إليها على أنها غير متناسبة، أو عندما لا تفرق الأسلحة المستخدمة بين المدنيين والعسكريين، بسبب التأثيرات الواسعة النطاق للأسلحة المستخدمة. وقد اعترف الفريق المشترك لتقييم الحوادث بعدة حالات تحت ضغط دولي، حيث أسند الأخطاء في معظم الحالات إلى غياب الإجراءات المناسبة. وبالنظر إلى القضايا الأساسية المتعلقة بالمصداقية مع الفريق المشترك (انظر أدناه)، لا تفترض مواطنة أن هذه النتائج تمثل الصورة الكاملة بدقة، وبالفعل فإن العديد من النتائج الواردة أدناه غير متسقة. ومع ذلك، إذا نظرنا إليها في ظاهرها، فإنها تظهر نمطاً واضحاً

i. الهجوم على المجمع السكني لمحطة المخا لتوليد الطاقة البخارية في 24 يوليو/ حزيران 2015، مما أسفر عن مقتل 65 مدنيا على الأقل. ووجد الفريق المشترك، "أن معلومات استخبارية قد وردت بشأن وجود أهداف عسكرية تشكل تهديدًا مباشرًا للسفن البحرية التابعة للتحالف، وأنه على كل حال، "ما تم استهدافه كان مجمعاً سكنياً تأثر جزئياً بقصف غير مقصود، استنادًا إلى معلومات استخباراتية غير دقيقة"، مما أدى إلى اتخاذ قرار

195 See: https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1524799

196 U.S.-Backed Saudi Airstrike on Family with Nine Children Shows "Clear Violations" of the Laws of War, The Intercept, 2 August 2018, https://theintercept.com/2018/08/02/saudi-airstrikes-yemen-war-laws/

بسرعة كبيرة". [197]

ii. الهجوم الذي وقع في 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2016 على قاعة مناسبات (الصالة الكبرى) خلال جنازة في صنعاء، خَلُص فيها الفريق المشترك، "إلى أن مركز العمليات الجوية اليمني قد نقل معلومات استخباراتية غير صحيحة إلى طائرات التحالف، وأصر على أنها تهاجم على الفور، وهو ما فعلته "دون الحصول على موافقة من قيادة التحالف بقيادة السعودية والإمارات ...ودون اتباع التدابير الاحترازية التي تتخذها قيادة التحالف بقيادة السعودية والإمارات لضمان ألّا يكون الموقع مدنيّا ولا يمكن استهدافه". [198]

iii. الهجوم الذي وقع في 22 أبريل/ نيسان 2018 على حفل زفاف في بني قيس، محافظة حجة. أقر الفريق المشترك بأنه "وجد عددًا من الأخطاء التي تشير إلى عدم الامتثال لبعض إجراءات قواعد الاشتباك لتقليل الأضرار التي تسببت في أضرار جانبية نتيجة قصف العين المدنية المستهدفة". [199]

iv. الهجوم في 11 يونيو/ حزيران 2018 على عيادة الكوليرا في عبس، محافظة حجة، حيث خَلُص الفريق المشترك "إلى أن الهجوم تم بناءً على معلومات من مصدر داخل اليمن وأن الإجراءات اللازمة لم تكتمل". [200]

v. وفيما يتعلق بالغارة الجوية التي وقعت في 15 أغسطس/ آب 2016 على مستشفى عبس. أفادت منظمة أطباء MSF بلا حدود، بأن 19 مدنيّا قتلوا، من بينهم خمسة أطفال، وأصيب 24 آخرون، من بينهم أربعة أطفال. وكانت المنظمة قد زودت التحالف في السابق بإحداثيات المستشفى. [201] وذكر الفريق المشترك، أن قوات التحالف "تعتذر عن الخطأ غير المقصود، وتقدم المساعدة المناسبة للمتضررين، وتبدأ تحقيقًا مع الأشخاص المسؤولين عن الحادث للنظر فيما إذا كانوا قد انتهكوا قواعد الاشتباك المعتمدة، واتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بالواقعة، [202] وهذا النوع من الهجوم يثير مخاوف جدية بشأن التناسب والاحتياطات وأخذ التحالف لها في الحسبان

إن الحقائق المذكورة أعلاه لا تتماشى مع تطبيق إجراءات الاستهداف الموصوفة، ولا مع اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب وتقليل الأضرار على المدنيين. ويشير الفشل في اتباع هذه الإجراءات إلى إهمال تقييم الأضرار الجانبية، واعتبارات التناسب، والتحقق بشكل صحيح من طبيعة الأهداف العسكرية قبل شن الهجمات، و/أو

197 Joint Incidents Assessment Team (JIAT) on Yemen Responds to Claims on Coalition Forces' Violations in Decisive Storm Operations, 5 August 2016. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1524799

198 Press Statement by the Joint Incidents Assessment Team (JIAT) on the Great Hall Incident in Sana'a, 15 Oct 2016. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1548647.

199 JIAT is independent and stands at same distance from all parties to Yemeni conflict, 12 September 2018. Available at: http://wam.ae/en/details/1395302707813.

200 JIAT Spokesman Holds Press Conference 3, 16 January 2019. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1875235.

201 MSF, Internal Investigation of The 15 August Attack on Abs Hospital Yemen Summary of Findings, 27 September 2016, Available at: https://www.msf.org/sites/default/files/yemen_abs_investigation.pdf.

202 Official Spokesman of Joint Incidents Assessment Team (JIAT) Issues Statement, 6 December 2016. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1567351.

اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتقليل الأضرار على المدنيين.[203] إن الحجم الهائل للغارات الجوية غير القانونية التي نفذها التحالف، والتي تبدو إما غير متناسبة أو عشوائية بطبيعتها، يدعم الاستنتاج القائل بأن هذه الاحتياطات الشاملة لم يتم اتباعها

ثالثا: نماذج من قصور التحقيق والإفلات من العقاب في سلوك التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات في الحرب في اليمن

منذ عام 2015، وعد التحالف مرارًا وتكرارًا بإجراء تحقيقات ذات مصداقية في سلوك قواته في اليمن، لكنه فشل حتى الآن في القيام بذلك، وهذا أمرٌ مثير للقلق لأن عدم فعالية الفريق المشترك وانعدام مصداقيته، يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بمسألة التزام التحالف بالامتثال للقانون الدولي الإنساني، وبدون آلية تحقيق فعالة، لا يمكن اتخاذ الخطوات المناسبة لمحاسبة منتهكي القانون الإنساني الدولي

وهناك عدة نماذج تقوض بشكلٍ كبيرٍ الاعتماد على وجود الفريق المشترك كعامل جدير بالثقة في تقييم الوقائع. في العديد من الحالات، تتناقض استنتاجات الفريق المشترك بشكل مباشر مع الأدلة المتاحة. على سبيل المثال

A. الادّعاء بعدم وقوع أي قصف جوي

تشير الأدلة المادية إلى تنفيذ غارات جوية على اعتبار أن التحالف هو الطرف الوحيد الذي لديه القدرة على شن غارات جوية

203 في عام 2017، ورد أن اثنين من كبار المسؤولين الأمريكيين اعترفوا، حتى بحلول ذلك التاريخ، بأن الهجمات الجوية للتحالف بقيادة السعودية والإمارات في اليمن لم تتبع الإجراءات، بما في ذلك عدم الرجوع إلى قائمة حظر القصف وعدم مراعاة تقديرات محددة لأعمال الاستهداف. بشأن احتمال إلحاق ضرر بالمدنيين والأهداف المدنية، أنظر: https://www.nytimes.com/2017/06/14/world/middleeast/saudi-arabia-arms-training-yemen.html

i. في حالة الغارة الجوية في 12 مايو /أيّار 2015 على سوق زبيد والتي قتلت حوالي 80 مدنيًا، ادَّعى الفريق المشترك "عدم وقوع أي غارة جوية". [204] بينما يتضمن تقرير تحقيق "مواطنة" روايات شهود وصفوا قنبلتين انفجرتا وثالثة لم تنفجر

ii. فيما يتعلق بهجوم 20 أغسطس /آب 2015 على منازلَ مكتظةٍ بالسكان بالقرب من القصر الرئاسي في محافظة تعز، والذي أسفر عن مقتل حوالي 50 مدنيًا بينهم 23 طفلًا و12 امرأة، ادَّعى الفريق المشترك "عدم وقوع أي غارة جوية". [205] ومع ذلك، جمعت "مواطنة" شهاداتٍ لشهود عيانٍ وصفت بأن الغارات الجوية المتكررة سقطت واحدةً تلو الأخرى على منطقةٍ مزدحمةٍ بالسكان. [206]

iii. في حالة الغارة الجوية، في 19 سبتمبر/ أيلول 2015 على منزل عائلي في منطقة الفليحي المحمية من قبل اليونسكو، في مدينة صنعاء القديمة والتي قتلت 13 مدنيًا، ادَّعى الفريق المشترك "أن التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات لم ينفذ هذه الغارة الجوية". [207]تشمل تحقيقات "مواطنة" أدلة فوتوغرافية تصور آثار الغارة الجوية، بما في ذلك شظايا قنبلة عُثر عليها في الموقع، والتي تم تحديدها على أنها قادمة من هجمة جوية.[208]

iv. في حالة قصف سوق الهنود في مدينة الحديدة في 21 سبتمبر/ أيلول 2016، والذي أسفر عن مقتل 23 شخصًا، بينهم خمسة أطفال، وإصابة 46 على الأقل، بينهم ثلاثة أطفال و19 امرأة، ادَّعى الفريق المشترك "أن الأضرار لم تكن نتيجة غارة جوية"، [209] وفي المقابل عثرت "مواطنة" على أدلة فوتوغرافية لمخلفات قنابل تم التعرف عليها على أنها من ذخائر التحالف المستخدمة في الحرب في اليمن. [210]

v. في حالة الغارة الجوية في 24 سبتمبر/ أيلول 2016 على منطقة سكنية في مديرية الظهار، محافظة إب، والتي قتلت ما لا يقل عن ستة مدنيين، ادَّعى الفريق المشترك "أنه لم تحدث أي غارة جوية في تلك المنطقة في ذلك اليوم"[211] ,ومع ذلك، فإن شهادات شهود العيان وصورة لبقايا القنابل التي تم تحديدها على أنها قادمة من سلسلة قنابل للأغراض العامة من طراز Mk-82 مملوكة للتحالف تشير إلى خلاف ذلك. [212] كما تم توثيق هذه الواقعة أيضًا من قبل فريق خبراء مجلس الأمن PoE، [213] الذي وجد أيضًا بقايا لذات القنبلة

204 Counselor Al-Mansour: JIAT is Independent and stands at same distance from all parties to Yemeni conflict, 12 September 2018. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1812901.

205 Spokesman of JIAT in Yemen Refutes Claims on 14 Incidents 7 Riyadh, 5 March 2018. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1733474.

206 Blind Air Strikes, Mwatana. P: 41.

207 JIAT confirms soundness of procedures followed by coalition forces in targeting operations 5 Riyadh, 7 June 2018. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1774226.

208 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 19 September 2015.

209 JIAT Official Spokesman Holds Press Conference 2, 3 July 2019. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1941246;%20https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1941247.

210 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 22 September 2016.

211 JIAT Holds Press Conference 2, 19 November 2017. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1689418.

212 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 26 September 2016.

213 Letter dated 27 January 2017 from the Panel of Experts on Yemen addressed to the President of the Security Council, UN Doc. S/2017/81. Annex 49. P: 197.

vi. في الغارة الجوية في 10 مارس/ آذار 2017، على سوق للقات في دوار الخوخة، الحديدة، قال شهود لـ "مواطنة" إن قنبلتين أصابتا معسكرًا قريبًا (على بعد حوالي 200 متر)، تلتها قنبلة ثالثة قصفت السوق وقتلت 21 مدنيًا بينهم ثلاثة أطفال وجرح سبعة آخرين.[214] وزعم الفريق المشترك "أن أقرب غارة جوية في ذلك التاريخ كانت على بعد 10 كيلومترات من السوق" [215].

vii. في حالة هجوم 16 مارس/ آذار 2017 الذي أسفر عن مقتل وجرح العشرات من المدنيين بعد أن أطلقت مروحية تابعة للتحالف نيرانًا بشكل متواصل على قارب يقل حوالي 140 مهاجرًا ولاجئًا صوماليًا، وعندما حققت مواطنة مع شهود عيان؛ وصفوا رؤية المروحية عائدة عدة مرات إلى القارب، ومع ذلك، ادَّعى الفريق المشترك "أن طائرات التحالف بقيادة السعودية والإمارات لم تهاجم القارب بعد أن شاهدته وتعرفت على طبيعته المدنية غير العسكرية". [216]

B. الادّعاء بأن الأهداف كانت مشروعة

هناك العديد من الوقائع التي تلقي بظلال من الشك على مصداقية وموثوقية التحقيقات التي أجراها الفريق المشترك لتقييم الحوادث، بما في ذلك الحالات التي توصل فيها الفريق إلى استنتاجات لا يمكن التوفيق بينها وبين الأبحاث الميدانية التي أجرتها مواطنة. ففي الحالات التي ادعى فيها الفريق المشترك تحديد الأهداف العسكرية التي تبرر شرعية الغارات الجوية، فقد فشل في إجراء تحليل شامل يتناول جميع الجوانب الأساسية الأخرى للامتثال للقانون الدولي الإنساني

i. في حالة الغارتين المتتابعتين الجويتين للتحالف على جسر الدليل في محافظة إب في 21 أبريل/ نيسان 2015، ادَّعى الفريق المشترك أنه تم اطلاعه على أن "المراقبة والاستطلاع لقوات التحالف أظهرت استخدام الجسر "لغير الأغراض الاعتيادية" التي تم إنشاؤه من أجلها في الظروف العادية، وبالتالي ادَّعى الفريق أن الجسر كان هدفًا عسكريًا على أساس الميزة العسكرية وضرورة قطع طرق الإمداد للحوثيين. وذكر الفريق المشترك أنه راجع تسجيلات الفيديو للغارة الجوية، وادَّعى أن الجسر دمر جزئيًا فقط وكان خاليًا من المدنيين والمركبات أثناء الغارتين.[217]

ii. في واقعة هجوم 20 سبتمبر 2016 على سيارة مدنية في محافظة الجوف، ادَّعى الفريق المشترك أن السيارة المستهدفة لم تكن تحتوي على أي مدنيين وأكدوا أنه تم الاطلاع على مقطع فيديو يظهر عدم وجود أي

214 Mwatana: The Saudi-led Coalition Has Been Targeting Civilians in Yemen for Two Years, 24 March 2017. Available at: https://mwatana.org/en/saudi-led-coalition/.

215 Counselor Al-Mansour: The process of assessing incidents is based on established norms and standards in the international humanitarian law system 5 Riyadh, 13 November 2018. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1841104.

216 Spokesman of Joint Accident Assessment Team in Yemen reviews results of team assessment 4 Riyadh, 26 September 2018. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1819002.

217 Spokesman of JIAT in Yemen Refutes Claims on 14 Incidents 6 Riyadh, 5 March 2018. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1733473.

مدنيين على الشاحنة المعنية . [218] إلا أن "مواطنة" جمعت شهادات شهود تؤكد أن جميع الركاب كانوا من النساء والأطفال، وأن السيارة المستهدفة كانت شاحنة بيك آب مفتوحة تحمل النساء والأطفال، وكان ينبغي رؤيتها من الأعلى. [219]

iii. فيما يتعلق بغارة 26 ديسمبر/ كانون الأول 2017 على سوق شعبي في قرية الحيمة السفلى بمحافظة تعز، والتي أسفرت عن مقتل 27 مدنيًا بينهم ستة أطفال وإصابة ثمانية آخرين، ادَّعى الفريق المشترك أن الهدف كان تجمعًا لمليشيا الحوثي، وذكر الفريق المشترك أنه راجع تسجيلات الفيديو والتي لم تظهر أي دليل على أن الموقع كان سوقًا تقليديًا، وأن قوات التحالف اتخذت الاحتياطات لضمان عدم وجود مدنيين أو أعيان مدنية في الموقع المستهدف، [220] ووجد تحقيق ميداني "لمواطنة" ووجد تحقيق ميداني "لمواطنة" أن عددًا كبيرًا من الضحايا كانوا من بائعي القات الذين وصلوا لتوهم إلى السوق. [221]

iv. فيما يتعلق بالغارة الجوية في 9 مارس/ آذار 2019 على منزل في مديرية كشر، محافظة حجة، والتي أسفرت عن مقتل 12 مدنيًا من بينهم سبع نساء وخمسة أطفال، وإصابة ثمانية أشخاص من بينهم امرأتان وستة أطفال، وبحسب تحقيقات الخبراء البارزين في اليمن GEE، فبعد سماع دوي الانفجار الثاني الذي دمر المنزل بالكامل، ركضت العائلات التي تحتمي في منزل قريب إلى منطقة مفتوحة في مزرعة خوفًا من أن يكون منزلها هو التالي. لكنهم أصيبوا على الفور بغارة جوية ثالثة أثناء محاولتهم الفرار. وقعت الغارتان الجويتان الأخيرتان بفاصل زمني يتراوح بين 5 إلى 10 دقائق، [222] وفي المقابل، زعم الفريق المشترك "أن الهدف كان منزلًا دخله مقاتلون حوثيون مؤخرًا". [223]

v. فيما يتعلق بالغارة الجوية يوم 14 فبراير/ شباط 2020 على قرية مأهولة بالمدنيين في مديرية المصلوب بمحافظة الجوف، والتي أدت إلى مقتل 32 مدنيًا، بينهم 19 طفلًا وسبع نساء، وإصابة 21 مدنيًا آخرين، بينهم 12 طفلًا وست نساء، وادَّعى الفريق المشترك "أن هناك مليشيا حوثية مسلحة كانت في الموقع وبالتالي كان هنالك هدفٌ عسكريٌ مشروع". [224] ولم تحدد مواطنة أي هدف عسكري في الموقع وقت الهجوم، وكانت قوات جماعة

218 المتحدث باسم الفريق المشترك لتقييم الحوادث في اليمن: نتبع الشفافية في الإعلان عن النتائج ونستشعر المسؤولية الواقعة على عاتق الفريق في إيضاح الحقائق، 31 يوليو 2018. متاح على الرابط: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=1792215.

219 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 28 September 2016.

220 Spokesman of the Joint Incident Assessment Team (JIAT) in Yemen: JIAT assigns a team to follow-up the investigation measures in Saada incident which took place last Thursday to verify details 2 Riyadh, 12 August 2018. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1797113.

221 'Woes of Arabia Felix' Annual Report 2017, Mwatana, P: 52. Available at: http://mwatana.org/wp-content/uploads/2018/08/The-Woes-of-Arabia-Felix-English-Version.pdf.

222 United Nations, Human Rights Council, Situation of human rights in Yemen, including violations and abuses since September 2014, Report of the detailed findings of the Group of Eminent International and Regional Experts on Yemen A/HRC/42/CRP.1*, 3 September 2019, para: 440. P: 110.

223 Arab Coalition did not commit rights violations in Yemen: Joint assessment team, 9 July 2020. Available at: https://saudigazette.com.sa/article/595286/SAUDI-ARABIA/Arab-Coalition-did-not-commit-rights-violations-in-Yemen-Joint-assessment-team.

224 Joint Incidents Assessment Team Refutes Allegations against Coalition Forces, 25 November 2020. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=2161530#2161530.

أنصار الله المسلحة (الحوثيون) تقاتل قوات التحالف على بعد حوالي 4 كيلو مترات شرق موقع الهجوم. [225]

vi. في حالة قصف زفاف سنبان في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2015، والذي أسفر عن مقتل حوالي 47 مدنيًا، وجد الفريق المشترك أن قافلة من العربات المسلحة أُستهدفت وفقًا لإحداثيات محددة على الطريق الإسفلتي (على طريق ذمار -رداع - البيضاء)، وأنه لم يكن هناك أي استهداف للأعيان المدنية في ذات المنطقة، [226] ولم يجد باحثو "مواطنة" إشارة إلى عربات مسلحة - وإنما فقط حفل زفاف. [227]

vii. في حالة قصف 20 سبتمبر/ أيلول 2016، على سيارة مدنية في منطقة المنصاف بمديرية المطمة، في محافظة الجوف، خَلُص الفريق المشترك إلى أن السيارة المستهدفة لم يكن على متنها مدنيون، وأنه قام باستهدافها بناءً على معلوماتٍ استخباراتية وردت من قيادة المنطقة العسكرية السادسة للقوات اليمنية التابعة للشرعية، [228] وفي المقابل جمعت مواطنة شهادات الشهود التي أكدت أن جميع ركابها كانوا من النساء والأطفال. [229]

viii. فيما يتعلق بهجوم وقع في 25 مايو/ أيّار 2016، على منزلٍ في قرية محلة، بمحافظة لحج، أسفر عن مقتل ستة مدنيين من سكان المنزل، وجد الفريق المشترك أن المنزل يحتوي على تجمع لزعماء الحوثيين وأنه لم يكن هناك مدنيون، "وبناءً على ذلك سقطت الحماية القانونية للأعيان المدنية (المبنى) لمساهمته الفعالة في الأعمال العسكرية وهو ما يعتبر هدفًا عسكريًا مشروعًا عالي القيمة ويحقق استهدافه ميزة عسكرية"، [230] وتشير رواية خبراء الأمم المتحدة البارزين في اليمن لهذه الواقعة إلى أن المنزل كان يضم العديد من المدنيين، وذكر أن المزيد من المدنيين كانوا سينجون لو لم تكن هناك غارة جوية ثانية بعد حوالي 2-5 دقائق، [231] ولو استخدمت القدرات الاستطلاعية بشكلٍ صحيح، لكانت قد سمحت للتحالف بمشاهدة المدنيين في أعقاب الغارة الجوية الأولى

ix. فيما يتعلق بالغارة التي وقعت في يوم 2 سبتمبر/ أيلول 2017، على مبنًى سكني في محافظة حجة، في اليوم الثاني لعيد الأضحى، والتي أدت إلى مقتل امرأتين وطفل وإصابة 13 آخرين، بينهم امرأة وعشرة أطفال صغار، خَلُص الفريق المشترك إلى أن الهدف كان "مركز قيادة، وعناصر من المقاتلين الحوثيين"، ولذلك "يعدان هدفين عسكريين مشروعين عاليي القيمة يحقق تدميرهما ميزة عسكرية استنادًا لنص المادة (52) الفقرة (2) من

225 Mwatana, Warring Parties Continue to Undermine Yemeni Lives, The Fifth Anniversary of the Saudi/UAE-led Military Campaign in Yemen, 26 March 2020. https://mwatana.org/en/warring-parties-continue-to-undermine-yemeni-lives/

226 JIAT: https://www.spa.gov.sa/1524819?lang=ar&newsid=1524819.

227 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 8 October 2016. See also: Blind Air Strikes Report, Mwatana, P 65.

228 المتحدث باسم الفريق المشترك لتقييم الحوادث في اليمن: نتبع الشفافية في الإعلان عن النتائج ونستشعر المسؤولية الواقعة على عاتق الفريق في إيضاح الحقائق، 31 يوليو 2018. متاح على الرابط: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=1792215

229 Field Investigation Conducted by Mwatana for Human Rights in 28 September 2016.

230 Spokesman of the Joint Incident Assessment Team (JIAT) in Yemen: JIAT assigns a team to follow-up the investigation measures in Saada incident which took place last Thursday to verify details 3 Riyadh, 12 August 2018. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1797114.

231 Letter dated 27 January 2017 from the Panel of Experts on Yemen addressed to the President of the Security Council, UN Doc. S/2017/81. Appendix: B. P: 206.

البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف"، [232] ولكن الأمم المتحدة لم تجد أي دليل يدعم ذلك. بالإضافة إلى ذلك، تشير الأدلة التي وضعها فريق خبراء الأمم المتحدة إلى أن الغارة كانت عبارة عن هجمتين جويتين، وقعت أثناء فرار النساء والأطفال، مما أدى إلى مقتل معظم الضحايا النساء الفارات، كما أن الأطفال سيكونون مرئيين باستخدام تقنية الاستطلاع الحديثة، وعلاوة على ذلك، يبدو أن التحالف استخدم أكبر قنبلة ممكنة، وهي قنبلة Mark-84، تزن 2000 رطل، ولم يصدر عن الفريق أي تعليق حول الخسائر البشرية التي لحقت بالمدنيين.[233]

C. الادّعاء بأن الهجوم مشروع دون معالجة الضرر الذي يلحق بالمدنيين

يستخدم فريق تقييم الحوادث المشترك أحياناً لغة مثل "الأخطاء" و"السلوك غير المقصود". وبينما قد تحدث أخطاء، فإن تكرار استخدام هذه اللغة يشير إلى الفشل في اتخاذ الاحتياطات أو القيام بعمليات عسكرية بشكل متناسب، وهو ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني بغض النظر عن النية. يعد عدم الاعتراف بالضرر الذي لحق بالمدنيين (حتى عند استنتاج أن الهجمات متناسبة) سمة شائعة في تحقيقات الفريق المشترك عندما يعلن أنه تم تحديد هدف عسكري. إن مجرد تحديد هدف عسكري لا يشكل سوى جزء واحد من التقييم فيما إذا كان الهجوم متناسباً أم لا

ويبدو أن العديد من التحليلات التي أجراها الفريق المشترك لا تتناول قضايا الاحتياطات أو التناسب، أو يبدو أن تلك التحليلات التي تناولها، تفعل ذلك بشكل غير صحيح. على وجه الخصوص، عندما يعتبر الفريق المشترك أن هناك هدفاً عسكرياً، فإنه غالباً ما يتجاهل حقيقة توقع سقوط ضحايا من المدنيين و/أو تأثير الهجوم على المدنيين. على سبيل المثال، فيما يتعلق بالغارة الجوية على قرية آل صيدة، محافظة الجوف، 15 فبراير/ شباط 2020، والتي أعقبت هجوما مماثلاً في اليوم السابق وفي نفس الموقع، والتي أسفرت عن مقتل مدنيين كانوا يجمعون حطام طائرة مدمرة للتحالف. أقر الفريق المشترك "بأن الغارة الجوية استهدفت حطام الطائرة"، لكنه فشل في إدراك أن الهجوم أدى أيضاً إلى مقتل مدنيين آخرين (بالإضافة إلى القتلى في الغارة الجوية في اليوم السابق). وبالمثل، لاحظت منظمات أخرى ذات مصداقية في تحقيقاتها وتقاريرها هذا النمط من الفريق المشترك، إما بالفشل التام

232 JIAT refutes some claims of incidents in Yemen, 27 March 2019. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1904825.

233 Letter dated 26 January 2018 from the Panel of Experts on Yemen mandated by Security Council resolution 2342 (2017) addressed to the President of the Security Council*, UN Doc: S/2018/594. P: 252-253.

في معالجة الضرر الذي يلحق بالمدنيين و/أو التناسب أو القيام بذلك بشكل غير صحيح.[234]

وبناءً على ذلك، فالعديد من تحليلات الفريق المشترك -كما يبدو- لا تتناول مسألة الاحتياطات أو التناسب، أو أن التحليلات المستخدمة في التقييم تقوم بتحليل الوقائع بشكل غير صحيح. على وجه الخصوص، عندما يرى الفريق المشترك هدفاً ما بأنه عسكري، فإنه غالباً ما يتجاهل الضحايا المدنيين و/أو تأثير الهجوم على المدنيين. على سبيل المثال

i. فيما يتعلق بالغارة الجوية على قرية آل صيدة، محافظة الجوف، في 15 فبراير/ شباط 2020 التي أعقبت واقعة اليوم السابق 14 فبراير/ شباط 2020، والتي وثقتها "مواطنة"، قد قتلت مدنيين اثنين كان يجمعان حطام طائرة مدمرة. أقر الفريق المشترك "بأن الغارة الجوية استهدفت حطام الطائرة"، [235] لكنه فشل في الاعتراف بأن الهجوم أيضًا أسفر عن مقتل مدنيين اثنين آخرين (بالإضافة إلى القتلى في الغارة الجوية في اليوم السابق)، كما لاحظت "مواطنة" بأن الفريق المشترك أخفق في تقييمه للضرر المدني و/أو التناسب أو القيام بالاستهداف بشكل غير صحيح

ii. وفيما يتعلق بهجوم 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2016 على سجن الزيدية، محافظة الحديدة، الذي أودى بحياة حوالي 63 مدنيًا من الذكور (معظمهم من المحتجزين في السجن)، خَلُص الفريق المشترك إلى "أن الحوثيين كان لديهم أفراد مسلحون ومركبات تتمركز في الموقع، مما جعله هدفًا عسكريًا مشروعًا"،[236] ومع ذلك، لم يعلق الفريق على اعتبارات التناسب في مهاجمة هؤلاء الأفراد والمركبات عندما يكونون بجانب حوالي 100 معتقل

234 على سبيل المثال، وثقت هيومن رايتس ووتش مجموعة وقائع منها:
(1) هجوماً بغارتين متتابعتين، في 15 مارس/ آذار 2016، على سوق مستباء، محافظة حجة، بينما كان مكتظاً بالمدنيين، مما أسفر عن "يوم الخميس،" بينما ذكر في بيانه أن المنطقة المستهدفة معروفة بشراء وبيع القات. (نشاط مدني). أنظر بيان الفريق المشترك: https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1524799
(2) الهجوم الجوي الذي وقع في 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، على سجن مديرية الأمن، الزيدية، الحديدة، أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 63 شخصاً، معظمهم من المحتجزين، حيث ادعى الفريق المشترك "أن السجن استهدف لأنه فقد الحماية القانونية بموجب القانون الدولي الإنساني"، دون الإشارة إلى السجناء القتلى أو إلى مبدأ التناسب. أنظر بيان الفريق المشترك: https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1689420
(3) الهجوم الجوي الذي وقع في 4 يوليو/ تموز 2015، على سوق مثلث عاهم، بمديرية حرض، محافظة حجة، أسفر الهجوم عن مقتل ما لا يقل عن 65 شخصا وإصابة 105 بجروح أثناء إفطارهم مساء شهر رمضان في مطاعم في المنطقة، لكن الفريق المشترك "ادعى أنه تم اكتشاف صاروخ باليستي داخل هنجر في "مكان شبه معزول" وأن هناك ميليشيات مسلحة ومركبات عسكرية للحوثيين في السوق"، دون الإشارة إلى المدنيين أو إلى التناسب. أنظر بيان الفريق المشترك: https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=2107965
وأيضا: https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=2107966

235 Joint Incidents Assessment Team Refutes Allegations against Coalition Forces (Case no. 4), 25 November 2020, Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=2161530#2161530

236 JIAT Holds Press Conference 4, 19 November 2017. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1689420

رابعًا: عدم التزام التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات بتقديم تعويضات للضحايا

أنشأ التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن لجنة مشتركة تتولى مسؤولية تقديم "المساعدات الطوعية"، مثل التعويضات النقدية، لضحايا الغارات الجوية للتحالف في اليمن، وأعلن عن تسميتها بـ (اللجنة المشتركة) في أغسطس 2018، وذكر الإعلان أن اللجنة المشتركة ستقدم "المساعدة" للأشخاص المتأثرين بالأنشطة العسكرية للتحالف.[237] ومنذ أوائل عام 2021، أوصى الفريق المشترك بأن يقوم التحالف بتقديم شكل من أشكال المساعدة لضحايا حوالي 40 هجمة جوية، من بين ما يزيد عن 200 واقعة أصدر الفريق المشترك بشأنها بيانات متاحة للجمهور.[238]

قبل ذلك كان الفريق المشترك يوصي التحالف بتقديم شكل ما من أشكال الجبر للمدنيين الذين تضرروا في الهجمات الجوية للتحالف في وقت مبكر من عام 2016 ولكن توصياته غالبًا ما كانت غامضة، وكان يتم تأطيرها على نحو فضفاض، فكان الفريق المشترك يدعو إلى تقديم المساعدة للعائلات مقابل الأضرار المادية، بدلًا من أن يصف بالتفصيل الضرر المدني الذي قام الفريق بتقييمه وكان ناتج عن هجوم (بما في ذلك حتى العدد الأساسي للمدنيين الذين قتلوا أو جرحوا أو أصيبوا بأذى آخر في هجوم ما). وفي عام 2020، أفاد فريق خبراء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن التحالف أبلغهم بثمان حالات حقق فيها الفريق المشترك قد تم إحالتها إلى مدع عسكري.[239] لكن تفاصيل هذه القضايا - بما في ذلك حالة القضايا وجنسية الجناة، وعلى أي أساس تم توجيه الاتهام إليهم – لم يتم إتاحتها للجمهور

أحد الأمثلة على الحالات التي كان من المتوقع فيها الحصول على تعويض ولكن لم يحدث، هو هجوم 16 مايو/ أيّار 2019. في ذلك اليوم، أسقط التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات قنبلة على مبنى سكني مكون من أربعة طوابق في صنعاء، وأدى الهجوم إلى مقتل ثمانية مدنيين، بينهم خمسة أطفال وامرأة، وإصابة ما لا يقل عن 77 آخرين. بالإضافة إلى ذلك، تعرضت خمسة مباني سكنية لأضرار أو دمرت. وزعم بيان لاحق صادر عن الفريق المشترك أن القنبلة "انحرفت" عن "هدفها العسكري المشروع".[240] وأجرت مواطنة مقابلات مع ثلاثة أفراد تضرروا من الهجمة الجوية، ولم يحصل أي منهم على تعويض أو أي شكل من أشكال المساءلة من التحالف أو الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً.[241]

237 "Disbursing aid to the affected people in Yemen in two days," Okaz, August 31, 2018. https://www.okaz.com.sa/politics/na/1667757; Saba Net, August 30, 2018. https://www.sabanew.net/viewstory/37824.

238 Mwatana,' Returned to Zero', (2022), P: 83.

239 See, e.g., UNGEE 2020 Detailed Findings, UN Security Council, Letter dated 27 January 2020 from the Panel of Experts on Yemen addressed to the President of the UN Security Council, UN Doc. S/2020/326 (April 26, 2020), P: 214. https://www.undocs.org/s/2020/326

240 Joint Incidents Assessment Team in Yemen Holds Press Conference 2 Riyadh, 23 October 2019. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1986079.

241 Mwatana, 'Returned to Zero', P: 96.

وقال سائق سيارة أجرة، البالغ من العمر 58 عامًا إنه أصيب هو وابنته في القصف الجوي. وأن "عائلته اضطرت إلى الفرار ونزحت إلى منزل أحد الأقارب". وذكر أنه "لا توجد عدالة... لكن التعويض عما تضرر هو الأهم. وقال ضحية آخر، "عبد الله"، أن أربعة من أطفاله قتلوا في القصف الجوي. وقال بأن "المُساءلة الجنائية مهمة ولكن... من سيعوضنا عن فقدان أطفالي ومنزلي؟" كريم وعبد الله وعدد لا يحصى من ضحايا هجمات التحالف يستحقون المُساءلة عن الضرر الذي لحق بهم. [242]

وفي يونيو/حزيران 2019، أعلن المتحدث باسم التحالف، أن التحالف تلقى 145 ادّعاءً بهجماتٍ تسببت في أضرارٍ مدنية، وقبل الفريق المشترك لتقييم الحوادث 18 هجمة فقط ينبغي مساعدتها، ولم تقبل اللجنة المشتركة سوى ست حالات فقط لتقديم المساعدة لها. [243] معظم تلك الادّعاءات قدمتها اللجنة الوطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة NCIAVHR التابعة للحكومة اليمنية، [244] ولم يوضح التحالف ولا الحكومة المعترف بها دوليًا سبب رفض الفريق المشترك لتقييم الحوادث 127 ادّعاء، بشكل أساسي من NCIAVHR، وما هي المساعدات التي كان على التحالف تقديمها لضحايا الهجمات الجوية الـ 12 الأخرى التي قبلها الفريق المشترك، على الرغم من أن الخسائر الحقيقية بين المدنيين تتجاوز ما أبلغت عنه اللجنة الوطنية NCIAVHR وما قبل به الفريق المشترك JIAT. [245]

على الرغم من اختيار اللجنة المشتركة لهذه الست الحالات، فقد فشل التحالف والحكومة اليمنية في إنشاء قوائم شاملة للمدنيين المتضررين وتقديم تعويضات كاملة لهم. وقد قامت "مواطنة" بفحص الوثائق الحكومية ووجدت أعداداً غير متناسقة من المدنيين ومستويات متفاوتة من الأضرار. كما التقت "مواطنة" بضحايا الهجمات المختارة، واكتشفت أن البعض حصلوا على تعويضاتهم بعد فترة طويلة من إعلان يونيو/حزيران 2019، وبعضهم حصل على مبالغ أقل مما هو مذكور في الوثائق الحكومية، بينما لم يتلق آخرون أي تعويضات على الإطلاق. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم تضمين بعض المدنيين المصابين في الغارات الجوية المذكورة في الوثائق الحكومية ولم يتلقوا أي تعويض. وكان المدنيون الذين لديهم صلات بالحكومة المعترف بها دولياً أو لديهم القدرة على ممارسة الضغط لديهم فرصة أكبر لتلقي المدفوعات.[246] ولذلك يصبح التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات مُلزمًا بتقديم تعويضات للضحايا المدنيين بسبب أخطائهم الجسيمة في اليمن، وحتى الآن لم يفوا بهذه الالتزامات.[247]

تتطلب العدالة للشعب اليمني تعويض ملايين الضحايا المدنيين الذين عانوا من معاناة ودمار لا يمكن تصورها على أيدي الأطراف المتحاربة. وذلك لا يأتي إلا عبر عملية سلام شاملة على المدى الطويل في اليمن، ولتحقيقها يجب العمل على تطبيق المُساءلة الجنائية الشاملة، ويشمل ذلك التصدي للجناة من جميع أطراف الصراع ومن

242 Ibid, p 97.

243 "General: Colonel Al-Maliki: The Houthi militia is trying to provoke the Coalition but we will comply with international law and take strict, deterrent measures," Saudi Press Agency (June 24, 2019), https://www.spa.gov.sa/1937774

244 'Returned to Zero', p 88.

245 Ibid.

246 Ibid.

247 Ibid, P: 73.

يساعدهم، وأي جرائم وانتهاكات دولية ذات صلة بالحرب في اليمن. كما تستبعد المُساءلة الشاملة أي نوع من العدالة الأحادية الجانب أو الجزئية، وتعتبر العفو غير قانوني بموجب القانون الدولي.[248]

خامسًا: الإفلات من العقاب فيما يتعلق بسلوك التحالف بقيادة السعودية والإمارات في الحرب، ولا سيَّما دور الفريق المشترك وضمانات التحالف

كما هو مذكور أعلاه، فإن سلوك التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات، لا سيما فيما يتعلق بانتهاكات القانون الدولي الإنساني في اليمن، يتجاوز الهجمات الجوية غير القانونية. في هذا القسم سوف نسلط الضوء على المزيد من الجوانب العامة لإجراءات الفريق المشترك لتقييم الحوادث وسلوك موظفيه التي تثير مخاوف كبيرة بشأن استقلالية الفريق المشترك وشفافيته وشموليته ومصداقيته

من الاعتبارات ذات الصلة في سياق موقف السعودية إزاء الامتثال للقانون الدولي الإنساني، ما أصدره العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، في 10 يوليو/ حزيران 2018، عفوًا عن "جميع العسكريين الذين شاركوا في عملية استعادة الأمل من العقوبات العسكرية والتأديبية لكل منهم [249]"، ولا يزال نطاق هذا العفو المصاغ بشكلٍ غامضٍ غير واضح، لا سيَّما ما إذا كان يشمل الجرائم الدولية، ويثير مخاوف جدية بشأن فعالية ومصداقية إجراءات أعضاء التحالف تجاه المُساءلة الجنائية. [250] ولا يزال التزام المملكة العربية السعودية بالقانون الدولي موضع تساؤل من قبل المجتمع المدني والحكومات الدولية على حدٍ سواء، ولا يزال الالتزام بالقانون الدولي داخل مسرح الصراع اليمني موضع تساؤل كذلك. ولذلك فإن الفريق المشترك ليس لديه سلطة قانونية واضحة، أي أنه لا يستطيع وضع السياسة، ولا يبدو أن توصياته لها أي قوة ملزمة قانونيًا في أحسن الأحوال، ووفقًا لبعض مجموعات حقوق الإنسان، افتقر الفريق إلى الاتساق، وقالوا إنه في أسوأ الأحوال فشل في تفسير بعض الهجمات الجوية الأكثر دموية في الصراع. [251]

وفي نوفمبر 2018، نقلت المملكة العربية السعودية تقريرها التقييمي إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة كجزء من الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل. وفي التقرير، علقت المملكة بأن العمليات

248 The Struggle for Justice, P: 69.

249 Saudi Press Agency, 'Custodian of the Two Holy Mosques Pardons All Military Men, Taking Part in Restoring Hope Operation, of Military, Disciplinary Penalties' July 10,2018. https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1783696.
See also: The National, Saudi Arabia's king pardons soldiers fighting in Yemen, Jul 11, 2018, https://www.thenationalnews.com/world/gcc/saudi-arabia-s-king-pardons-soldiers-fighting-in-yemen-1.749094.

250 The Struggle for Justice', P: 40.

251 The Atlantic, One American's Failed Quest to Protect Civilians in Yemen, 17 August 2018. Available at: https://www.theatlantic.com/international/archive/2018/08/yemen-saudi-airstrike-school-bus/567799/

العسكرية للتحالف في اليمن تمتثل امتثالًا تامًا للقانون الدولي الإنساني: "وضع تحالف دعم الشرعية في اليمن قواعد اشتباك صارمة تتفق مع أحكام وقواعد القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك عدد من الآليات والإجراءات لمنع أخطاء الاستهداف. ويحقق التحالف في جميع الادّعاءات المتعلقة باستهداف المدنيين والمرافق المدنية والمنظمات الإنسانية ويعلن نتائج هذه التحقيقات في المؤتمرات الصحفية، [252] ولكن على النقيض من ذلك، فإن موجز بيانات أو تقديمات المعنيين بشأن المملكة العربية السعودية (وثيقة الجمعية العامة A/HRC/WG.6/31/SAU/3) الذي أُرسل إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام 2018، كانت لديه مخاوف "بشأن امتثال المملكة العربية السعودية لمبادئ التمييز والتناسب والاحتياطات في الهجوم المنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي. [253] علاوة على ذلك، لم يكتف الفريق المشترك لتقييم الحوادث بإجراء تحقيقاته دون منهجية واضحة فحسب، بل يبدو أنه أخفق أيضًا في إجراء تحليلات شاملة لقوانين الحرب في تحقيقاته، مما أسفر عن نتائج خاطئة ومشكوك فيها، [254] وفي السنوات اللاحقة، توصل فريق الخبراء البارزين التابعين لمجلس حقوق الإنسان GEE إلى نتائج مماثلة. [255]

وفيما يتعلق بالمستشار القانوني والناطق الرسمي باسم الفريق المشترك، منصور المنصور، فقد كان رئيس محكمة البحرين للسلامة الوطنية، وهي محكمة عسكرية حاكمت ما لا يقل عن 300 فرد بسبب نشاط يتعلق بالاحتجاج في عام 2011، وتعرض بعض الأفراد للتعذيب أثناء احتجازهم في هذه المحكمة، بحسب هيومن رايتس ووتش. [256]

252 Kingdom of Saudi Arabia, 'National report submitted in accordance with paragraph 15 (a) of the annex to Human Rights Council resolution 5/1', Human Rights Council, A/HRC/WG.6/31/SAU/1, 20 August 2018. https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G18/254/86/PDF/G1825486.pdf?OpenElement

253 Working Group on the Universal Periodic Review, 'Summary of Stakeholders' submissions on Saudi Arabia*: Report of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights', Human Rights Council, 24 August 2018. https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G18/258/40/PDF/G1825840.pdf?OpenElement

254 Amnesty International, 'Amnesty International Response to the Saudi Arabia-Led Coalition's Investigations' (16 January 2017), https://www.amnesty.org/en/documents/mde31/5494/2017/en/; Médecins Sans Frontières, 'No True Accountability Three Years After Bombing of MSF-Supported Hospital' (30 October 2019), https://www.msf.org/yemen-hospital-bombing-investigation-findings-too-little-too-late.

255 See: UNGEE, 'Situation of Human Rights in Yemen, Including Violations and Abuses Since September 2014', Detailed findings of the Group of Eminent International and Regional Experts on Yemen, A/HRC/42/CRP.1, 3 September 2019. paras 888-893.; UNGEE 'Situation of human rights in Yemen, including violations and abuses since September 2014', Detailed findings of the Group of Eminent International and Regional Experts on Yemen, A/HRC/45/CRP.7, 29 September 2020. paras 372, 380.

256 Human Rights Watch, No Justice in Bahrain, 28 February 2012, available at: https://www.hrw.org/report/2012/02/28/no-justice-bahrain/unfair-trials-military-and-civiliancourts See also: Middle East Monitor, Notorious Bahraini judge appointed to investigate alleged war crimes in Yemen, 31 October 2016, https://www.middleeastmonitor.com/20161031-exclusive-notorious-bahraini-judge-appointed-to-investigate-alleged-war-crimes-in-yemen/
See also, Independent, Saudi Arabia appoints Bahraini judge involved in Arab Spring crackdown to investigate alleged war crimes in Yemen, 1 November 2016. https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/saudi-arabia-yemen-bahrain-judge-war-crimes-investigation-a7390466.html.

وتناولت هيومن رايتس ووتش نهج الفريق المشترك فيما يتعلق بـ 17 غارة محددة، ووجدت أن استنتاجاته اتسمت بتناقضات قانونية وبعيدة عن التوصيف الواقعي، وعلاوة على ذلك، راجعت هيومن رايتس ووتش تصريحات الفريق المشترك فيما يتعلق بـ 75 حادثة، ووجدت أن الفريق المشترك قد برّأ التحالف بقيادة السعودية والإمارات من المسؤولية في "الغالبية العظمى" من الحالات. [257]

وقد حلل تقرير لفريق الخبراء البارزين المعني باليمن GEE، تحقيقات الفريق المشترك المبلغ عنها في الفترة ما بين 1 يوليو/ تموز 2018 و30 يونيو/ حزيران 2019، وقدموا طلبات إلى الفريق المشترك فيما يتعلق باختصاصاته وعملية التعيينات وهيكل الإبلاغ، لكنهم لم يتلقوا أي رد، ووجد الفريق GEE أيضًا أن النتائج المتعلقة بادّعاءات وقوع إصابات أو أضرار في صفوف المدنيين مقسمة إلى ثلاث فئات من الاستنتاجات

أ) خطأ بشري -معظمها معلومات استخباريه خاطئة- أو خطأ فني.

ب) لم يكن التحالف هو مصدر الهجوم.

ج) كان المستهدف هدفًا عسكريًا.[258]

وقد تلقى فريق الخبراء GEE معلومات موثوقة تشير إلى أنه في بعض الأحيان، "تم تغيير نتائج الفريق المشترك بشكل كبير من قبل وزارة الخارجية السعودية". [259]

وفي تقريره لعام 2020، أدرج فريق الخبراء البارزين المعني باليمن GEE في استنتاجاته ما يلي: "ربما يكون أفراد في التحالف، ولا سيَّما من المملكة العربية السعودية، قد شنوا هجمات جوية في انتهاك لمبادئ التمييز والتناسب والحيطة، وهي أفعال قد ترقى إلى جرائم حرب، وارتكب أفراد في الحكومة اليمنية والتحالف -لا سيَّما من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة- والمجلس الانتقالي الجنوبي، حسب مقتضى الحال، أفعالًا قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، بما في ذلك قتل المدنيين، والتعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية، والاغتصاب، وغيره من أشكال العنف الجنسي، والاعتداء على الكرامة الشخصية، والحرمان من المحاكمة العادلة، وتجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 عامًا أو استخدامهم للمشاركة بنشاط في الأعمال العدائية، وقام أفراد في التحالف بشن هجمات عشوائية باستخدام أسلحة نيران غير مباشرة، وهي أعمال قد ترقى إلى جرائم حرب...". [260]

وعلى الرغم من التوثيق المتكرر والموثوق لتورط التحالف -سواءٌ بشكلٍ مباشر أو من خلال القوات التي يدعمها وينضم إليها- في انتهاكات أخرى كبيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في اليمن بخلاف الهجمات الجوية، فقد فحص الفريق المشترك بشكل شبه حصري الغارات الجوية للتحالف فقط وعدم

257 Hiding Behind the Coalition, HRW, P. 2.

258 United Nations, Human Rights Council, Situation of human rights in Yemen, including violations and abuses since September 2014, Report of the detailed findings of the Group of Eminent International and Regional Experts on Yemen A/HRC/42/CRP.1*, 3 September 2019, para: 890. P: 213).

259 United Nations, Human Rights Council, Situation of human rights in Yemen, Situation of human rights in Yemen, including violations and abuses since September 2014, 17 August 2018, UN Doc A/HRC/39/43, Annex III, Para 3, P: 34.

260 United Nations, Human Rights Council, Situation of human rights in Yemen, including violations and abuses since September 2014, A/HRC/45/6, 28 September 2020, para 105.

التحقيق في أنواع أخرى من الهجمات والسلوك المقلق، بما في ذلك تلك التي تنطوي على ضرر مدني كبير وانتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني. [261] وحتى بالنسبة للهجمات الجوية، أصدر الفريق المشترك تقارير عامة فقط عن بعض من عدة مئات من وقائع إلحاق الأذى بالمدنيين وانتهاكات مزعومة للقانون الدولي الإنساني وثقتها الأمم المتحدة وغيرها من منظمات حقوق الإنسان. [262]

في اليمن، تفككت المؤسسات، والنظام القضائي غير قادر على تحقيق العدالة أو المُساءلة، [263] ولذلك أظهر التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات إلى جانب الأطراف المتحاربة الأخرى في اليمن باستمرار عدم اكتراثهم بالسعي لتحقيق مُساءلة موثوقة أو إنصاف لليمن، [264] وساعد ذلك كل الفاعلين الإقليميين والمحليين على ارتكاب انتهاكات فادحة في اليمن؛ ولذلك فإن أي عمليات مُساءلةٍ وإنصافٍ ذات مصداقية يجب أن تشمل بالضرورة جهات فاعلة سعودية وإماراتية وإيرانية وغيرها من الجهات الفاعلة غير اليمنية ضمن اختصاصها.

كما لم تصادق اليمن ولا المملكة العربية السعودية ولا الإمارات العربية المتحدة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ففي تقريرها الثالث، دعت الأمم المتحدة مجلس الأمن إلى إحالة الوضع في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية. [265] كما دعت "مواطنة" مجلس الأمن إلى إحالة الوضع في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية، للإشارة بوضوح إلى أن المُساءلة والتعويض هما جانبان غير قابلين للتفاوض من أجل السلام المستدام، والعمل على ضمان تركيز حقوق الإنسان في نهج مجلس الأمن تجاه اليمن. [266]

ولطالما سعى التحالف بنشاط إلى تقويض جهود المُساءلة الموثوقة، فاستخدمت الدول الأعضاء في التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات، التحالف نفسه وهيئات أخرى كالفريق المشترك لتقييم الحوادث، لحماية أنفسهم من التدقيق. [267] وفي عام 2016، استخدمت المملكة العربية السعودية التهديد بسحب الأموال من برامج الأمم المتحدة الحيوية لإجبار الأمين العام للأمم المتحدة على إزالة التحالف من "قائمة العار" السنوية لقتل الأطفال

261 See, United Nations, Human Rights Council, Situation of human rights in Yemen, including violations and abuses since September 2014, A/HRC/45/6, 28 September 2020. See also United Nations, Human Rights Council, Situation of human rights in Yemen, including violations and abuses since September 2014, A/HRC/42/17, 9 August 2019, available at: https://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/HRC/42/17
See also; United Nations, Human Rights Council, Situation of human rights in Yemen, including violations and abuses since September 2014, A/HRC/39/43, 17 August 2018, available at: https://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/HRC/39/43.
See also; Mwatana, Annual Report 2017, available at: http://mwatana.org/wp-content/uploads/2018/08/The-Woes-of-Arabia-Felix-English-Version.pdf; Mwatana, Annual Report 2018. See also; Mwatana, Annual Report 2019; Mwatana, In the Darkness, June 2020, available at: https://mwatana.org/wp-content/uploads/2020/06/In-the-Darkness.pdf.

262 See, e.g., United Nations, Human Rights Council, Situation of human rights in Yemen, including violations and abuses since September 2014, A/HRC/45/6, 28 September 2020, para. 105.

263 Ibid., para 98.

264 Ibid., para 94; United Nations, Security Council, Final report of the Panel of Experts on Yemen, S/2021/79, para 160; Mwatana, UN Human Rights Council: Prioritize Yemen Accountability and Redress 29 September 2020.

265 Ibid.

266 See, e.g., Mwatana, Ensure Accountability for Yemen at the UN Security Council, 17 February 2021, available at: https://mwatana.org/en/ensure-accountability-for-yemen-2/.

267 Hiding Behind the Coalition, HRW, P: 26.

وتشويههم، ومهاجمة المدارس والمستشفيات في اليمن. [268]

وفي حين ادَّعى التحالف أنه أحال عددًا ضئيلًا من القضايا إلى المدعين العسكريين الوطنيين، لا توجد معلومات عامة قليلة أو معدومة عن حالة تلك القضايا. [269] علاوة على ذلك، في حالتين إضافيتين أوصى بهما الفريق المشترك بشأن "إجراء المُساءلة"، [270] أشار فريق الخبراء البارزين GEE إلى أن الأفراد المحددين للمقاضاة المحتملة هم فقط من يشغلون مناصب صغرى، وتم وصف خطأ الأفراد ذي الصلة في هذه الحالات على أنه عدم تقيد بقواعد الاشتباك بدلًا من إشارة صريحة إلى أي خرق محتمل للقانون الدولي الإنساني، وتحديدًا الالتزام باحترام مبادئ التمييز والتناسب والاحتياطات في الهجوم. [271]

في تقرير لعام 2020 المعنون "اليمن: وباء الإفلات من العقاب في أرض معذبة، خَلُص فريق الخبراء GEE، إلى أن أطراف النزاع استمروا في ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وأعمال يحتمل أن ترقى إلى مستوى الجرائم الدولية - بما في ذلك المملكة العربية السعودية وأفراد يقاتلون من أجل المملكة العربية السعودية، [272] ، وقال الفريق GEE، إن المجتمع الدولي "يمكنه وينبغي" أن يفعل المزيد "للمساعدة في سد فجوة المُساءلة الحادة" في اليمن. وقال رئيس الفريق: "إن استمرار توريد الأسلحة لأطراف النزاع لا يؤدي إلا إلى استمرار الصراع وإطالة معاناة الشعب اليمني". [273]

حتى الآن، أخفق التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات، من خلال الفريق المشترك، في إجراء تحقيقات ذات مصداقية في الانتهاكات في اليمن، وفشلت في محاسبة الأفراد المسؤولين عن جرائم الحرب، وفشلت في توفير سبل الانتصاف للضحايا المدنيين. وبحلول عام 2020، لاحظت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنه "لا يزال لدى الجمعية مخاوف بشأن شمولية ومصداقية تحليل الفريق المشترك ونتائجه، ولا يزال هناك اتجاه لفريق التقييم لقبول شرعية الهجمات الجوية التي تنطوي على أهداف عسكرية، دون مراعاة مبادئ التناسب أو الاحتراز." [274]

ولذلك من الضروري جمع وحفظ الأدلة على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في اليمن والتي قد ترقى إلى مستوى الجرائم الدولية. وفي هذا السياق يعتبر إنشاء آلية تحقيق مستقلة لليمن من شأنها أن تلبي الحاجة الملحة لحل فجوة المُساءلة في أقرب وقت ممكن. يمكن لأية مستقبلية تركز على الجرائم الجنائية في اليمن أن تبني

268 Joint NGO Statement: Suspend Saudi Arabia from the UN Human Rights Council, 29 June 2016, available at: https://reliefweb.int/report/yemen/joint-ngo-statement-suspend-saudi-arabia-unhuman-rights-council.

269 These cases are eight cases related to Saudi-UAE led coalition that took place on: 26 October 2015, 5 August 2016, 8 October 2016, 10 September 2016, 16 September 2017, 9 August 2018, 22 April 2018 and 11 June 2018. See The Final Report of the Panel of Experts on Yemen (S/2020/326), dated 28 April 2020, para 99 and Table 7, available at: https://undocs.org/S/2020/326.

270 UNGEE Accountability Update, Para 15.

271 Id. Para 16.

272 United Nations, Human Rights Council, Situation of human rights in Yemen, including violations and abuses since September 2014, A/HRC/45/6, 28 September 2020, Para 105.

273 Ibid., at para 102.
في تقريره، كرر الفريق مرة أخرى، "قلقه إزاء قيام دول ثالثة بنقل أسلحة إلى أطراف النزاع في اليمن، في تجاهل صارخ للأنماط الموثقة للانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان في النزاع حتى الآن. ويعتقد الفريق أنه لا يضطلع بمسؤولياته عن ضمان احترام القانون الدولي الإنساني، وأن بعض الدول قد تنتهك التزاماتها بموجب معاهدة تجارة الأسلحة. وعلاوة على ذلك، قد يرقى هذا الدعم إلى مستوى المساعدة في ارتكاب أفعال غير مشروعة دوليا تتعارض مع القانون الدولي".

274 UNHRC, A/HRC/45/6, 28 September 2020, para 96.

على العمل المهم الذي قام به فريق الخبراء البارزين GEE في مجال التقارير العامة المستقلة.[275]

وبالنظر إلى أن أطراف النزاع تمكنت بشكل فعال من تقويض وإعاقة الآليات الدولية الرسمية، مثل فريق الخبراء البارزين GEE الذي تم حله في عام 2021 بعد ضغوط هائلة من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على أعضاء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، فإن إنشاء آلية للتحقيق والإبلاغ من قبل منظمات حقوق الإنسان المستقلة الرائدة يمكن أن يوفر مبادرة مهمة يمكن أن تعمل بالتوازي مع آليات أخرى في المستقبل، مثل آلية التحقيق التي تركز على القضايا الجنائية بتفويض من الأمم المتحدة التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع المسلح في اليمن منذ سبتمبر / أيلول 2014، وتحديد المسؤولين عن هذه الانتهاكات والجرائم، يمكن لهذه الآلية أن تبقي حالة حقوق الإنسان في اليمن تحت المراقبة وتساعد في الحد من انتهاكات حقوق الإنسان من خلال الإبلاغ العلني عن هذه الانتهاكات والجرائم المزعومة التي ارتكبها جميع أطراف النزاع. وإرساء أساس متماسك للعدالة الانتقالية.[276]

275 'The Struggle for Justice', P: 44-48.

276 Ibid, 48-49.

الفصل الثالث

تقييم تحقيقات الفريق المشترك لتقييم الحوادث وفقًا للمعايير الدولية

ما ينبغي أن يتوقعه المهاجم بموجب القانون الدولي الإنساني، يشمل الالتزام الأساسي باتخاذ خطوات للكشف المسبق عن وجود مدنيين، والالتزام بقواعد الاشتباك، واتخاذ خطوات للتقليل من الضرر على المدنيين إلى أدنى حد، وإلغاء الهجمات التي يُتوقع أن تكون غير متناسبة. وتتمثل العناصر الرئيسية للامتثال بالالتزامات التحوطية، في بذل الجهود للتحقق من أن الأهداف هي أهداف عسكرية، والقيام بكل ما هو ممكن لتجنب الخسائر العرضية في أرواح المدنيين وإصابتهم وإلحاق الضرر بالأعيان المدنية، وتقليل هذه الخسائر إلى الحد الأدنى.

لقد ألحقت الكثير من الهجمات الجوية أضرارًا جسيمة بالمدنيين والأعيان والممتلكات المدنية وبشكل متكرر. وفي كثير من الحالات، لم تحدد مواطنة أي هدف عسكري، وغالبًا ما تتم الهجمات على المناطق الحضرية المكتظة بالسكان وتقتل وتجرح المدنيين، بما في ذلك الهجمات على الأعراس والجنازات والمركبات المدنية، كما يتم استهداف البنية التحتية والأهداف الاقتصادية مثل مرافق المياه والطاقة والجسور والمصانع والمستودعات والأسواق والمزارع

وعادة ما يصرح التحالف بأنه يفترض أن كل موقع هو ذو طبيعة مدنية حتى يثبت العكس. ولكن ماهي الطريقة المعتمدة لفقدان أي موقع أو شخص حالته المدنية أو وضعه المحمي لكي يتم اعتباره هدفًا عسكريًا مشروعًا؟ وماهي الإجراءات المتبعة في تقييم الأهداف "ذات الاستخدام المزدوج" (المدنية/العسكرية في آن)، بما في ذلك تحديد الفترة الزمنية التي يظل فيها الإذن بالشروع في توجيه غارة ضد هدفٍ مزدوجِ الاستخدام ساريًا، والعوامل التي قد تسهم في إلغاء الإذن بقصف هذه الأهداف

يذكر التحالف أن التقييمات اللاحقة تتضمن تحليلًا لما إذا كانت هناك أضرارٌ جانبية "غير متوقعة"، وأنها تشمل استعراضًا للسجلات والتقارير اللاحقة للفريق من جانب الموظفين المنفذين والمصادر الميدانية، ولكن كيف تتم عملية الإذن بشن هجمة جوية في الظروف التي "يُتوقع" فيها حدوث تأثير على المدنيين؟ ما هي مستويات الموافقة المختلفة المطلوبة للاستهداف حيث من المتوقع حدوث مستويات مختلفة من الأضرار الجانبية؟ وحيثما تعتبر الأضرار الجانبية المتوقعة مقبولة في ضوء الميزة العسكرية المتوقعة، فما هي الإجراءات المتخذة لتفادي هذه الأضرار الجانبية أو على الأقل لتقليلها إلى الحد الأدنى؟ وكيف يتم إجراء تقييمات ما بعد القصف في المناطق التي لا توجد فيها قوات التحالف على الأرض، على اعتبار عدم وجود مصادر ميدانية؟

ولذلك **هنالك عدد كبير من الوقائع التي تشكك في مصداقية وموثوقية التحقيقات التي أجراها الفريق المشترك،** بما في ذلك الحالات التي توصل فيها الفريق إلى استنتاجات لا يمكن التوفيق بينها وبين ما تجريه مواطنة لحقوق الإنسان من تحقيقات على أرض الواقع، والمقابلات، والأدلة الفوتوغرافية، والتشاور مع خبراء أسلحة؛ كالحالات التي ادَّعى فيها الفريق المشترك تحديد هدف عسكري، وما يترتب على ذلك من اعتبار تلك الهجمات الجوية اللاحقة مشروعة تبعا لذلك. فالفريق المشترك في الواقع، فشل في إجراء تحليل سليم يتناول جميع الجوانب الأساسية الأخرى للامتثال للقانون الدولي الإنساني، مثل اشتراط التقليل من الأذى الذي يلحق بالمدنيين إلى أدنى حد، ومبدأ التناسب

وهنالك جملة من الوقائع التي يوجد بشأنها دليل مباشر يشير إلى أن التحالف لا يتبع في الواقع إجراءاته المعلنة، مما يشير إلى عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة، وعليه فالغارات الجوية للتحالف تنتهك بشكل واضح إجراءات الاستهداف، بما في ذلك القصف المتكرر للأعيان التي من المتوقع ظهورها في قائمة حظر الاستهداف، كحي الفليحي المحمي من قبل اليونسكو في مدينة صنعاء القديمة، والعديد من المستشفيات والمرافق الصحية، بما في ذلك عيادة الكوليرا في عبس، واستهداف المناطق المفتوحة التي تضم أعدادًا كبيرة من المدنيين،

وهجمات الموجة (الثانية) المتتابعة، حيث تأتي إحدى الغارات الجوية بسرعة بعد الأولى، والتي يبدو أنها تتجاهل الوجود المحتمل للمسعفين أو المستجيبين الأوائل. وكذلك قصف المنازل في مناطق مكتظة بالسكان بقنابل واسعة النطاق

وغالبًا ما يشير الفريق المشترك إلى الالتزامات التحوطية في بعض استنتاجاته، ففي بيانات له، يؤكد الفريق -في كثير من الأحيان دون التطبيق اللازم والمناسب للحقائق- أن قوات التحالف اتخذت "جميع الاحتياطات الممكنة" قبل وأثناء الهجمات. لكن مناقشة الفريق المشترك للاحتياطات تفتقر إلى التماسك الأساسي والمصداقية. كما أنه في كثير من الحالات، تتعارض تأكيداته بشأن الاحتياطات بشكل مباشر مع الحقائق. فعلى سبيل المثال، عادة ما يؤكد الفريق المشترك أن بعض الاحتياطات قد اتخذت لتجنب وتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين، بينما عمليات التحالف توضح خلاف ذلك، مثل استخدام قنبلة ذات أثر واسع النطاق في سوق مكتظة، أو في حي مكتظ بالسكان، [277] وفي المقابل، يتبين من خلال حجم وعمق توثيق "مواطنة" لحقوق الإنسان لهجمات التحالف على المدنيين والأهداف المدنية في اليمن منذ عام 2015، إلى أن هناك مقاربة خاطئة بشكل أساسي في عمليات التحالف للتحقق من الأهداف وتقليل الضرر المدني

كما لا يحدد التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات قواعد الاشتباك، أو كيف تلتزم هذه القواعد بالقانون الدولي الإنساني، كما في البيانات العامة الشاملة لفريق تقييم الحوادث المشترك. وبدلًا من ذلك، فإنه يرد على الانتقادات الموجهة إلى عمليات التحالف في أعقاب الغارة الجوية التي قتلت أو أصابت مدنيين. وعادة ما يتبع الفريق المشترك في ردوده على اتهامات "الأضرار الجانبية" بأربعة طرق متكررة: فهو ينفي شن هجوم على هدف محدد في تاريخ معين، ويعترف بأن التحالف نفذ هجومًا، ولكنه لا يملك سوى القليل من الأدلة أو لا يملك أي أدلة تشير إلى مقتل مدنيين، أو يعترف بأن التحالف نفذ هجومًا، ولكنه يؤكد أن الهجوم كان في إطار القواعد الراسخة للحرب على النحو المحدد من خلال العرف أو ما هو مدون في الاتفاقيات الدولية؛ ونادرًا ما يعترف بأن التحالف قتل أو أصاب مدنيين. [278]

وبحسب صحيفة نيويورك تايمز، قدمت المملكة العربية السعودية في يونيو 2017 تأكيدات للولايات المتحدة، بأن قوات التحالف ستلتزم بقواعد اشتباك أكثر صرامة وستنظر في التقديرات المحددة حول الضرر المحتمل للمدنيين في الاستهداف، وهي ممارسة قال المسؤولون الأمريكيون للصحيفة إن التحالف لم يلتزم بها بالكامل

277 وعلى سبيل المثال، استخدام ذخائر واسعة النطاق في المناطق السكنية المكتظة بالسكان في اليمن. على سبيل المثال، قصف مثلث أحمد في منطقة سوق مزدحمة. ادعى الفريق المشترك في 8 يوليو/ تموز 2020، أنه "تم اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة، بما في ذلك اختيار السلاح المناسب، واتخذت قوات التحالف جميع الاحتياطات الممكنة من خلال دراسة وتحديد بيئة الموقع المستهدف، باستخدام قنبلة موجهة متناسبة مع الهدف، وتقليل الأضرار الجانبية إلى الحد الأدنى، مع تحقيق الميزة العسكرية المطلوبة للعملية العسكرية المنفذة". أنظر بيان الفريق المشترك: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=2107966 ولكن في الواقع، ووفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش، سقطت تلك القنبلة واسعة النطاق على الطريق بين مطعمين مزدحمين كانا ضمن دائرة نصف قطر الانفجار للقنبلة، مما أسفر عن مقتل 65 شخصاً على الأقل وإصابة 105 على الأقل. أنظر: https://www.hrw.org/report/2015/11/26/what-military-target-was-my-brothers-house/unlawful-coalitionairstrikes-yemen

278 The War in Yemen: context, https://reliefweb.int/report/yemen/examination-saudi-arabia-s-airstrike-rules-engagement-and-its-protection-civilians

في عملياته.[279] **وعندما يتم التشكيك في قواعد الاشتباك العسكرية للتحالف،** يكون ذلك في كثير من الأحيان بعد ضغوط من وسائل الإعلام الدولية أو جماعات حقوق الإنسان، أو من حين لآخر من قبل الأطراف الحكومية المشاركة بشكلٍ مباشر أو غير مباشر في الصراع.

في بيان بتاريخ 2 سبتمبر 2018، فيما يتعلق بالهجوم الجوي الكارثي للتحالف بقيادة السعودية والإمارات على حافلة في محافظة صعدة في 9 أغسطس 2018، كررت وزارة الخارجية الأمريكية ما يلي: "تعتبر الولايات المتحدة إعلان التحالف الذي تقوده السعودية أنه سيراجع قواعد الاشتباك الخاصة بهم، ويحاسب المخطئين، ويعوض الضحايا بعد اكتشاف الفريق المشترك لتقييم الحوادث أن هجمات صعدة الجوية الشهر الماضي تفتقر إلى التبرير؛ خطوةً أولى مهمة نحو الشفافية الكاملة والمُساءلة. وما زلنا ندعو جميع الأطراف إلى الالتزام بقانون الصراع المسلح، والتخفيف من الأضرار التي تلحق بالمدنيين والبنية التحتية المدنية، والتحقيق الشامل في أي انتهاكات وضمان المُساءلة عنها. من الضروري أن تعمل جميع الأطراف نحو حلٍ سياسيٍ شاملٍ لتجنب المزيد من الضرر للشعب اليمني".[280]

استغرق الفريق المشترك قرابة شهر لإصدار بيان بهذه الواقعة. وفي 1 سبتمبر/ أيلول 2018، ذكر "أن الغارات الجوية استندت إلى معلومات استخبارية تشير إلى أن الحافلة كانت تقل قادة حوثيين"[281]، وكانت هدفًا عسكريًا مشروعًا[282]، ولكن كان يجب مواصلة التحقيق في التأخر في تنفيذ الغارة وتلقي أمر بعدم القصف،[283] وتبعًا لذلك ذكرت وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة أنها تنتظر إعلان التحالف عن أسفه واتخاذ إجراءات لمعالجة توصيات ذلك التحقيق،[284] على غرار ذلك، ذكرت قيادة القوات المشتركة (لتحالف استعادة الشرعية في اليمن) بأنها "... ستقوم بمجرد تلقي النتائج الرسمية، باتخاذ إجراءات قانونية لمحاسبة مرتكبي الأخطاء وفقًا للقواعد والأنظمة المتعلقة بهذه الحالات، وستواصل تنقيح وتعزيز قواعد الاشتباك الخاصة بها، وفقًا للدروس التشغيلية

279 Eric Schmitt, "Saudi Arabia Tries to Ease Concerns Over Civilian Deaths in Yemen," New York Times, June 14, 2017, https://www.nytimes.com/2017/06/14/world/middleeast/saudi-arabia-arms-training-yemen.html?mcubz=1.
Heather Nauert, 'Saudi-led Coalition's Announcement on Reviewing Rules of Engagement in Yemen', U.S. Department of State, 02 September 2018. https://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2018/09/285659.htm

280 Heather Nauert, 'Saudi-led Coalition's Announcement on Reviewing Rules of Engagement in Yemen', U.S. Department of State, 02 September 2018. https://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2018/09/285659.htm

281 مؤتمر صحفي للفريق المشترك لتقييم الحوادث باليمن منصور المنصور المتحدث باسم الفريق، متاح على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=p7MC71eD-UI

282 قيادة القوات المشتركة للتحالف " تحالف دعم الشرعية في اليمن ": استهداف العناصر الحوثية الإرهابية المسؤولة عن إطلاق الصاروخ البالستي على جازان ليله ليلة البارحة، 9 أغسطس 2018. متاح على الرابط: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=1796089

283 See: Saudi-led coalition admits deadly Yemen strike on bus was unjustified, Reuters, 1 September 2018. https://www.reuters.com/article/us-yemen-security-saudi-strike/deadly-yemen-air-strike-on-bus-was-unjustified-coalition-team-idUSKCN1LH3JO?il=0. See also: In rare admission, Saudi-led coalition says airstrike killed Yemeni children last month, The Washington post, 1 September 2018. https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/in-rare-admission-saudi-led-coalition-says-airstrike-killed-yemeni-children-last-month/2018/09/01/1cbdc878-ae06-11e8-8a0c-70b618c98d3c_story.html?noredirect=on. See also: Saudi-led coalition admits 'mistakes' made in deadly bus attack in Yemen, CNN, 2 September 2018. https://edition-m.cnn.com/2018/09/01/middleeast/saudi-coalition-yemen-attack/index.html?r=https%3A%2F%2Fwww.google.com%2F

284 Department for International Development and Foreign and Commonwealth Office, 'UK government response to loss of life in Yemen in August 2018', 02 September 2018. https://www.gov.uk/government/news/uk-government-response-to-recent-loss-of-life-in-yemen

المستفادة على نحو يضمن عدم تكرار مثل هذه الوقائع". [285] في المقابل، أثبتت هيومن رايتس ووتش، أن الهجوم على الحافلة في محافظة صعدة لم يكن منعزلًا خارجًا عن سياق النمطية في الهجمات، ولم يكن الرد عليه من قبل الفريق المشترك وقيادة القوات المشتركة عن طريق التعلم من الأخطاء، بل هو امتداد لمنهجية الفريق المشترك في تحليلاته المعيبة لقوانين الحرب.[286]

ويبدو أيضًا أن النتائج التي توصل إليها الفريق المشترك، تعترف عن غير قصد بأن التحالف يفشل وبشكل متكرر، في تقييم ما إذا كان من المتوقع أن يتسبب هجوم ما في خسائر عرضية في أرواح المدنيين، أو إصابة المدنيين، أو إلحاق أضرار بالأعيان المدنية، أو مزيج من ذلك، الأمر الذي سيكون ضرره مفرطًا فيما يتعلق بالميزة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقعة قبل الهجمات. على سبيل المثال، في **هجوم 31 أغسطس 2019 على مبنى كلية المجتمع، محافظة ذمار** الذي تسبب في إلحاق أضرار مدنية، تسببت في مقتل حوالي 170محتجزًا، وزعم الفريق المشترك: "أن قوات التحالف لم تكن على علم باستخدام مبنى في المجمع كموقع احتجاز" [287]، على الرغم من أن هذا المبنى كان معروفًا بأنه مرفق احتجاز منذ 2018 بعد إشارة فريق الخبراء البارزين GEE المعني باليمن. [288] كما أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، قالت إنها زارت الموقع قبل الهجوم على اعتباره منشأة احتجاز،[289] وأشار فريق خبراء مجلس الأمن PoE في تقريره العام، "أن مبنى المجمع كان مستخدمًا كسجن منذ 2017 وأن وجود محتجزين كان معروفًا على المستوى المحلي،" [290] وفي المقابل، اقتصر تحليل الفريق المشترك على حقيقة أن مباني الكلية استخدمت لتخزين طائرات بدون طيار وصواريخ دفاع جوي. [291]

وحتى لو كان بعض المقاتلين الحوثيين موجودين في مبنى الكلية أثناء الهجوم الجوي، وبصرف النظر عن ادّعاءات وجود أسلحة، فنظرًا لارتفاع عدد القتلى في الواقعة، واستهداف عدة مبانٍ في الموقع استهدافًا مباشرًا، فإنه من غير المرجح احترام التحالف لمبدأي التناسب والاحتياطات. [292] كما يعتبر المحتجزون، سواء كانوا مدنيين أو مقاتلين عاجزين عن القتال، غير مشاركين في الأعمال القتالية، وهم بصفتهم هذه يتمتعون بالحماية من الهجوم

285 Saudi Press Agency, 'Spokesman for Coalition Forces Confirms Adherence to Provisions and Rules of International Humanitarian Law and Accountability of Violators of Rules of Engagement' (February 13, 2020), https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=2034044#2034044. See also: Saudi Gazette, 'Coalition: Errors committed in rules of engagement', 01 September 2018. http://saudigazette.com.sa/article/542445/SAUDI-ARABIA/Coalition-Errors-committed-in-rules-of-engagement%202/6

286 Human Rights Watch, 'Yemen: Coalition Fails to Curb Violations', 24 August 2018. https://www.hrw.org/news/2018/08/24/yemen-coalition-fails-curb-violations

287 A statement issued by the Joint Incidents Assessment Team (JIAT) refutes some claims regarding incidents in Yemen 2 Riyadh, 10 March 2020. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=2045274.

288 Human Rights Council, Report of the Group of Eminent International and Regional Experts on Yemen, Situation of human rights in Yemen, including violations and abuses since September 2014, 28 September 2020, P: 6, para, 28.

289 ICRC, Yemen: Scenes of devastation as every single detainee either killed or injured in attack, 1 September 2019. Available at: https://www.icrc.org/en/document/yemen-scenes-devastation-every-single-detainee-either-killed-or-injured-attack

290 Letter dated 27 January 2020 from the Panel of Experts on Yemen addressed to the President of the Security Council, UN Doc. S/2020/70. Para: 95. P: 37.

291 Human Rights Council, Situation of human rights in Yemen, including violations and abuses since September 2014: Report of the detailed findings of the Group of Eminent International and Regional Experts on Yemen, A/HRC/45/CRP.7, 28 September 2020, paras 69-70.

292 CIHL rules 14 and 15.

المباشر بموجب القانون الإنساني الدولي.[293] لم يقم الفريق المشترك بدراسة وفحص ما إذا كانت الخسائر المدنية مفرطة فيما يتعلق بالميزة العسكرية المكتسبة من هذا الهجوم المتمثل في تدمير طائرات بدون طيار وصواريخ على مبنى الكلية. وفي هذه الحالة لا يحلل الفريق المشترك هذا على أنه إخفاق محتمل في الامتثال للالتزامات الاحترازية، ولكنه يؤكد بدلًا من ذلك -كما يفعل دائمًا تقريبًا وبشكلٍ غير مبرر- أن التحالف امتثل للقانون الدولي الإنساني. ومثل هذا الفهم للقانون الدولي الإنساني مثار قلق يجعل التحقيق غير ذي فعالية.[294]

وغالبًا ما تكون ردود الفريق المشترك على مزاعم الغارات الجوية التي تسبب أضرارًا جسيمة، متناقضة مع نفسها أو تبين لاحقًا أنها غير صحيحة. فعلى سبيل المثال، في واقعة قصف مستشفى حيدان، في محافظة حجة، 11 يونيو 2018،ادَّعى التحالف أنه كان نتيجة خطأ إجرائي، وخلص الفريق المشترك إلى أن التحالف استهدف المستشفى عمدا، لكنه وجد أنه فقد مركزه المحمي وأنه: وعلى أي حال، لم يحدث "أي ضرر بشري"[295]، وكانت توصية الفريق المشترك هي أن التحالف كان يجب أن يحذر المتواجدين في المستشفى قبل قصفه، وبغض النظر عن جودة قرار الفريق، فإن أهمية هذا المثال، تكمن في أن ردود التحالف وتفسيره لنفس الغارة تناقض بعضهما البعض. تعمل هذه التناقضات الداخلية على تسليط الضوء على عدم عقلانية الاعتماد على تأكيدات أو تفسيرات التحالف، والتي ثبت وبشكل متكرر أنها خاطئة

وحتى الخطوات التي يزعم الفريق المشترك أن التحالف اتخذها لتقليل الأذى على المدنيين، مثل اختيار قنبلة موجهة/دقيقة، أو تنفيذ الهجمات في مكانٍ خالٍ من المدنيين، أو في وقتٍ لم يكن فيه المدنيون موجودين، إلا أنه من الصعب فهم كيف يتناسب هذا مع حقيقة أن الهجمات لا زالت تستمر في إلحاق أضرار مدنية كبيرة. على سبيل المثال، **في هجمة 14 فبراير 2020 على قرية آل صيدة، محافظة الجوف،** وهي هجمة جوية في موقع يبعد عن الخطوط الأمامية للأعمال العدائية بين الحوثيين وقوات الحكومة اليمنية حوالي 13 كيلومتر.[296] وثقت "مواطنة" قتلى وجرحى لعشرات المدنيين، بما في ذلك الأطفال الصغار في هذه الواقعة، ومع ذلك أكد الفريق المشترك أن "قوات التحالف اتخذت الاحتياطات الممكنة لتجنب الخسائر أو الأضرار العرضية التي تلحق بالأعيان المدنية أو التقليل منها إلى أدنى حد، بما في ذلك عن طريق "التخطيط لاستخدام قنابل دقيقة التوجيه، والتأكيد على غياب المدنيين قبل وأثناء تنفيذ عمليات الاستهداف".[297] لكن في وقتٍ لاحقٍ من نفس البيان، أقر الفريق المشترك بأن المراقب الجوي لم يقيم بدقة التأثير المدني المحتمل قبل تنفيذ إحدى الهجمات المعترف بها

وفي بعض الحالات، **تتعارض تأكيدات الفريق المشترك بشأن الاحتياطات مع بعض ادّعاءاته، على سبيل المثال، في هجمة أغسطس 2020 على منطقة حرض بمديرية خب والشعف، الجوف،** أكد الفريق أن التحالف قرر أن يشن هجومًا في منطقة لا يوجد بها مدنيون، ثم وجد بعد ذلك، أن مدنيين كانوا في المنطقة، في ذلك الوقت، وتعرضوا للأذى. أكد الفريق على أن المنطقة التي وقعت فيها الهجمة كانت طريقًا ترابيًا "خاليًا من المدنيين والأعيان المدنية"، ولكن بعد ذلك، وجد الفريق أن مركبة مدنية كانت في المنطقة المستهدفة، وقام التحالف

293 Article 3 common to the Geneva Conventions, CIHL rule 6.

294 HRC, A/HRC/45/CRP.7, 28 September 2020, para: 372

295 JIAT Spokesman Holds Press Conference 3, 16 January 2019. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1875235.

296 Ibid, para: 72

297 Joint Incidents Assessment Team Refutes Allegations against Coalition Forces, 25 February 2020, Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=2161530#2161530.

بقصفها، وأن الضابط المسؤول عن الاستهداف "فشل... في التأكد من أن الهدف لا يزال ساري المفعول".[298] وفي نفس البيان، وجد الفريق أن التحالف تصرف بشكل قانوني وأن المركبة المدنية أصيبت "عن طريق الخطأ"، وذلك من خلال إلقاء اللوم على تواجد الشاحنة "لدخولها بين أهداف عسكرية". في المقابل، وجدت "مواطنة" لحقوق الإنسان أن المركبات المدنية التي قصفها التحالف في ذلك اليوم كانت مليئة بالمدنيين، ثم أقر الفريق المشترك، بأن الضابط المسؤول عن الاستهداف، قد خرق قواعد الاشتباك لقوات التحالف بسبب عدم الدقة في اتخاذ الإجراءات المستخدمة في إعادة تقييم الهدف قبل تنفيذ الهجمة على الشاحنة المدنية، وكذلك عدم التحقق من الطبيعة العسكرية أو المدنية للهدف مرةً أخرى قبل تنفيذ الهجمة.[299] وفي جميع الحالات، إمَّا أن ينفي الفريق المشترك وقوع ضررٍ كبيرٍ على المدنيين، أو أن يقلل إلى حدٍ كبيرٍ من عدد الأضرار المدنية، أو أن يشير بشكلٍ غامضٍ إلى بعض الأضرار المدنية بينما يرفض الاعتراف بمدى ذلك الضرر المتحقق.

كما أن مناقشات الفريق تفتقر إلى المصداقية والتماسك، فهو يؤكد اتخاذ احتياطات معينة لتجنب وتقليل الضرر اللاحق بالمدنيين، بينما عمليات التحالف توضح خلاف ذلك، فعندما يُصرح الفريق بأن التحالف قد استخدم "قنبلة موجهة بدقة" في الحالات التي لا تؤدي فيها هذه الحقيقة إلى التخفيف من الضرر الواقع على المدنيين. على سبيل المثال: إطلاق أربع قنابل على منزلٍ مدني وعلى مجموعات من المدنيين في الجوف أثناء محاولتهم إنقاذ الجرحى و/ أو الفرار في 14 فبراير/ شباط 2020، وزعم الفريق المشترك في 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 "أن قوات التحالف اتخذت جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب أو تقليل الخسائر العرضية أو الأضرار التي تلحق بالأعيان المدنية، أثناء إدارة العملية العسكرية، من خلال التخطيط لاستخدام قنابل دقيقة التوجيه، والتأكد من عدم وجود مدنيين قبل وأثناء تنفيذ عمليات الاستهداف".[300]

وعادةً ما تكون تصريحاته غير متسقة داخليًا، حيث يدَّعي الفريق المشترك في الوقت نفسه عدم وجود مدنيين، ولكنه يوصي بعد ذلك بالتعويض عن الخسائر[301] ، أو يذكر أنه تم اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة، في حين أن التحالف لم يتبع هذه الإجراءات الاحتياطية، مما يؤدي إلى إلحاق ضررٍ بالمدنيين. على سبيل المثال، **هجوم 6 أغسطس/ آب 2020، في منطقة حرض، مديرية خب والشعف، محافظة الجوف،** أكد الفريق المشترك "أن التحالف شن هجومًا في منطقة لم يكن فيها مدنيون"،[302] لكنه بعد ذلك وبضغط من بعض المنظمات الحقوقية أقر بوجود مدنيين أبرياء تعرضوا للقصف الجوي

وهذا السلوك من عدمِ الامتثالِ مؤشر على ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني في المستقبل، ولذلك فالشروط الإجرائية للتحقق من الأهداف هي انعكاس للشرط المنصوص عليه في القانون

298 Joint Incidents Assessment Team Refutes Allegations against Coalition Forces, 20 January 2021. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=2182319.

299 Ibid.

300 Joint Incidents Assessment Team Refutes Allegations against Coalition Forces, 25 November 2020. Available at: https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=2161530#2161530

301 Joint Incidents Assessment Team Refutes Allegations against Coalition Forces, 20 January 2021, https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=2182319. In the attack of 6 August 2020, in Khab and Al-Shaaf, Aljawf governorate, JIAT recommended "Coalition States to provide assistance for human and material losses caused by the unintentionally hitting (truck)". However; Mwatana doesn't know whether the victims have received any assistance.

302 Ibid.

الدولي الإنساني، أي "القيام بكل ما هو ممكن للتحقق من أن الأهدافَ أهدافٌ عسكرية". [303] وتمثل المتطلبات الإجرائية لتقييم الضرر الذي يلحق بالمدنيين انعكاسًا للشرط المنصوص عليه في القانون الدولي الإنساني، بأن "تبذل كل ما في الوسع لتقييم ما إذا كان من المتوقع أن يتسبب الهجوم في خسائر عرضيةٍ في أرواح المدنيين أو إصاباتهم أو إلحاق أضرارٍ بالأعيان المدنية، أو مزيج من ذلك، ذلك الأمر سيكون مفرطًا فيما يتعلق بالميزة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقعة". [304] كما أن الالتزامات الاحترازية ليست ثانوية بالنسبة لمبدأيّ التمييز والتناسب، ولكنها بالأحرى أجزاءٌ ضروريةٌ من التطبيق العملي لهذه المبادئ، [305] وبفشل التحالف في القيام بكل ما هو ممكن للتحقق من الأهداف وتقييم الضرر المحتمل للمدنيين، فإنه ينتهك المبادئ الأساسية للتمييز والتناسب

ولا يأخذ الفريق في كثير من الهجمات الجوية مسألة حساسية توقيت القصف في الاعتبار -من حيث تواجد المدنيين- مادام وقد حدد عينًا على أنها هدفٌ عسكري، حتى ولو كانت محطةَ وقودٍ أو جسرًا يستخدمهما مدنيون، [306] وبحسب "لاري لويس"، مستشار وزارة الخارجية الأمريكية، فالاتصالات بمركز القيادة والتحكم لفحص الإحداثيات وفقًا لقائمة حظر القصف لا يستغرق سوى "دقيقة أو دقيقتين"، مما يشير إلى أن مثل هذا الاحتياط سيكون ممكنًا في جميع الظروف باستثناء أكثر الظروف إلحاحًا. [307] وفي مثل هذه الحالات، تقتضي الالتزامات الاحترازية أن ينتظر المهاجم حتى لا يكون هناك مدنيون قريبون من مكان القصف، ولكن غالبًا لا يعالجها الفريق المشترك على النحو المناسب، وحتى عند عدم أخذ هذه الاحتياطات الاحترازية الضرورية فإن كل الأعيان المدنية هي بالضرورة مدرجة ضمن قائمة حظر القصف ولا يمكن مهاجمتها لطبيعتها المدنية

تثير التحليلات القانونية للفريق المشترك مخاوف جدية، فغالبًا ما يخلُص الفريق المشترك إلى أن هجوم التحالف لم ينتهك القانون الدولي الإنساني، ووفقًا لادّعاءات التحالف، فالأهداف التي يقصفها، هي أهدافٌ عسكرية مشروعة، وبذلك يتجاهل الفريق وبشكلٍ متكررٍ الضرر الكبير الذي يلحق بالمدنيين، والناجم عن مثل هذه الهجمات، ويبدو أنه لا يقر بالمتطلبات المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني لتجنب وتقليل الضرر على المدنيين، وإلغاء الهجمات غير المتناسبة عند قصف أهدافٍ عسكرية. وعليه، فعندما لا يقر الفريق المشترك بضرر، فهو مؤشرٌ على أن التحالف لم ينظر فيه مسبقًا، وهو ما يمثل انتهاكًا واضحًا لالتزامات القانون الدولي الإنساني الاحترازية، ومبدأ التناسب. وقد يكون هذا الفشل في أخذ التناسب في الاعتبار أحد أسباب استمرار التحالف في شن هجماتٍ أضرت ولا تزالُ بأعدادٍ كبيرةٍ من المدنيين

علاوة على ذلك، ووفقًا لـ "لويس"، فإن ما يسمى "بالهجمات الديناميكية" لا يتم تنفيذها وفقًا للإجراء الذي يحدده التحالف؛ بل يتم تحديدها بسرعةٍ كردِ فعلٍ سريعٍ على تهديدٍ فوريٍ أو هدفٍ غير مخططٍ له، وفي محادثة

303 See, e.g., ICRC Customary International Humanitarian Law Database, Rule 16. See generally, ICRC Customary International Humanitarian Law Database, Rules 15-21. See also, Article 13(1) Additional Protocol II to the Geneva Conventions. See also, Article 57(2)(a) Additional Protocol I to the Geneva Conventions.

304 See, e.g., ICRC Customary International Humanitarian Law Database, Rule 18. See generally, ICRC Customary International Humanitarian Law Database, Rules 15-21. See also, Article 13(1) Additional Protocol II to the Geneva Conventions.

305 Prosecutor v. Stanislav Galic, IT-98-29-T, Judgment (TC) 5 December 2003, para. 58.

306 تتسم مسألة القصف الواسع النطاق للبنى التحتية ذات الاستخدام المزدوج بأهمية كبرى بالنظر إلى الكارثة الإنسانية في اليمن. وحيثما تصبح عيناً مدنية ما ذات أهمية بالنسبة للسكان المدنيين هدفا عسكريا نتيجة لاستخدامها من قبل قوات مسلحة، فإنه يلزم إجراء تقييمات التناسب، ليس فقط لتقييم الآثار المباشرة للهجوم ولكن أيضا لما يسمى بالآثار "الضخمة". وهذه تفاصيل تتجاوز نطاق هذا التقرير.

307 Saudi Warplanes, Most Made in America, Still Bomb Civilians in Yemen, The New York Times, 22 May 2019, https://www.nytimes.com/2019/05/22/world/middleeast/saudi-yemen-airstrikes-civilians.html

بين المهاجم ومصدر على الأرض داخل اليمن، دون توجيه القرار عبر غرف التحكم، والنتيجة هي ثغرةٌ كبيرةٌ في حماية المدنيين بما يكفي للسماح للتحالف بالقصف على المستشفيات والكيانات المحمية الأخرى. [308]

وحتى في الحالات القليلة التي اعترف فيها الفريق المشترك بعدم اتباع الإجراءات فيما يتعلق بواقعة معينة، بما في ذلك الإجراءات اللازمة لضمان التطبيق العملي للقواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني، فإن الفريق لا يخَلُص بالضرورة إلى أن التحالف انتهك القانون الدولي الإنساني، ولا يفسر كيف يمكن أن يكون ذلك. على سبيل المثال، في الهجوم على المركبات المدنية في حرض، الجوف، في 6 أغسطس 2020 المشار إليه سابقًا، خَلُص الفريق المشترك إلى أن الضابط الذي قام بالاستهداف انتهك قواعد الاشتباك، وكان غير دقيقٍ في اتخاذ الإجراءات، ولكن أيضًا ذكر أن الإجراءات التي اتخذها التحالف كانت صحيحة، وبناءً على القانون الدولي الإنساني

وجدت هيومن رايتس ووتش، أن الفريق المشترك "على ما يبدو فشِلَ بانتظامٍ في إجراء تحليلٍ شاملٍ لقوانين الحرب في تحقيقاته، وأسفر عن استنتاجات معيبةٍ ومشكوكٍ فيها". [309] ومن المفيد للغاية الأخذ في الحسبان، أن الفريق لا يصف حسابات التناسب التي تُجرى قبل وقوع الهجمات، كما أنه لا يقيّم التناسب بأثرٍ رجعي، مما يشير بقوة إلى أن التحالف يخفق أساسًا في النظر في مبدأ التناسب الأساسي للقانون الدولي الإنساني والامتثال له، وتشير هذه الإخفاقات والتناقضات إمَّا إلى عدم القدرة، أو عدم الرغبة من جانب الفريق المشترك لإجراء تحليلٍ شاملٍ ودقيقٍ للقانون الدولي الإنساني

كما تبرز المشكلة في العديد من الحالات، في أن الفريق المشترك يعتبِر أن التحالف قد امتثل للقانون الدولي الإنساني، أو من غير المحتمل أن يكون قد انتهكه بمجرد تحديد هدفٍ عسكريٍ ما، دون الإشارة إلى التناسب، وحساب الميزة العسكرية المتوقعة، والأضرار المدنية المتوقعة. وعليه فاتخاذ خطوات لاكتشاف وجود مدنيين، واتخاذ خطوات لتقليل الضرر، وإلغاء الهجمات التي قد يُتوقع أن تكون غير متناسبة؛ هي ما يمكن اعتباره امتثالًا للقانون الدولي الإنساني، وهذا ما لم يُتخذ في كثيرٍ من حالات القصف الجوي للتحالف، ويعمل الفريق المشترك على تقديم صورة غير دقيقة تتعارض مع مبدأ الامتثال

تمثلُ هذه (النتائج الإشكالية) التي توصل إليها الفريق المشترك قضايا خطيرة أخرى، يتعين أخذها في الاعتبار في أي تقييم منطقي لنوايا المملكة العربية السعودية وقدرتها على الامتثال للقانون الدولي الإنساني، إذا تم تقديم تحقيقات الفريق المشترك التي يبدو أنها فشلت في فهم الحاجة إلى تحليل العديد من الجوانب الأساسية للقانون الدولي الإنساني، وتمثل بالفعل محاولتها لإثبات الامتثال للقانون الدولي الإنساني، فلدى "مواطنة لحقوق الإنسان" أسبابٌ جدية للشك في نوايا دول التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات، وقدرتها على الامتثال لمتطلبات القانون الدولي الإنساني، وعليه يبدو أن الفريق المشترك يتعامل بشكلٍ سطحيٍ مع مفهوم التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، ويتطرق أحيانًا إلى بعض الالتزامات الاحترازية، كما يتجاهل بشكلٍ متكررٍ المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني بما في ذلك التناسب، وهذا يمثل مصدر قلقٍ بالغٍ بالنظر إلى الأهمية المركزية لهذا المبدأ للمدنيين في الحرب في اليمن

308 Grading the Pompeo Certification on Yemen War and Civilian Protection: Time for Serious Reconsideration, Dynamic strikes reportedly make up for high proportions of the Coalition's airstrikes. Just Security, 18 September 2018. https://www.justsecurity.org/60766/grading-pompeo-certification-yemen-war-civilian-protection-time-reconsideration/

309 Hiding Behind the Coalition, HRW.

صنعاء -القاعة الكبرى 10-10-2016

صنعاء -القاعة الكبرى 10-10-2016

خاتمة وشكر

عمل على إنجاز هذا التقرير -بنسختيه العربية والإنجليزية- فريق من الباحثات والباحثين في وحدة الأبحاث والدراسات ووحدة المُساءلة والإنصاف في مواطنة لحقوق الإنسان، وخضع للمراجعة من خبيرة متخصصة في القانون الدولي ومن إدارة المنظمة، وعمل على مراجعة التقرير فريق باكس، شريكة مواطنة في العمل على هذا التقرير وفي إصداره

وعمل فريق وحدة الإعلام والاتصال في مواطنة على تصميم هذا التقرير ونشره، كما ساهمت في العمل عليه فرقُ وحداتٍ وإداراتٍ أُخرى في كلٍ من مواطنة وباكس

تتقدم مواطنة لحقوق الإنسان وباكس، بجزيل الشكر والتقدير والامتنان لكل الشهود، والضحايا، وذوي الضحايا، والمرافق، والطواقم الطبية، والخبراء، والناشطين، الذين ساهموا في إنجاز هذا التقرير، ولكل داعميّ، وشركاء، وحلفاء، ومناصريّ المنظمتين، كما تعبر المنظمتان عن الشكر والتقدير لفريق الباحثات والباحثين الميدانيين الذين ساهموا في كافة عمليات التحقق الميدانية المعمقة ذات الصلة بهذا التقرير

تدعو مواطنة وباكس، كلّا من: التحالف بقيادة السعودية والإمارات بوجهٍ خاص، بالإضافة إلى كافة أطراف الحرب في اليمن، والمبعوث الأممي إلى اليمن، والمبعوث الأمريكي إلى اليمن، والاتحاد الأوروبي، وهيئات ووكالات الأمم المتحدة، وكافة الفاعلين في المجتمع الدولي، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، ووسائل الإعلام، والباحثات والباحثين، إلى أخذ مضامين هذا التقرير وتوصياته في الاعتبار، واستيعابها في مقارباتهم لملف الحرب في اليمن، وفي كافة الجهود والمساعي السامية والحميدة والبناءة من أجل السلام في اليمن

وتؤكد مواطنة لحقوق الإنسان وباكس على الترحيب بأي مقترحات أو ملاحظات أو تعقيبات أو استفسارات أو مناقشات حول مضامين هذا التقرير المشترك

حجة-حرض-12-نوفمبر 2015

مواطنة لحقوق الإنسان (mwatana.org): هي منظمة يمنية مستقلة، تُعنَى بالدفاع عن حقوق الإنسان، من خلال توثيق الانتهاكات، وتقديم الدعم القانوني للضحايا، والضغط والتوعية وبناء القدرات.

منظمة PAX (paxforpeace.nl): هي منظمة سلام هولندية، تعمل مع المواطنين والشركاء الذين يحملون على عاتقهم حماية المدنيين في النزاعات، وإنهاء العنف المسلح، وبناء السلام. تعمل باكس (PAX) بمعزل عن المصالح السياسية.

مواطنة
لحقوق الإنسان